



متى يكون اقتصاد الحرب ميزة تنافسية؟
- سيف القدس أنموذجًا -

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطججي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: ركتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطججي / رئيس التحرير
مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطججي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- * تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتائجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- * تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- * تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- * المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- * ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- * يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقياً أو إلكترونياً بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- * توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: [رابط](#).
- * لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة [موقعها](#)، أو التفاعل على صفحتها على [الفيسبوك](#)، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- * قواعد النشر: - تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، - عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (ونصح بالاستعانة [بالرابط](#))، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (ونصح بالاستعانة [بالرابط](#))، - يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقاً بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص - العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال - الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ - ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

مرؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..
تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛
كالإقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي،
والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة
نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.
وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المجلة أو الإعلان فيها

* رعاية المجلة.

* رعاية كتاب.

* إعلان في المجلة.

* إعلان على الموقع الإلكتروني.

<https://giem.kantakji.com/contact-us/>

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٨٥٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين - لمن أراد ذلك - إرسال اسمه بالإنجليزية `nickname` لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك:

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/kantakji/>

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/>

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:

<https://kantakji.com/tag/aagharbi/>

Hello My
nickname is...

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالأرقام

انطلق الموقع في عام ٢٠٠٣ .

أظهرت إحصائيات موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية الإلكتروني www.kantakji.com

النتائج التالية :

Month	Unique visitors	Number of visits	Pages	Hits	Bandwidth
Jan 2021	9,300.00	11,440.00	192,554.00	746,802.00	107.97 GB
Feb 2021	7,921.00	10,476.00	168,882.00	659,048.00	77.30 GB
Mar 2021	8,329.00	10,534.00	172,584.00	694,519.00	81.32 GB
Apr 2021	7,228.00	9,173.00	155,305.00	630,514.00	77.52 GB
May 2021	4,930.00	7,544.00	118,539.00	455,972.00	42.86 GB
Total	37,708	49,167	807,864	3,186,855	386.98 GB
Avg	263.69	343.83	5,649.40	22,285.70	2.71

بلغ عدد الزوار يومياً بشكل وسطي فيما مضى من عام ٢٠٢١ دون تكرار ٢٦٣ زائر بمعدل ٣٤٣ زيارة يومياً تصفحوا ٥٦٥٠ صفحة وقاموا بـ ٢٢٢٨٥ نقرة واستهلكوا حزمة خلال تصفحهم بمعدل ٢٠.٧١ غ.ب.

وقد تفوق الأمريكيون على عدد الزائرين مما يعكس أهمية الموقع كمصدر للمعلومات لهم ثم الجزائر فالمغرب فالصين فمصر والسعودية، ومن أصل أكبر ٢٦ دولة من زوار الموقع هناك ١٦ دولة أجنبية وهذا يشير لأهمية الموقع عالمياً. ويعتبر فارق عدد الصفحات بين أمريكا (١٠٧٠٠٠ صفحة) والدولة التي تليها وهي الجزائر (٢٧٠٠ صفحة) كبير جداً حيث تجاوز ٤٠٠٠٪.

Locales		Pages	Hits	Bandwidth
United States	us	106,963	325,561	15.04 GB
Algeria	dz	2,632	33,651	8.10 GB
Morocco	ma	745	10,577	1.52 GB
China	cn	620	1,455	90.62 MB
Egypt	eg	533	8,509	1.48 GB
Saudi Arabia	sa	485	8,245	815.07 MB

Jordan	jo	444	6,182	1007.93 MB
Indonesia	id	440	6,020	916.28 MB
Great Britain	gb	404	3,949	720.72 MB
France	fr	388	1,668	206.38 MB
Russian	ru	383	2,994	481.61 MB
Iraq	iq	374	5,140	1.03 GB
Syria	sy	353	2,743	508.38 MB
Turkey	tr	321	4,608	693.47 MB
South Africa	za	300	3,918	674.33 MB
Canada	ca	252	1,085	104.43 MB
Germany	de	227	1,409	181.58 MB
Libya	ly	208	1,384	321.13 MB
Romania	ro	199	1,231	202.45 MB
India	in	150	1,085	138.33 MB
Czech Republic	cz	145	1,037	44.96 MB
Angola	ao	120	1,968	210.77 MB
Kuwait	kw	101	1,453	128.77 MB
Seychelles	sc	98	121	4.56 MB
United Arab Emirates	ae	84	1,539	97.93 MB

كل تلك الإنجازات هي فضل من الله تعالى ، ومن ثم بفضل دعم القراء والمهتمين .

موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بالأرقام

انطلقت المجلة في شهر ٧ من عام ٢٠١٢ وهذا هو العدد ١٠٨ من المجلة. بلغ عدد متابعي صفحة الفيسبوك الخاصة بالمجلة أكثر من ٢٧٠٠٠ متابع وباقي وسائل التواصل الاجتماعي حوالي ٣٣٠٠٠ متابع بما في ذلك مجموعة المجلة البريدية.

أظهرت إحصائيات موقع المجلة الإلكتروني www.giem.info أو giem.kantakji.com النتائج

التالية:

الشهر	عدد الزوار دون تكرار	عدد الزيارات	الصفحات	الضربات	الحزمة (GB)
كانون الثاني/يناير ٢٠٢١	8,330	32,543	185,058	231,903	56.97
شباط/فبراير ٢٠٢١	6,937	36,951	119,840	160,199	89.25
آذار/مارس ٢٠٢١	7,636	40,292	119,927	173,246	80.90
نيسان/أبريل ٢٠٢١	5,945	33,937	71,811	111,928	3.06
٢٣ أيار/مايو ٢٠٢١	3,969	21,165	49,740	72,252	2.10
المجموع	32,817	164,888	546,376	749,528	232.27
الوسطى يوميا	229	1,153	3,821	5,241	1.62

بلغ عدد الزوار يوميا بشكل وسطي فيما مضى من عام ٢٠٢١ هو ٢٣٠ زائر (دون تكرار) بمعدل ١١٥٣ زيارة يوميا تصفحوا ٣٨٢٠ صفحة وقاموا ب ٥٢٤١ نقرة واستهلكوا حزمة خلال تصفحهم بمعدل ١.٦٢ غ.ب.

وقد تفوق الأمريكيون على عدد الزائرين مما يعكس أهمية الموقع كمصدر للمعلومات لهم ثم روسيا فجزر سيشل فالهند فكوريا الجنوبية وألمانيا، ومن أصل أكبر ٢٦ دولة من زوار الموقع هناك ٢١ دولة أجنبية وهذا يشير لأهمية الموقع عالمياً. ويعتبر فارق عدد الصفحات بين أمريكا (٢٣٣٠٠ صفحة) والدولة التي تليها وهي روسيا (٧٢٠٠ صفحة) كبير جداً حيث تجاوز ٣٠٠٪. وذلك حسب الجدول التالي:

Locales		Pages	Hits	Bandwidth
United States	us	23,294	27,639	891.92 MB
Russian	ru	7,216	7,496	467.53 MB
Seychelles	sc	3,458	3,458	67.12 MB
India	in	1,779	1,858	35.81 MB
South Korea	kr	1,588	1,589	30.52 MB
Germany	de	1,469	1,470	106.34 MB
Turkey	tr	1,344	2,147	37.30 MB
Great Britain	gb	1,074	1,315	27.04 MB
Honduras	hn	1,013	1,013	19.79 MB
Ukraine	ua	995	996	36.71 MB
France	fr	994	1,156	58.30 MB
Algeria	dz	931	7,175	115.93 MB
South Africa	za	601	1,648	26.11 MB
Estonia	ee	454	454	8.73 MB
Romania	ro	374	688	11.86 MB
Sweden	se	334	336	7.80 MB
Chile	cl	315	315	6.92 MB
Indonesia	id	285	890	13.96 MB
Morocco	ma	261	1,818	28.95 MB
Canada	ca	153	300	4.57 MB
Bulgaria	bg	152	152	3.05 MB
China	cn	145	156	3.40 MB
Saudi Arabia	sa	125	861	14.63 MB
Egypt	eg	112	1,153	17.09 MB
Jordan	jo	100	808	10.54 MB
Others		1174	5361	95.81 MB

كل تلك الإنجازات هي فضل من الله تعالى، ومن ثم بفضل دعم القراء والمهتمين.

فهرس المحتويات

- ٤ رؤية المجلة
- ٥ إعلان هام للسادة الناشرين
- ٦ موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالأرقام
- ٨ موقع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية بالأرقام
- ١٠ فهرس المحتويات
- ١٢ لوحة رسم: حي الكيلانية قديماً
بريشة محمد حسان السراج
- ١٣ متى يكون اقتصاد الحرب ميزة تنافسية؟
- سيف القدس أمودجاً -
د. سامر مظهر قنطقجي
- ٢٢ كاريكاتير: تقشف
خالد قطاع
- ٢٣ التفكير بآلاء الله ونعمة الإسلام
د. فلاح نجم عبد الله العاني
- ٣٣ LA DEMANDE DE MONNAIE
DANS UN CONTEXTE ISLAMIQUE
Fekkak HAMD I
Zouhair LAKHYAR
Amine REDWANE
- ٤٠ هل آن الأوان لإنشاء بنك مركزي إسلامي؟
نجلاء عبد المنعم
- ٤٩ تحديد هدف النخبة المصرفية لنظام نقدي بدون نقود
ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي
- ٥٥ لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة؟
ترجمة: د. محمد المهدي وفيق السائح
- ٦٨ ثلاثة طرق للتنبؤ بأسعار صرف العملات

ترجمة: د. سامر مظهر فنطقجي

- ٧٢ حوكمة شركات التأمين التعاوني في فلسطين
دراسة فقهية تأصيلية
د. سليم علي الرجوب
- ٨٤ نافذة تطوير البحث العلمي في الجامعات العربية
د. فادي محمد الدحدوح
- ٨٦ دور التأمين في التنمية
آلاء محمود ديدح
- ٩٢ أثر هندسة مالية سهم الغارمين على البيئة الاستثمارية
د. حازم محمود عيسى الوادي
- ١٠٤ هدية العدد: كتاب إدراك الحقائق طريق الإيمان
مع قراءة منهجية لكتاب المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي حجة الإسلام
د. سامر مظهر فنطقجي

لوحة مرسم: حي الكيلانية قديماً



بريشة محمد حسان السراج

دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية



متى يكون اقتصاد الحرب ميزة تنافسية؟

- سيف القدس أنموذجًا -



@ FB , LinkIn , Youtube

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

عجبت لمن تابع معركة سيف القدس ظاناً أنه الهلاك؛ لأنه رأى ما رأى من دمار وقتل، ثم استغرب الفرحة والاحتفال؛ دون أن يدرك حجم الخسائر التي ألحقها سيف القدس بالكيان الإسرائيلي، ولما كانت لغة الاقتصاد بأرقامها تزيد الوعي؛ فأحبت أن أوضح لمن كتب في كبرى المجلات والصحف ناقداً مفنداً ساخرًا؛ بأن ما ظنّه إن كان ظنًا حسنًا فهو مخطئ؛ وإن كان قاصدًا فله أمره.

وأقول لمن يتكلم من بعيد؛ إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ومن عايش الأمر تصوره، لذلك احتفل أهل فلسطين وهم ليسوا الفلسطينيين فقط بل هم كل من أحب فلسطين.

يقول الله تعالى: **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ** (البقرة: ٢٥١)؛ يُعدُّ التدافع سنة من سنن الله تعالى في الأرض، وحرب الدَّفْعِ سنة مشروعة لمن أعتدي عليه، ويشمل الدفع: الذود عن المال؛ أي كل ما هو مملوك من أرض ودار وغيرها، والأهل، والدم أي النفس، والدين؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (من قُتل دون ماله فهو شهيدٌ ومن قُتل دون أهله أو دون دمه أو دون دينه فهو شهيدٌ).

فمن أعتدي عليه لجأ إلى الدفاع وقتال المعتدي، قال تعالى: **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ** **وَاعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** (البقرة: ٢١٦).

وبذلك شُرعت الحرب لمن أعتدي عليه، وقد ذكرت الآية الكريمة أن القتال ليس محبباً للنفس البشرية، ثم أردفت الآية؛ بأنه عسى أن يكره الإنسان شيئاً وهو خير له؛ فأين الخيرية في الحرب؟ لن نتناول في مقالنا هذا خسارة الأرواح فيكفينا فيهم قول عمر رضي الله عنه بعد غزوة أحد: قتلنا في الجنة وقتلهم في النار، بل سنتكلم عن الجانب المادي للحرب؛ فرغم الآلام التي ترافقها؛ ففيها خير، ومن ذلك أن:

- حرب الدفع فيها محافظة على الأموال والأنفس؛ فلو تركها الإنسان؛ خسر ماله ونفسه، فالعدو يغتصب الأرض والمال، ويغتصب الناس ويسببهم حريتهم، لذلك فأى ثمن يدفعه أرخص له.
- حرب الدفع تُوقع بالعدو خسائر مادية وبشرية، فتصيبه في جيشه وعتاده الذي أنفق عليه المال واستثمر فيه، وقد يخسر العدو كل ماله أو بعضه، كما قد يخسر قوته البشرية قتلاً وتشريداً؛ فضلاً عن الوهن المعنوي الذي يطاله لضعف العقيدة عند المعتدي الظالم، وليس هذا للمسلم لأنه لا يعتدي ولا يظلم.
- إذا كان المدافع مُطيعاً لأمر الله تعالى فإن الأصل أن يكون قد أعدَّ العدة للقتال، لقوله تعالى: **وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ** (الأنفال: ٦٠)، وتطبيق هذه الآية مؤداه:

- تطوير الصناعة الحربية وهذا واجب على الأمة وقت السلم والحرب على السواء، وهذه صناعة داعمة للاقتصاد لأن فيها إنفاقٌ وبذلٌ، وقد وعد الله البازل بالتوفية؛ لقوله في الآية نفسها: **وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ**.

وبعد دخول الأمتة إلى الصناعة الحربية، وصار للبراعة البشرية في البرمجيات دوراً واضحاً فيها، دخلت هذه الصناعة حيزاً جديداً فصارت غير معنية بوجود معامل ثقيلة للحديد وغيره ولا تحتاج مساحات ضخمة بسبب صغر حجم المنتجات القتالية وفعاليتها في الحرب؛ كصناعة الطائرات المشابهة للدرونز بدون طيار.

• تشغيل اليد العاملة في هذا القطاع الحيوي والضروري، وبما أن الأمتة عمادها العنصر البشري المبتكر؛ فإن لليد العاملة الخبيرة بالبرمجيات دور كبير، وليس المقصود اليد العاملة ضمن حيز محدد؛ فنموذج محمد الزواري المهندس التونسي وما قدمه من فكرٍ ساعد في قلب الموازين مثلاً واضحاً.

• توليد استثمارات سابقة ولاحقة للصناعة الحربية تمثل سلسلة توريد وتزويد Supply Chain وليس شرطاً أن تكون منافع هذه السلسلة للصناعة الحربية بل للاستخدامات المدنية أيضاً.

– اقتصاد إعادة الإعمار؛ ما بعد الحرب؛ خاصة إذا كان مصدر التمويل التبرعات، حيث يؤدي ذلك إلى تنشيط الاقتصاد بضخ الأموال فيه، وتحريكه؛ وهذا يحدث رافعة استثمارية في البيئة الاقتصادية المعنية.

وسوف نستعرض (مقارنة ظالمة) بين كيان مصطنع غاصب لأرض فلسطين تدعمه كل دول العالم بما فيها أكثر الدول العربية والإسلامية، وقطاع صغير سلب كل مقومات العيش والبقاء، حاصره القريب قبل الغريب؛ لكنه عزيز منتصر؛ كان وما زال شوكة تغزّ عين كل ظالم عبر التاريخ. حقق انتصارات في كل المعارك ببقائه حياً عزيزاً، لكنه اليوم انتصر وفاز وفقاً لعيون الكثيرين ممن أرادوا له الشرّ، وقد تحققت فيه سنة من سنن الله تعالى: **قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ** (البقرة: ٢٤٩). نستعرض الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الغزاوي ونخلص لنتائج ذلك.

الاقتصاد الإسرائيلي:

دولة اسرائيل كيان استعماري مصطنع فرضتها اتفاقات دولية ظالمة، كيان يقوم على العنصرية؛ ضم مجموعة شراذم جمعت من أصقاع الأرض تحت غطاء ديني ليس فيه شيء من الصحة؛ بل تخاريف كهنة وأحبار زوروا التوراة كتاب الله، ذمهم القرآن الكريم وفضح أفعالهم لذلك لن يفيدهم أي تجميل من أي أحد.

كل من في هذا الكيان صفتهم أنهم مستعمرين عسكريين أو تحت الطلب عند اللزوم، وبمناسبة مرور ٧٠ عاماً على قيام هذا الكيان المصطنع زوراً؛ جاءت معركة سيف القدس لتقطع فرحتهم الكاذبة وفرحة من

شدَّ على أياديهم؛ قد وصفهم القرآن الكريم: **بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ** (الحشر: ١٤).

لقد لحق بالنشاط الاقتصادي الإسرائيلي أضراراً كبيرة نتيجة معركة سيف القدس؛ فانخفض الإنتاج وانخفضت مؤشرات الاستهلاك وزادت التكاليف التي تكبدها الاقتصاد بسبب النشاط الحربي. إن الأضرار المباشرة الناجمة عن معركة سيف القدس خلال ٨ أيام توازي إجمالي الخسائر خلال عدوان الجرف الصامد ٢٠١٤ التي استمرت ٥٠ يوماً؛ أي أن خسائر إسرائيل خلال ١١ يوماً في ٢٠٢١ هي ضعف خسائر الحرب على غزة ٢٠١٤ بفارق زمن قدره ٢٠٪. وكمقارنة نورد الجدول التالي:

اسم المعركة	سيف القدس ٢٠٢١	الجرف الصامد
طول فترة المعركة بالأيام	11	51
عدد الصواريخ التي تم إطلاقها من غزة	4000	4500
عدد الأسر الإسرائيلية المنقولة للإقامة بالفنادق لتدمير شققهم	100	-
تكلفة القتال اليومية بالنسبة للجيش الإسرائيلي (المبالغ بملايين الدولارات)	37	-
عدد بلاغات مطالبة الأسر الإسرائيلية بتعويضات ممتلكات تضررت نتيجة الحرب	4000	-
الخسائر الاقتصادية لإسرائيلية بسبب الحرب (المبالغ بمليارات الدولارات)	2.14	-
الخسائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي ٪	0.8-0.5	0.3

يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من أكبر انكماش في تاريخه جراء الآثار السلبية الناجمة عن تفشي وباء كورونا، حيث بلغ انكماشه ٦.٥٪ في الربع الأول لعام ٢٠٢١ نتيجة جائحة كورونا (حسب المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي)، وعلى الأغلب فإن معركة سيف القدس ستطيل أمد تعافي الاقتصاد الإسرائيلي.

تعاني موازنة العدو الإسرائيلي من عجز كبير بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن جائحة كورونا، وقد أضاف إليها المأزق السياسي المتمثل بفشل تشكيل حكومة مستقرة معاناة بسبب عدم المصادقة على الموازنة منذ عامين، وسوف تعمق كلفة وخسائر وأضرار سيف القدس العجز في الموازنة العامة.

هبط سعر الشيكل الإسرائيلي إلى ٣.٣ للدولار الواحد بمعدل ١.٤٪، ليقرب من أدنى مستوى له في ٤ أسابيع.

قدرت خسائر سوق المال والبورصة في تل أبيب بحوالي ٢٨٪ من قيمتها. وبما أن حالة الاقتصاد تتأثر سلباً بأية توترات أمنية، وبما أن جميع الأراضي المحتلة صارت تحت مرمى صواريخ المقاومة الفلسطينية؛ فقد هددت وكالة فيتش بتحويل تصنيف الاقتصاد الإسرائيلي من درجة +A مع نظرة مستقبلية مستقرة إلى تقييم سلبي لأن أعمال العنف الأخيرة تهدد النظرة المستقبلية؛ لارتفاع حدة المخاطر السياسية والأمنية ذات التأثير الخطير طويل الأمد على الاقتصاد.

لذلك تأثرت مختلف مفاصل الاقتصاد بالضرر، ومن ذلك:

البنى التحتية: أصاب سيف القدس المباني العامة والطرق والأسوار والإنارة وإشارات المرور والبنى التحتية الأخرى بأضرار جسيمة؛ بلغت أضرار الممتلكات الخاصة للمستوطنين ٣٣ مليون دولار، وأضرار الممتلكات العامة ٢٠ مليوناً أخرى.

الصناعة الحربية وتكلفة آلة الحرب: إن تكلفة تشغيل القبة الحديدية؛ أي نظام الدفاع الصاروخي الذي تتباهى به إسرائيل وتسعى لتصديره إلى دول أخرى؛ ١٨٠ ألف دولار لكل صاروخ. وقد تلطخت سمعة الصناعة الإسرائيلية عالمياً بأضرار بالغة لما أصاب هذه القبة الحديدية من عجز؛ مما سيعيق تسويقها باعتبارها من أنجح التقنيات العسكرية العالمية، ولربما زاد حرجها تطور سمعة الصناعة الحربية التركية المنافسة عالمياً.

اعترضت منظومة القبة الحديدية للدفاع الصاروخي أكثر من ١٠٠٠ حالة اعتراض، يكلف الواحد منها ما بين ٥٠-١٠٠ ألف دولار، بينما تبلغ تكلفة صاروخ حماس قصير المدى ما بين ٣٠٠-٨٠٠ دولار. أما عن تكلفة القبة الصاروخية ونظام الدفاع الصاروخي؛ فهي ٥٠٠ مليون دولار من أموال الأمريكيين.

شنت قوات الاحتلال أكثر من ١٦١٥ غارة في حرب عنيفة تقدر تكلفة الغارة الواحدة ١٠٠٠٠ دولار.

كما استدعي الآلاف من جنود الاحتياط الذين تُدفع رواتبهم من مؤسسة التأمين الوطني؟

حصار غزة: يخضع القطاع الغزاوي منذ عام ٢٠٠٧، إلى حصار إسرائيلي ومصري جائر، كلف العدو الإسرائيلي أكثر من ١٦ مليار دولار خلال فترة الحصار.

النفط والغاز: تعطل أنبوب النفط بين عسقلان وإيلات بسبب ضربه من قبل صواريخ المقاومة واشتعال

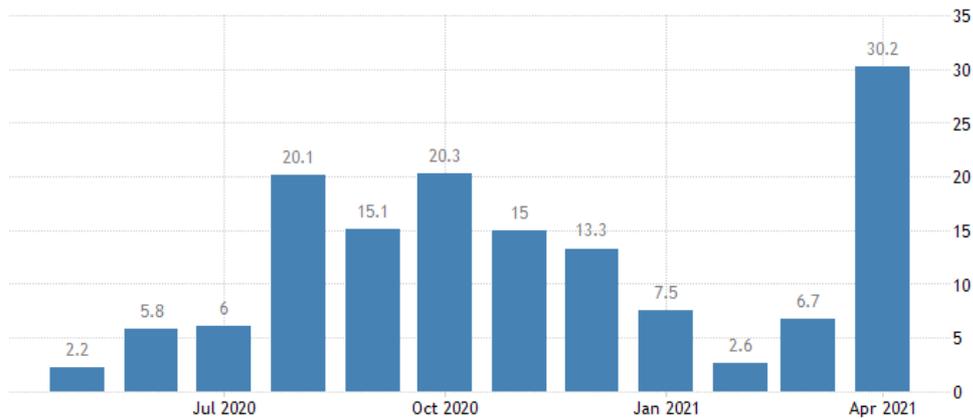
النيران في صهاريج الوقود الضخمة في ميناء عسقلان، مما أدى إلى إغلاق منصة الغاز الطبيعي (تمار)

الواقعة في شرق البحر المتوسط. وتبلغ تكلفة الإغلاق اليومية للمنصة نحو ٥ ملايين دولار، وقد تعرضت المنصة لهجوم بالطائرات بدون طيار أو بغواصة موجهة عن بُعد.

كما اضطرت بعض الناقلات إلى تحويل مسارها إلى موانئ إسرائيلية أخرى مما أضر تسليم القود. وزاد الأمر سوءاً تعطل حركة القطارات بين وسط إسرائيل وجنوبها، مما فاقم أزمة لوجستيات النقل سواء للأفراد أو للسلع بشكل عام؛ حيث غياب ٣٥٪ من العمال في المدن الإسرائيلية الجنوبية و ١٠٪ من العمال في مدن الوسط.

الصناعة: أدت معركة سيف القدس إلى توقف حوالي ٣٠٪ من المصانع والورش في مستوطنات غلاف غزة عن العمل بشكل كلي، وتوقفت ١٧٪ من المصانع في باقي المناطق جنوبي إسرائيل ومنطقة تل أبيب عن العمل بشكل جزئي، وتعطلت الدراسة في ٧٠٪ من المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية. ذكر اتحاد المصنعين الإسرائيليين، أن قطاع التصنيع خسر ١٦٠ مليون دولار خلال الثلاثة أيام الأولى من معركة سيف القدس جراء تعذر العمل بدوام كامل؛ مما يعني أن ١١ يوماً ستقدر تكلفتها بأكثر من ١.٨ مليار دولار.

السياحة: تراجعت السياحة الوافدة إلى إسرائيل بنسبة ٨١.٧٪ خلال ٢٠٢٠، مقارنة مع ٢٠١٩ مدفوعة بالتبعات السلبية الحادة لتفشي جائحة كورونا. وما إن شرعت بالتحسن خلال الربع الأول لعام ٢٠٢١ وبلغت ذروتها في نيسان/أبريل الشهر الماضي (انظر الشكل التالي)؛ حتى أطبق عليها سيف القدس لتتدهور أشهراً عديدة قادمة خاصة بعدما توقفت شركات الطيران العالمية عن التوجه إلى الكيان الإسرائيلي ولم تعاود نشاطها حتى تاريخ كتابة هذا المقال (حسب تقارير بثت من مطار بنغوريون).



SOURCE: TRADINGECONOMICS.COM | CENTRAL BUREAU OF STATISTICS, ISRAEL

ويعتبر ضرب مطاري بنغوريون ورامون مؤشراً لبداية انهيار موسم السياحة للعام الحالي؛ فقد ألغت الشركات العالمية آلاف الرحلات السياحية التي كانت مقررة للفنادق والمنتجعات الإسرائيلية.

تكلفة الحملة الإعلانية والإعلامية لتغيير آراء المؤثرين: تميزت معركة سيف القدس بتضامن العالم بمختلف أشكاله مع الفلسطينيين، ومهاجمة إسرائيل والإسرائيليين، وهذه سابقة، حتى المؤثرين المشهورين في العالم كتبوا ما يدعم فلسطين والفلسطينيين؛ علماً أن عدد متابعيهم يتجاوز ١٥٠ مليون متابع، وقد بلغت تكلفة حملة تغيير وتشويه تلك الآراء أكثر من ٢٥٠ مليون دولار، ويبقى ما خفي أعظم.

الاقتصاد الغزوي:

تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٧٥ كيلومتراً مربعاً، يقطنه نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، وهو يخضع منذ عام ٢٠٠٧، إلى حصار إسرائيلي ومصري جائر، أضرباقتصادها وحرّم سكانها من الغذاء والوقود والدواء. ويتضمن الحصار حظراً برياً وجوياً وبحرياً. ويعاني سكانه من شح المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، والصرف الصحي.

يبلغ ناتج الاقتصاد الغزوي المحلي حوالي ٦٠٥ مليون دولار لعام ٢٠٢٠، ويبلغ معدل الفقر بحسب البنك الدولي ٥٦٪ في عام ٢٠١٨، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب ٦٦٪ (حسب إحصاءات مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني)، وحسب تقرير الاونكتاد: فرجع سكان غزة فوق خط الفقر يتطلب ضخ أموال تصل إلى ٨٣٨ مليون دولار.

حقق الاقتصاد الغزوي نمواً قدره أقل من ٥٪ بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١٨. وشهد تراجعاً في الصناعة والزراعة، وانخفضت حصّتهما من ٣٤٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٢٣٪ في عام ٢٠١٨.

غزت إسرائيل غزة عدة مرات في ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ وألحقت خلالها أضراراً بالبنى التحتية وسببت خسائر إنسانية هائلة؛ وأضراراً مادية كبيرة فتضرر أكثر من ١٥٠٠ مؤسسة تجارية وصناعية، و ١٥٠,٠٠٠ وحدة منزلية والبنية التحتية عموماً بما فيها الطاقة والمياه والصرف الصحي والمرافق الصحية والتعليمية والمباني الحكومية. وفي العدوان الأخير ٢٠٢١، قدر المكتب الإعلامي لحماس أن القصف سبب أضراراً بنحو ٤٠ مليون دولار للمصانع والمنطقة الصناعية للقطاع ومنشآت صناعية أخرى، إضافة إلى ٢٢ مليون دولار لقطاع الطاقة. وقدرت وزارة الزراعة أضراراً بنحو ٢٧ مليون دولار شملت القطاع

الزراعي . وهدم العدو الغاشم أبراجاً سكنية ومبانٍ قدرتها وزارة الأشغال العامة والإسكان في القطاع غزة بـ ١٦٨٠٠ منزل، منها ١٨٠٠ وحدة غير صالحة للسكن، و ١٠٠٠ وحدة هدمت بشكل كامل . وحسب وكيل الوزارة ناجي سرحان فإن قيمة الخسائر المبدئية بلغت ١٥٠ مليون دولار .

بعد استعراض هذه المقارنة الظالمة فإن المكاسب المادية والمعنوية أكبر بكثير من الخسائر التي أصابت الاقتصاد الغزاوي، وإن الخسائر التي أثخنت الاقتصاد الإسرائيلي أكثر إبلاماً بمرات ومرات مما أصاب الغزاويين، لقد صدق الله تعالى بقوله: **وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا** (النساء: ١٠٤)

إن المزايا التنافسية التي حققها سيف القدس عديدة؛ منها:

- ١ . صلاح الأرض بعد إقامة سنة التدافع، فدولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة .
- ٢ . تحقق الخيرية؛ فالحرب التي لا يحبها الناس انعكست منافع اقتصادية تمثلت بمزايا تنافسية للصناعة الحربية الغزاوية، مما سيزيد الطلب عليها؛ فإن تعذر تصدير منتجاتها فيمكن بيع معرفتها (Know-How) وهذا لم يعد صعب المنال رغم شدة الحصار؛ فالتواصل الإلكتروني والعملات المشفرة أدوات سهّلت الصعاب وكسرت هيبة الديكتاتوريات، وتلك المزايا تحتاج إثباتات حققها سيف القدس؛ حيث زرع الانتصار الهيبة للمنتصرين مقابل خنوع كثير ممن لا يعرفون الحق إلا بالقوة .
- ٣ . إطالة أمد تعافي اقتصاد الكيان الإسرائيلي .
- ٤ . زيادة العجز في الموازنة العامة للكيان الإسرائيلي .
- ٥ . تشويه سمعة الاقتصاد الإسرائيلي بانخفاض تصنيفه من درجة A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة إلى تقييم سلبي .
- ٦ . الإضرار بسمعة الصناعة الحربية الإسرائيلية عالمياً لما أصاب القبة الحديدية من عجز؛ وهذا سيعيق تسويقها خاصة للإثيوبيين في حماية سدهم أمام التهديدات المصرية والسودانية .
- ٧ . الإضرار بسمعة قناة بنغوريون كبديل عن قناة السويس لوقوعها في منطقة غير مستقرة وتحت وطأة الصواريخ التي لا ترحم .
- ٨ . تراجع الاستثمار في منصات النفط والغاز المغتصبة من الكيان الإسرائيلي .

٩. تدهور سمعة السياحة الإسرائيلية، وتراجع عدد السياح حين استقرار الوضع الأمني الذي سيبقى مريباً ما دامت الصواريخ الغزوية والطائرات المسيرة قابلة للتحليق دون منازع في الأجواء الفلسطينية جميعها.

١٠. تراجع التعاطف العالمي مع إسرائيل بوصف قضيتهم قضية شعب يتعرض للتنكيل والتعذيب.

إن هذه المزايا التنافسية يجب استغلالها والعمل على تطويرها لتعظيم المنافع للغزويين خاصة وللفلسطينيين عامة.

فلله درك يا غزوة جعلت اسم المعركة دلالة على دخول القدس في حماية الغزويين.

ولله درك يا قدس فأنت القبلة التي لا تزيغ العين عنها، فالله أبقاك أولى القبلتين.

ولله درك يا أقصى فرسول الله صلى الله عليه وسلم أبقاك ثالث الحرمين.

ولله درك يا فلسطين يا بوصلة الأمة ويا رمز عزتها، ومؤشر تحررها.

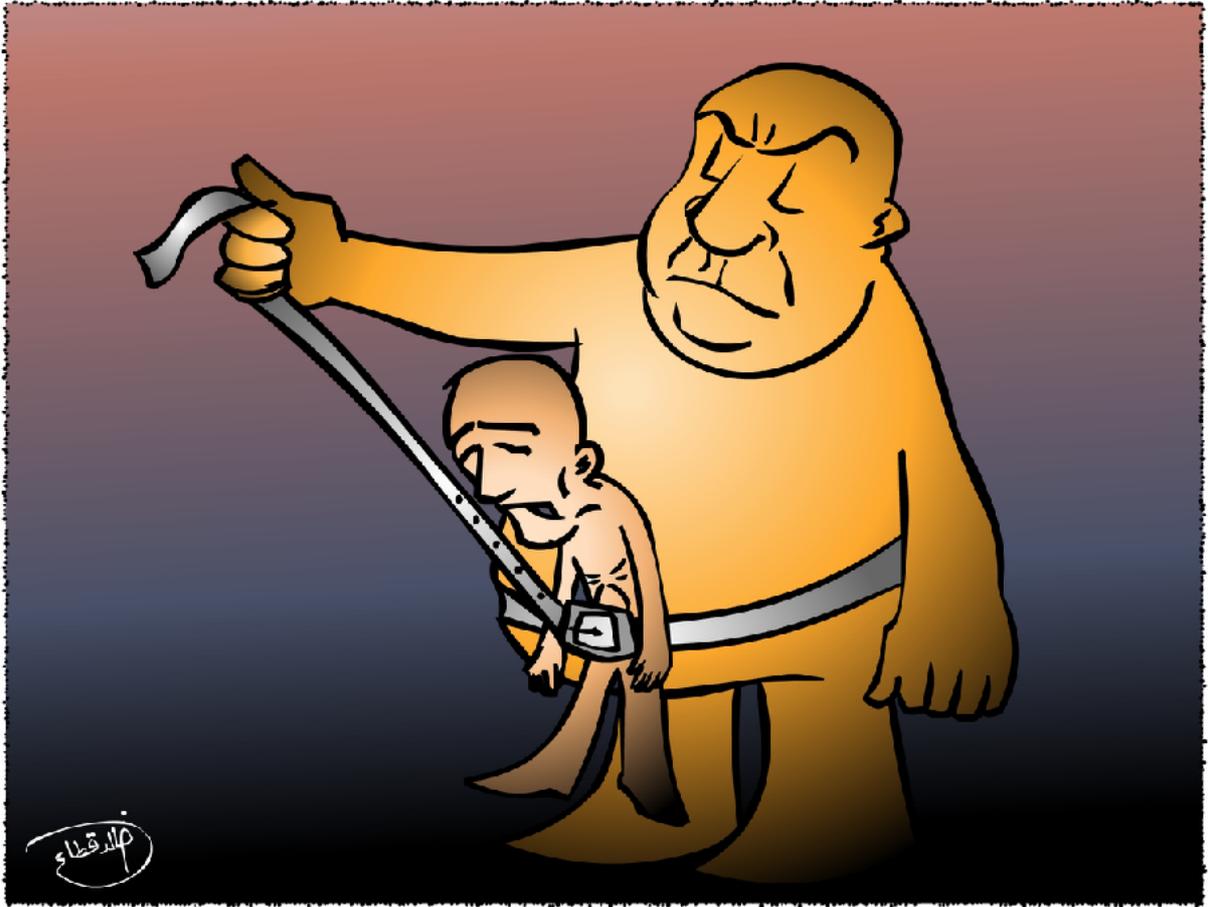
والله غالب على أمره.

حماة (حماها الله) بتاريخ ١١ شوال ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٢١ م

ڪاريڪاٽر: نقشف

خالد قطاع

رسم ڪاريڪاٽير



التفكير بآلاء الله ونعمة الإسلام

د. فلاح نجم عبد الله العاني

أستاذ في كلية الإمام الأعظم - ديوان الوقف السني

الحلقة (١)

إننا نعيش في زمان كثرت فيه الفتن، ومن أخطر هذه الفتن: ظهور طائفة من الناس في الدول الإسلامية ينكرون وجود الله تعالى، ويسندون ما يحدث في هذا الكون إلى الطبيعة، أو إلى الصدفة، ويجهرون بذكر أدلتهم الواهية الباطلة على إنكار وجود الخالق العظيم في وسائل الإعلام، مستغلين ضعف عقيدة توحيد الله تعالى عند بعض المسلمين.

قال الله تعالى: **وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ.**

التذكير هنا نوعان :

النوع الأول: تذكير بما لم يُعرف تفصيله، مما عُرف مجمله بالفطر والعقول، فإن الله فَطَرَ العقول على محبة الخير وإيثاره، وكراهية الشر والزهد فيه، وشرعه موافق لذلك، فكل أمر ونهي من الشرع فهو من التذكير، أن يذكر ما في الأمور من الخير والحسن، وما في المنهي عنه من المضار.

النوع الثاني: تذكير بما هو معلوم للمؤمنين، ولكن انسحبت عليه الغفلة، فيذكرون بذلك، ويكرّر عليهم؛ ليرسخ في أذهانهم، وينتبهوا ويعملوا بما تذكروه من ذلك، وليحدث لهم نشاطاً وهمّةً، توجب لهم الانتفاع والارتفاع.

وكذلك تتضمن أمراً إلهياً عاماً بالتذكير، وهو يدخل ضمناً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي

قال الله تعالى فيه: **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ،**

وقال تعالى: **وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ**

الْمُقْلِحُونَ، وقال تعالى: **الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا**

عَنِ الْمُنْكَرِ وَرَبُّهُمُ الْعَلِيُّمُ.

الإنسان بحاجة إلى التذكير من أخيه الإنسان بصفة دائمة؛ بل هو واجبٌ وحقٌّ شرعيٌّ له من باب (الدين النصيحة)، وفي هذه الأيام تشتدُّ الحاجة إلى التذكير؛ لكثرة المشاغل والمصارف الدنيوية التي أفرزتها الحياة المعاصرة، فكثيرٌ منَّا أصبح مشغولاً صباحاً ومساءً بأمور الدنيا، ونسينا وغفلنا عن كثير من الواجبات الشرعية التي تزيدنا قُرْباً من الله تعالى .

ولذلك كان لزاماً على الجميع دون استثناء تذكيرُ بعضنا بعضاً وعدم التقاعس أو التخلّي عن هذا التوجيه المهم؛ لأن فيه صلاح الناس، وبصلاحهم يصلح المجتمع، وتصلح الأمة، ويحصل الخير، ويعمُّ الأمن والرخاء، ويصدق ذلك قول الله تعالى: **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**، وقوله تعالى: **وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ** .

أن يحرص الجميع على تخصيص مساحة ولو دقائق معدودة يومياً للتذكير، فالموظف في عمله بحاجة للتذكير بأهمية الأمانة في العمل وإنجازه بالدقة المطلوبة وفي الوقت المحدد، والأولاد بحاجة للتذكير بالاهتمام بالصلاة والحفاظة عليها، والاهتمام بواجباتهم المدرسية وإنجازها ومراجعتها، والتلميذ في مدرسته والطالب في جامعته بحاجة للتذكير، وكُلٌّ في موقعه بحاجة للتذكير، فتخصيص وقت يسير في حدود خمس إلى عشر دقائق للتذكير بين فترة وأخرى فيه خيرٌ كثيرٌ ونفعٌ كبيرٌ إن شاء الله تعالى .

وتواجه عملية التذكير بعض الصعوبات؛ كإعراض المراد تذكيرهم وعدم مُبالاةهم، أو الاستهزاء والسخرية؛ ولذلك يتطلب من المُذكَّر أن يكون هدفه الأساس من التذكير وجه الله تعالى، ويستشعر عظمة هذا العمل، وحسن الجزاء من الله تعالى، وأن يكون قُدوته في هذا العمل الجليل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفي مقدّماتهم خاتمهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وأن يتذكر ما لاقوه من إعراض واستهزاء وسخرية؛ بل وصل الأمر إلى شتمهم وضربهم وطردهم من ديارهم وحتى قتلهم .
والآن:

في سياق الرد على الملحدين مرَّ ما يتعلق بالأدلة العلمية العقلية على وجود الرب تبارك وتعالى .
العدم لا يخلق شيئاً، العدم الذي لا وجود له لا يستطيع أن يصنع شيئاً؛ لأنَّه غير موجود، وإذا ما تأملنا في المخلوقات التي تولد في كل يومٍ؛ من إنسان وحيوان، والتي توجد؛ من نبات وظواهر يجعلها الله عز وجل في هذا الكون، وتفكرنا في كل ما يحدث في الوجود من رياح وأمطار وليل ونهار، ونظرنا إلى ما

يجري في كل حين من حركات منتظمة للشمس والقمر والنجوم والكواكب، إذا تأملنا في هذا وغيره من التغيرات المحكّمة التي تجري في الوجود في كل لحظة؛ فإن العقل يجزم بأن هذا كله لا يمكن أن يكون من صنع العدم؛ لأن العدم لا وجود له، وإنما هذا كله من صنع الخالق الموجود سبحانه وتعالى.

قال جلّ وعلا: **أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ*** **أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ**، فالتفكر في المصنوع يدل على وجود الصانع؛ بل وعلى صفاته، فكل شيء يوجد في المصنوع يدل على قدرة أو على صفة عند الصانع، فلا يمكن أن يوجد شيء في المصنوع إذا كان الصانع لا يملك قدرة ولا صفة مكنته من فعل ذلك الشيء في المصنوع؛ فضلاً عن أن يكون هذا المصنوع وجد بغير صانع.

والرد على الملحد من كتاب الله العزيز العظيم:

سوف نذكر بعض الحقائق العلمية الموجودة في هذا الكون لنرد بها على الذين ينكرون وجود الله تعالى، فنقول وبالله تعالى التوفيق:

أولاً: الماء واحد والأرض واحدة والنبات مختلف:

نقول للذين ينكرون وجود الله تعالى: انظروا أيها العقلاء: ينزل المطر من السماء على الأرض، فيخرج منها أقوات وثمرات، ومختلفة الألوان والطعوم والروائح، يعيش الإنسان عليها، وتخرج من الأرض أيضاً أعشابٌ وحشائش متنوعة تعيش عليها سائر الحيوانات.

نسألكم أيها العقلاء: هل الطبيعة هي التي جعلت الماء واحداً والأرض واحدة والنباتات مختلفة الألوان والطعوم والروائح، أم أن هذه الأشياء أوجدت نفسها بنفسها؟! نريد منكم جواباً وكلمة حق، إن كنتم منصفين.

إن اختلاف النباتات في اللون والطعم والرائحة دليل واضح على وجود إله عظيم، خالق لهذا الكون، مستحق للعبادة وحده.

وصدق الخالق العظيم حيث يقول في كتابه العزيز: **هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ*** **يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ.**

وقال سبحانه: **وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ.**

ثانيا: مراحل نمو الجنين في بطن أمه:

أثبت علماء الطب الحديث أن تكوين الجنين في بطن أمه يمر بعدة مراحل متتابعة، بانتظام دقيق: فيكون أولاً نطفة، ثم تتحول إلى علقة، ثم تتحول إلى مضغة، تامة الخلقة أو غير تامة الخلقة، ثم تتكون بعد ذلك العظام، ثم تغطي باللحم حتى بدايات الحركة والحياة قبل الخروج إلى العالم.

نقول للمنكرين لوجود الله تعالى:

هل الطبيعة أو الصدفة هي التي جعلت الجنين في بطن أمه يمر بهذه المراحل المختلفة قبل خروجه إلى الدنيا؟!!

إن ثبوت هذه الحقيقة العلمية الباهرة دليل واضح لعقلاء العلماء الذين يعترفون بوجود خالق عظيم لهذا الكون.

قال الله تعالى: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنْ بَعَثْنَا فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْضِ حَامٍ مَادِنَاءٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ.**

الثالث: أغشية الجنين:

نقول للمنكرين لوجود الله تعالى: أثبت علماء الطب الحديث أن الجنين في بطن أمه محاط بثلاثة أغشية، وهذه الأغشية تظهر بالعين المجردة كأنها غشاء واحد، وهذه الأغشية هي التي تسمى: المنباري، والخوربون، والفائضي.

وبعد ثبوت هذه الحقيقة العلمية، نسأل الملحدين: هل الطبيعة أو الصدفة هي التي أحاطت الجنين بهذه الأغشية الثلاث؟!!

إن العقلاء من العلماء يقولون: لا، إن وجود هذه الأغشية الثلاث حول الجنين دليل واضح على وجود الخالق العظيم، الذي خلق كل شيء بحكمة بالغة.

قال سبحانه: **يَخْلُقْكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ**. كذلك لو أننا تفكرنا في المصنوع؛ فإنه يدلنا على بعض صفات صانعه، فمن هنا نعرف أن التفكير في المخلوقات يدل على بعض صفات الخالق؛ قال ربنا **جَلَّ وَعَلَا: إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ (٢١) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٢٢) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَنَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**، ولو أننا انتقلنا من الإنسان إلى الحيوان؛ فكل الحيوانات والطيور والحشرات بدأت بخلق من الله سبحانه وتعالى، وبخلق من ذكر وأنثى، وهذه هي بداية الخلق جميعاً، ولا يستطيع أحد أن يدعي أنه خلق من عدم ذكراً وأنثى من أي نوع من الانسان أو النبات أو الحيوان.

الله عز وجل لفت أنظارنا وعقولنا إلى هذا الأمر الكبير في القرآن الكريم، فقال: **وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ؛ بَلْ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إن الزوجية موجودة على جميع المستويات، حتى في الذرة، ففي الذرة كهيرب سالب وشحنة موجبة تكون في النواة، فإذا زاد عدد الكهيربات السالبة؛ زاد ما يقابلها أيضاً من هذه الشحنات الموجبة في أنوية الذرات، فقالوا: الكون كله مبني على الزوجية، ثم قال بعض أهل العلم: إن ذلك يدلنا على أن الله رب العالمين وحده هو الواحد الأحد، وأما جميع الخلق؛ فجعله الله زوجين؛ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ**، حتى على مستوى الجمادات بهذا النحو الذي مر ذكره.

لم يأت أحد من المخترعين ليقول لنا: إنه أوجد شيئاً من عدم، أو أنه خلق ذكراً وأنثى من أي شيء من الموجودات في هذا الكون، وما أكثر الموجودات في كون الله **جَلَّ وَعَلَا**. لم يحدث هذا، ولن يحدث أبداً.

وهنا تأتي حقيقة قرآنية عظيمة تتحدى الخلق أجمعين؛ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ**.

هذا هو التحدي الإلهي الذي سيبقى قائماً إلى يوم القيامة.

لن يستطيع علماء الدنيا مهما بلغوا – ولو اجتمعوا – على أن يخلقوا ذبابة.

وضرب الله تبارك وتعالى المثل بالذبابة وهي مخلوق محتقر؛ ليدل على عجز هؤلاء الناس؛ بل إن الأمر ترقى في التحدي إلى ما هو أعلى من ذلك، فإن الله عز وجل أسقط عنهم الأمر بالتحدي هاهنا في مسألة الخلق؛ فإن الطيب الذي كانوا يضعونه على آلهتهم كان الذباب يحط عليه؛ ليمصه بخراطيمه، فتحداهم الله رب العالمين أن يستنقذوا هذا الطيب من الذباب الذي استلبه منهم؛ فهذا التحدي الإلهي الذي سيبقى قائماً إلى يوم القيامة لن يستطيع علماء الدنيا – ولو اجتمعوا – أن يواجهوه، ولا أن يقبلوه؛ لأنهم – ولو اجتمعوا – لن يستطيعوا أن يخلقوا ذبابة.

لقد وصل الإنسان إلى القمر – كما قيل –، وقد يصل إلى المريخ كما يحاولون، وقد يتجاوز ذلك، كل هذا باب الاحتمالات فيه مفتوح؛ ولكن الإنسان مع هذا التقدم التقني العظيم سيظل عاجزاً عن خلق ذبابة!!

فيا أيها الذين صنعتم ما صنعتم، واخترعتم ما اخترعتم، وجاوزتم ما جاوزتم في أجواء الفضاء، وغصتم في الماء، إلى غير ذلك مما وصلت إليه؛ لن تستطيعوا أن تخلقوا ذبابة ولو اجتمعتم على خلقها، فالله رب العالمين لن يعطي أحدا القدرة على الخلق؛ لأن الخلق لله رب العالمين وحده، ولا أحد يمكن أن يخلق شيئاً من العدم مهما صغر شأنه، حتى ولو كانت ذبابة، وهذا من إعجاز الله؛ لأنه وحده الذي خلق كل شيء، والعلم كاشفٌ لقدرات الله تبارك وتعالى في الأرض؛ ولكنه ليس موجداً لشيء، ولذلك يقول القرآن الكريم: **ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ**، فمهما حاول الناس فإنما يحاولون في هذه الذبابة، وهي أن يكتشفوا أسرار الله عز وجل في كونه، أما أن يخلقوا – ولو ذبابة –؛ فهم عن ذلك في أقمٍ وأحط وأحقر درجات العجز؛ لأن هذا لا يكون بحال أبداً.

فثبت لنا بالدليل العقلي وبالقرآن الكريم بالدليل النقلي – أن الله وحده هو خالق كل شيء، وأنه تعالى على كل شيء قدير.

وتلحظ شيئاً آخر، وهو ما يتعلق بقدرة الله رب العالمين الطليقة، فمظاهر طلاقة هذه القدرة هي المعجزات التي تخرق النواميس؛ لأن الله تبارك وتعالى جعل السنن الإلهية قائمة في كونه؛ ولكنها مطردة إلا إذا خرقها الله رب العالمين بآية – أي بمعجزة – يؤيد بها رسله وأنبياءه، فأنت تعلم أن الله تبارك وتعالى جعل قانون الماء على الاستطراق، فهذا الاستطراق من قانون الماء، وهذا هو القانون الذي هو من سنن الله تبارك

وَتَعَالَى فِي هَذَا الْخَلْقِ فِي الْأَرْضِ؛ وَلَكِنَّهُ يُخْرَقُ، فَيضرب موسى البحر بعصاه، فيجد طرقاً بعدد الأسباط، ثم يكون الماء قائماً والطريق يابساً، وتجد هذا كله حتى يعبر موسى وقومه، فإذا ما أتى فرعون وماله، فدخلوا حيث دخل موسى؛ عاد الماء إلى قانونه، فأطبق عليهم فأهلكهم.

القمر جعله الله تبارك وتعالى - وهو آية سماوية - على النحو المعروف؛ ولكن النبي صلى الله عليه وسلم يشير إليه، فينفلق إلى شقين، ويكون الجبل بينهما، فإذا كل شق على جانب من جانبي جبل أبي قبيس، يشاهدون ذلك ويرصدونه في الهند؛ لأنه وجد في بعض آثارهم ما يرجع إلى أنهم رصدوا في ليلة كذا من سنة كذا بتقومهم ظاهرة غريبة جداً وقعت للقمر في السماء، وهو انشقاقه، فإذا قوبل ذلك بالتاريخ الذي كان فيه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم داعياً للناس إلى دين الحق؛ وجد ذلك متطابقاً؛ ولكن ناموس هذا المخلوق والجرم السماوي ليس على هذا النحو، وطلاقة القدرة هاهنا تدل على أن وراءها إلهاً قادراً مريداً حكيماً فاعلاً، لأن اضطراد السنن ينسي أحياناً من سننها؛ كاطراد النعم ينسي أحياناً من أنعم بها، فإن الإنسان إذا ما عان العافية؛ فإنه لا يتذكر المرض، والنعمة التي ينعم الله عز وجل بها على الإنسان من إلف عاداته لها لا يحس بها، فالمرء إذا كان صحيح البصر؛ فإنه لا يحس أن له عينين، ولكنه إذا ما أصيب ورأبه من بصره شيء؛ فحينئذ يعرف أن الله قد خلق له عينين.

القلب الإنساني يدق منذ المرحلة الرحمية الجنينية، والكائن الإنساني ما زال في مرحلة التخلق في رحم أمه جنيناً بعد، فيبدأ القلب في مراحل التكون والتخلق في الرحم؛ يبدأ في الدق، والأطباء عند فحص المرأة يسمعون ذلك، وقد يكبرونه حتى يسمعه من كان حاضراً، فيسمع دقات قلب الجنين في رحم أمه، ثم إذا ما دفعته إلى هذه الحياة فبقي فيها قرناً من الزمان مثلاً؛ فقلبه يدق لا يتوقف، لو توقف مات، ولكنه ربما يحيا قرناً من الزمان ولا يحس أن له قلباً، لا أعني أن له قلباً من الناحية الروحية ولا من ناحية الخشوع، ولكن من الناحية العضوية، فإذا ما آلمه منه شيء أو اعتل هذا العضو في جسده؛ حينئذ يتذكر أن له قلباً، فكذلك ما يحدث في كون الله من هذه السنن المطردة.

الشمس تشرق، ثم تغيب من المشرق إلى المغرب، وكذلك ما يكون من الليل والنهار، وكذلك ما يكون من البحار والأنهار، إلى غير ذلك من هذه الأمور، إلف الإنسان لها ينسيه خالقها، ينسيه من سببها، فالإنسان للسبب ينسيه المسبب، وهذا من الخلل الكبير من الناحية العقلية ومن الناحية الشرعية، فعلى الإنسان دائماً أن يتأمل في هذا.

أمثلة قليلة؛ لِتَلْفِتْنَا إِلَى طَلَاقةِ قَدْرَتِهِ؛ وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا، فحتى لا نحسب أننا نعيش بالأسباب وحدها، ولا تجد هذا في الإنسان وحده؛ بل إِنَّهُ لِيَمْتَدُّ لِيَشْمَلَ جَمِيعَ الْخَلْقِ فِي جَمِيعِ أَوْجِهِ الْخَلْقِ فِي هَذَا الْوُجُودِ.

الأصل في الإيجاد من ذكر وأنثى؛ وَلَكِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِطَلَاقةِ الْقُدْرَةِ خَلَقَ إِنْسَانًا بَدُونَ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، وهو آدم عليه السلام، وخلق خلقاً بدون أنثى، خلق من ذكر بدون أنثى، فخلق من آدم زوجته، فجعلها مخلوقة من ذكر بلا أنثى، خلقها من ضلعِهِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وخلق الله رب العالمين إنساناً من أنثى بلا ذكر، وهو عيسى بن مريم عليه السلام، فهذا كله يدلنا – مع أنه قد حدث مرة بعد مرة – على أن الأمر ليس مطرداً، هذا من خلق الله، فإذا شاء أن يُخَالَفَ هَذَا الْقَانُونَ الْمَطْرَدَ؛ خُولِفَ.

إن الله عز وجل بدأ خلق آدم من طين، من تراب، من صلصال، من حمأ مسنون، ونفخ فيه من روحه، فخلق آدم من غير وساطة ذكر ولا أنثى، ثم خلق من آدم زوجته، فخلق أنثى من ذكر على هذا النحو بلا أنثى، فخلق حواء من ضلع آدم، وخلق الله رب العالمين عيسى من مريم بغير واسطة ذكر، فخلق أيضاً من أنثى بلا ذكر، كما خلق من ذكر بلا أنثى، كما خلق من لا ذكر ولا أنثى، ثم يأتي عامة الخلق الإنساني من ذكر وأنثى.

فهذا يُلْفِتُنَا إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وأنه ليس لقدرته من حد تقف عنده ولا قيد يقيدها، فهي قدرة طليقة بلا قيد ولا حد.

الله عز وجل خالق الأسباب، وقدرته تبارك وتعالى فوق الأسباب، فالله يفعل ما يشاء.

لو نظرنا إلى المطر – مثلاً –؛ لوجدناه سبحانه قد جعل في الكون مناطق ممطرة، ومناطق لا ينزل فيها المطر، ثم كشف العلماء من علم الله تبارك وتعالى ما جعلهم يضعون خريطة للأسباب تحدد المناطق الممطرة والمناطق التي لا مطر فيها؛ وَلَكِنْ قَدْ يَحْدُثُ الْعَكْسُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ؛ لِيُوجِهَنَا اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى طَلَاقةِ الْقُدْرَةِ، وَإِلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ لَيْسَ خَاضِعًا لِلْأَسْبَابِ وَحْدَهَا؛ وَلَكِنَّ الَّذِي يَحْكُمُهُ هُوَ إِرَادَةُ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ؛ حَتَّى لَا نَعْتَقِدَ أَنَّ أَخْذَنَا الدُّنْيَا وَمَلَكْنَاهَا بِالْأَسْبَابِ، وَلَكِنْ نَعْرِفُ أَنَّ هُنَاكَ طَلَاقةَ قُدْرَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ الَّذِي يَسَبِّبُ مَا يَشَاءُ، وَيَغْيِرُ مَا يَشَاءُ، وَيَبْدِلُ مَا يَرِيدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

فالعلماء الآن فيما يعرف بالأرصاد وغيرها يقولون: نحن نتوقع - إن شاء الله - على حسب الصور الأقمار الصناعية، وعلى حسب الخرائط الفلكية الجغرافية، إلى غير ذلك من وسائلهم؛ أن يوم كذا سيقع فيه كذا، ثم لا يقع، وأحياناً يقع، وهذا ليس من باب التنبؤ في شيء، ولا من باب التدخل في خلق الله رب العالمين في شيء، ليس هذا من التنجيم؛ لأنه مبني على قواعد الحساب التي توصل إليها هؤلاء بحسب علمهم؛ ولكن الله تبارك وتعالى يفعل ما يريد، وأنت تعلم أنه قد قيل: إن أمس مثلاً كانت درجة الحرارة ستصل إلى درجتين مئويتين، يعني فوق درجة الصفر المئوي بدرجتين، ولم يقع من ذلك شيء، بل كان الجو محتملاً ولطيفاً أو دافئاً أو ما شئت؛ لأن الله فعال لما يريد، الناس يستعملون علمهم؛ ولكن.

LA DEMANDE DE MONNAIE

DANS UN CONTEXTE ISLAMIQUE

Fekkak HAMDJ

Professeur de l'enseignement supérieur assistant à la faculté de l'économie et gestion, Université Sultan Moulay Slimane, Béni Mellal- Maroc

Zouhair LAKHYAR

Professeur de l'enseignement supérieur à la faculté des sciences juridiques Economiques et Sociales, Université Hassan II, Mohammedia- Maroc

Amine REDWANE

Docteur en sciences Economique

La demande de monnaie est un élément primordial de la politique monétaire. En effet, c'est grâce à elle les autorités peut intervenir.

On reconnaît habituellement trois fonctions à la monnaie:

- c'est un moyen de règlement dans les transactions ;
- c'est un instrument de mesure de la valeur des biens qui évite les limites du troc ;
- c'est un outil de réserve de valeur, ce qui permet de différer les achats dans le temps et dans l'espace.

La demande de monnaie reflète donc le désir des individus de conserver la monnaie sous forme de monnaie liquide. Et selon l'analyse de Keynes, la demande de monnaie est déterminée par trois motifs qui poussent les agents à demander la monnaie liquide, à savoir:

- Le motif de transaction ;
- Le motif de précaution ;
- Le motif de spéculation.

Du point de vue de l'économie islamique, la majorité des économistes musulmans

annoncent que la demande de monnaie dans un contexte islamique est plus stable et moins susceptible de fluctuer que dans l'économie capitaliste¹.

L'objectif de notre tentative est donc de mettre en évidence les principales variables qui déterminent la demande de monnaie dans un contexte islamique.

1. La demande de monnaie pour les transactions

Toute l'analyse classique (Ricardo, J-S Mill...) est articulée autour d'une demande de monnaie destinée aux paiements (demande de monnaie de transaction). Il n'y a pas de demande de détention de monnaie pour elle-même. La demande de monnaie pour les transactions est liée à la fonction de la monnaie en tant que moyen d'échange et dépend aussi des facteurs suivants ²:

- le revenu monétaire $M_T^d = f(R)$
- Périodes de réception des revenus: c'est-à-dire le délai entre les revenus et les revenus ultérieurs, de sorte que l'augmentation de cette période implique nécessairement une hausse des liquidités pour effectuer les paiements courants.
- La demande de monnaie pour les transactions n'est pas affectée par le taux de profit prévu.

L'effet de la redistribution dans l'économie islamique sur la demande de monnaie pour les transactions est présenté par la valeur Φ_0 , qui représente la demande minimale de monnaie pour les transactions qui ne sont pas liées au niveau de revenu. En conséquence, la fonction de demande de monnaie pour les transactions peut être formulée comme suit: $M_T^d = \Phi_0 + R\beta$

Avec:

M_T^d : La demande de monnaie pour les transactions

Φ_0 : La demande minimale de monnaie pour les transactions (la partie autonome de la demande même si le revenu est nul)

β

: Le taux de variation de la demande de monnaie pour les transactions

R : Le revenu

¹عفر، محمد عبد المنعم، "عرض وتقويم للكتابات حول النقود في إطار إسلامي بعد عم 1976م"، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1994م، ص 143

²Traduit de l'arabe par nos soins:

معتوق، سهير، "الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي" القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1988م، ص 88-89.

2. La demande de monnaie pour les réserves

Il s'agit de la monnaie que l'on détient pour faire face à toute dépense inattendue par suite de maladie, d'accident, de réparation imprévisibles etc

Pour l'économie islamique, la demande de monnaie pour les réserves peut être vue comme:

Premièrement: en principe, étant une partie de la demande de monnaie dans un contexte islamique, car elle découle de la fonction de la monnaie en tant que réserve de valeur, ainsi l'encouragement à la précaution est non islamique et peut être guidée par le témoignage du hadith¹.

Deuxièmement: le niveau de la demande de monnaie pour le motif de réserve soit supposé moins, grâce à l'imposition de la Zakat sur la monnaie thésaurisée, car la théorie islamique prohibe le dépôt à intérêt et la thésaurisation. Par conséquent, ces

encaisses de précaution sont fonction du revenu $M_R^d = f(R)$

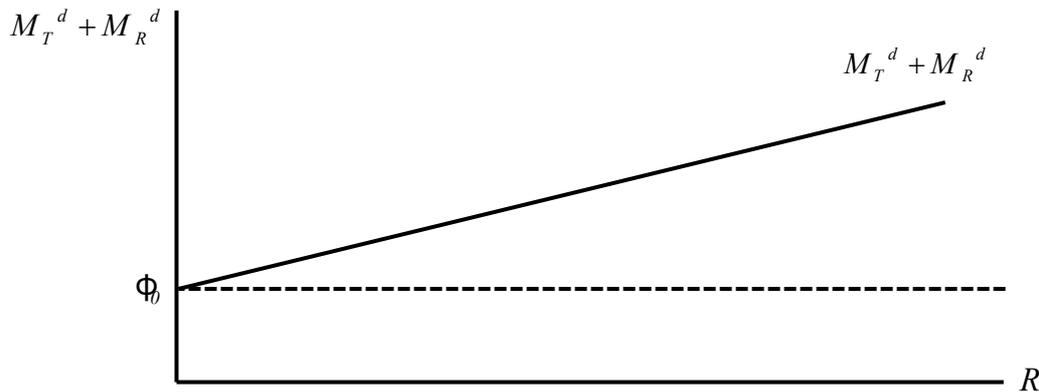
Et puisque la demande de précaution et la demande de transactions dépendent principalement du revenu, la fonction de la demande de monnaie peut s'écrire comme suit:

$$M^d = M_T^d + M_R^d$$

$$M^d = \Phi_0 + R\beta$$

Graphiquement nous pouvons schématiser la fonction de demande de monnaie pour les transactions comme suit:

Figure: La fonction de demande de monnaie pour les transactions et précaution dans



un contexte islamique

3. La de monnaie pour l'investissement

Cette partie de la demande de monnaie est appelée chez Keynes par la demande de monnaie à des fins spéculatives. Ainsi, le principe de spéculation repose sur l'idée de réaliser des plus-values en saisissant des opportunités d'investissement rentables sur

¹ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ"، صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات العيال، حديث رقم 271، ص 120.

les marchés financiers en achetant des actifs (réels ou financiers) au moment de la baisse des prix et à les revendre au moment de la hausse des prix en fonction des attentes et du taux d'intérêt en vigueur sur le marché.

En général, plus le taux d'intérêt est bas, plus on a avantage à détenir une proportion d'encaisses monétaires ; plus le taux de d'intérêt est élevé plus il est avantageux d'acquérir des titres rémunérateurs¹.

Dans la perspective de l'économie islamique, la fonction de demande de monnaie pour l'investissement sera formulée sur la base des hypothèses suivantes:

- Elle est associée au taux de rendement en vigueur des obligations et des actions et au taux de rendement prévu des investissements réels.

$$M_s^d = f(r_p)$$

Avec: r_p Le taux de revenu qui émane de la participation, car la théorie islamique prohibe le dépôt à intérêt et la thésaurisation et donc stipule la participation sous ses diverses formes.

- Supposons aussi que le taux de rendement des obligations et des actions soit fixe à court terme et que, par conséquent, la fonction de demande de monnaie pour les investissements soit influencée par le taux de rendement prévu des investissements réels.
- Supposons que la Zakat est déduite du taux de rendement attendu.

Pour cela, nous pouvons formuler la fonction de la demande d'investissement comme suit:

$$M_s^d = d(r_p, Z)$$

Avec:

M_s^d : La demande de monnaie pour l'investissement

d : Une constante

Z : La Zakat

Avec la prise en compte de l'exclusion de l'investissement dans les projets avec un bénéfice attendu négatif ou nul, c'est-à-dire que le taux de profit attendu devrait être positif et couvrir au moins la Zakat.

La demande globale de monnaie est donc la somme des demandes de monnaie pour les transactions, les réserves et de l'investissement:

¹Pour plus de détail voir: TRACHEN A, (1996), « Économie politique: microéconomie macroéconomie », 5^{ème} éd, p.242

$$M_G^d = M_T^d + M_R^d + M_S^d$$

$$M_G^d = \Phi_0 + R\beta d(r_p - Z)$$

$$M_G^d = \Phi_0 + R\beta d r_p - dZ$$

Pour tracer la fonction de la demande globale de monnaie sur la base de la relation entre celle-ci et le taux de profit prévu, et en supposant que le revenu est stable.

$$M_G^d = \Phi_0 + R\beta d r_p - dZ$$

Si le taux de rendement $r_p = 0$

Ce qui implique que: $M_G^d = \Phi_0 + R\beta dZ$

Par contre, si $M_G^d = 0$

Le taux de rendement prévu sera donc:

$$M_G^d = 0$$

$$\Phi_0 + R\beta dZ - d r_p = 0$$

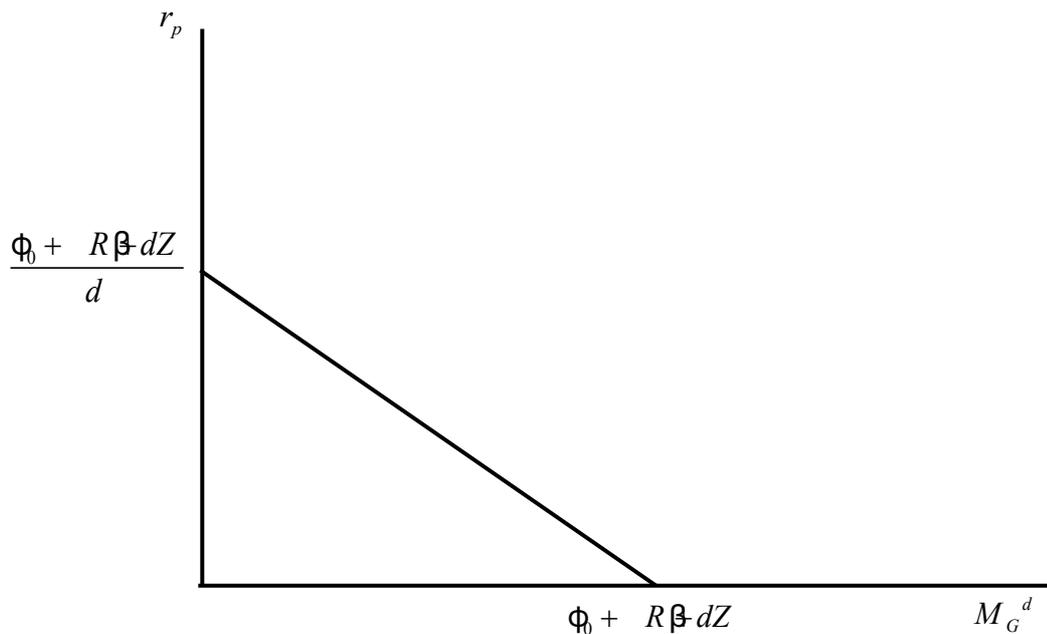
$$d r_p = \Phi_0 + R\beta dZ$$

$$r_p = \frac{\Phi_0 + R\beta dZ}{d}$$

Graphiquement:

La fonction de demande de monnaie globale dans un contexte islamique prend la forme suivante:

Figure 2: la fonction de demande de monnaie globale dans un cadre islamique



Nous remarquons d'après la figure précédente que plus le taux de rendement prévu de l'investissement réel est élevé, plus la demande de monnaie dans sa liquidité diminuera parce que l'individu se tournera vers l'investissement réel, et vice versa si le taux de rendement prévu de l'investissement réel diminue.

De ce fait, l'équilibre sur le marché monétaire suppose la confrontation entre l'offre et la demande de monnaie, comme pour la théorie économique conventionnelle on suppose que l'offre de monnaie est une décision de l'autorité monétaire, qu'on note M_{OF} .

Donc à l'équilibre on aura:

$$\begin{aligned} M_{OF} &= M_d = \phi_0 - R\beta d(r_p - Z) \\ \Rightarrow M_{OF} - \phi_0 + R\beta d r_p - dZ &= 0 \\ \Rightarrow d r_p &= \frac{\phi_0 + R\beta dZ}{d} - \frac{M_{OF}}{d} \\ \Rightarrow r_p^* &= \frac{\phi_0 + R\beta dZ}{d} - \frac{M_{OF}}{d} \end{aligned}$$

D'après cet équilibre, on remarque que:

- N'étant pas du tout lié au taux d'intérêt, le taux d'intérêt ne représente pas la réalité de l'équilibre sur le marché monétaire, et donc la banque centrale peut contrôler les taux d'intérêt où la masse monétaire, si elle tente de stabiliser les taux d'intérêt, elle perd le contrôle de la masse monétaire et si elle tente d'atteindre une certaine croissance de la masse monétaire, les taux d'intérêt deviennent très volatils¹.

Au contraire, le taux de profit prévu représente la réalité du coût du sacrifice de liquidité ou ce qu'on appelle le rendement d'opportunité alternative, mais selon l'analyse de Keynes, le taux d'intérêt était considéré comme le prix de l'abandon de la liquidité sans regarder d'autres types d'investissements, et dans un contexte islamique, le taux d'intérêt n'est pas compatible avec les préceptes de l'islam.

- Il y a une demande totale minimum de monnaie à mesure que le niveau de revenu se stabilise.
- L'absence de la situation de **trappe à liquidités** que décrit Robertson, où toute monnaie nouvellement créée serait immédiatement thésaurisée. Cette situation est exclue dans un cadre islamique parce que le taux d'intérêt n'existe pas dans un contexte islamique d'une part, et d'autre part, la Banque Centrale islamique se concentre sur l'impact de la masse monétaire et non pas sur le taux de profit attendu parce qu'il est lié aux facteurs d'investissement dans le secteur réel.

¹ Pour plus de détail voir:

شابر، "نحو نظام نقدي عادل- دراسة للنقود و المصاريف و السياسة النقدية في ضوء الإسلام"، ص 165.

Conclusion:

Selon l'analyse d'Aristote, quand il s'agit de la monnaie, son usage naturel est de troquer contre des marchandises tangibles, car lui considère que la monnaie tout seule ne génère rien, elle est stérile. Ensuite, selon l'Ecole de Cambridge, la monnaie n'est pas détenue pour elle-même mais parce qu'elle est utile pour effectuer des transactions.

En revanche, l'analyse islamique préconise par l'économie réelle basée sur le l'effort que ce soit matériel, intellectuel,... et même manuel, ou il y a un équilibre entre toute la société d'une manière digne d'intérêt¹. Par ailleurs, les économies ou les richesses fondées sur le taux d'intérêt sont considérées comme des économies fictives, puisqu'elle approfondie l'ampleur des catégories sociales.

En fin, pour conclure, nous pouvons dire que le motif d'investissement dans un contexte islamique basé sur le taux de profit prévu représente la réalité du coût du sacrifice de liquidité ou ce qu'on appelle le rendement d'opportunité alternative.

Références bibliographiques:

1. CHAPRA, M.U. (1992), « Towards a Just Monetary System, the Islamic Foundation », Leicester.
2. CHAPRA, M.U. (2000), « The Future of Economics », an Islamic Perspective, Ed, the Islamic Foundation, Leicester.
3. El Mehdi MAJIDI. (2016), « La finance islamique et la croissance économique: Quelles interactions dans les pays de MENA ? », Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques.
4. Zouhair, L., & Fekkak, H. (2020), « L'économie islamique en équations mathématiques », 1^{ère} édition, Maroc.
5. عامر يوسف محمد العتوم، "التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي"، الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط 1، ٢٠١٢م.
6. عفر، محمد عبد المنعم، "عرض وتقويم للكتابات حول النقود في إطار إسلامي بعد عم ١٩٧٦ م، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، ١٩٩٤ م.
7. معتوق، سهير، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط ١، ١٩٨٨ م.

¹ سورة الذاريات الآية 19

هل آن الأوان لإنشاء بنك مركزي إسلامي؟

نجلاء عبد المنعم

ماجستير الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية - باحث اقتصادي

بعد إنشاء بيت المال في عصر الدولة الإسلامية كانت مهمته الأساسية الاحتفاظ بموارد الدولة الإسلامية وخاصة النقود (الذهب والفضة)، وبالتالي فقد مارس بيت المال دور البنك المركزي في العديد من وظائفه. كوظيفة البنك المركزي التقليدي وهي السيطرة على وضع الائتمان وتنظيمه والمحافظة على قيمة النقد ومنع الهزات العنيفة من أن تصيب الاقتصاد.

ارتبط تاريخ القروض بتاريخ نشأة البيوت المالية العامة حيث أن حالات الاقتراض من بيت المال كانت تشير إلى أن أكثر المستفيدين هم ليسوا من عامة الناس، بل يبدو أنها اتجهت إلى فئات محدودة من كبار الموظفين من ولاة، أو قادة، وما إلى ذلك. حيث تشير النصوص التاريخية إلى أن بيت المال في العراق قدم قروضا بمناسبة عدة، وفي هذا الشأن ذكر (البلاذري) أن والي العراق زياد بن أبيه كان قد وجد زيادة حادة في أسعار مواد الطعام أبان ولايته على البصرة، فأقرض التجار أموالا من بيت المال لكي يستعينوا بها على جلب المواد الغذائية وتوفيرها في الأسواق، وعندئذ يكون باستطاعة الناس شراء ما يحتاجون بأسعار مناسبة⁽¹⁾، كما تفعل الحكومات الحالية بتقديم التسهيلات والقروض والإعانات للقطاع الخاص لاستيراد المواد الغذائية الضرورية.

وتختلف طبيعة ووظائف وميزانية البنك المركزي الإسلامي اختلافا جوهريا عن مثلتها في البنك المركزي غير الإسلامي وان كانت المسميات واحدة.

أولاً: البنك المركزي الإسلامي؛

لا يختلف تعريف البنك المركزي الإسلامي عن نظيره التقليدي، فهو؛ "مؤسسة مصرفية تهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي، حيث تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات المصرفية للدولة وتشرف وتراقب سلوك المصارف التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة فيه.

¹ عبد الرزاق أحمد وادي، القروض المصرفية في الإسلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2004، ص110.

وتجدر الإشارة ابتداءً إلى أنه من الصعب أن يكون هناك اقتصاد إسلامي تعمل فيه مصارف إسلامية ويشرف عليها بنك مركزي غير إسلامي، لما تفرضه البنوك المركزية من قيود وقوانين وتشريعات تعيق مسيرة البنوك الإسلامية، كما أنه من غير المقبول أن يكون هناك بنك مركزي إسلامي يتولى الإشراف على مصارف تجارية ربوية غير إسلامية⁽¹⁾.

ولا يخفى أن وظيفة البنك المركزي لا تتجزأ بمعنى أنه لا يكون مقبولاً أن يكون في إحدى الدول بنك مركزي غير إسلامي وبداخله إدارة أو له فرع يتولى الإشراف على المصارف الإسلامية في المجتمع. إذ أنه فضلاً عن وجود ازدواجية في النظام المصرفي في مثل هذه الدولة فإن مثل هذا الأمر يمكن أن يترتب عليه تعارض السياسات الصادرة عن جهة مركزية واحدة لها تأثير كبير على الاقتصاد القومي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم وجود استقرار اقتصادي، وإلى تعثر تنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يلاحظ أيضاً أنه في حالة وجود بنك مركزي غير إسلامي ومصارف إسلامية في اقتصاد واحد أو في دولة واحدة مثلما هو الحال حالياً في العديد من الدول الإسلامية، ستصادف المصارف الإسلامية في هكذا حالة متاعب وأضراراً اقتصادية لمركزها المالي وقدرتها على توفير السيولة اللازمة والتوسع في الاستثمارات. مثال على ذلك؛ عندما يطبق البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني على المصارف الإسلامية التي لا تحصل مقابل ذلك على فوائد ربوية، الأمر الذي يؤدي إلى اقتطاع جزء من أموالها القابلة للاستثمار. وذلك فضلاً عن الآثار التي تترتب على استخدام البنك المركزي التقليدي للأدوات والأسلحة الأخرى التي يؤثر بها على النشاط الاقتصادي والمعروض النقدي وإمكانية اللجوء إلى أسلوب الأوامر أو التعليمات الإدارية الصادرة إلى المصارف الإسلامية للحد من نشاطها حرصاً على عدم الإضرار بالمصارف التجارية غير الإسلامية وإلا تعرض لعقوبات ومضايقات البنك المركزي التقليدي⁽²⁾. وفي ضوء علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية، فإنه يمكننا تقسيم هذه المصارف إلى المجموعات الآتية⁽³⁾:

1 مصطفى رشدي شيحة، النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 107
 2 حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986، ص 339-340
 3 كمال خطاب، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية-المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها"، 2002، ص 116-117.

● المجموعة الأولى؛ وتمثلها الدول التي حولت مصارفها بالكامل إلى مصارف إسلامية بما فيها البنوك المركزية ذاتها وهي باكستان، والسودان، وإيران، وهذه المصارف مندمجة مع النظام المصرفي، وليست لديها مشاكل كبيرة مع البنوك المركزية.

● المجموعة الثانية؛ وتمثله الدول التي منحت المصارف الإسلامية عناية خاصة فأصدرت لها قوانيناً خاصة تحدد علاقتها بالبنك المركزي مع بقاء النظام المصرفي التقليدي على حاله، مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة، وماليزيا والعراق.

● المجموعة الثالثة؛ وهي مجموعة المصارف الإسلامية التي أصدرت لها قوانيناً استثنائية مؤقتة وحصلت على إعفاءات صريحة أو ضمنية، كاملة أو جزئية، ومثالها المصارف التي نشأت في مصر والأردن والبحرين والفلبين والكويت، فبيت التمويل الكويتي لا يخضع لأي رقابة أو توجيه من البنك المركزي، أما في الفلبين فقد صدر قانون بنك الأمانة وتضمن تفاهات خاصة بين بنك الأمانة والبنك المركزي فيما يتعلق بنسب السيولة والاحتياطات النقدية، وأعفي بنك الأمانة من تطبيق نصوص البنك المركزي ذات الصلة بالفوائد أو القروض أو أية أداة تحمل طابع الفائدة.

● المجموعة الرابعة؛ مجموعة المصارف دون تنظيم خاص يحكمها، ودون إعفائها من النظم المصرفية التقليدية، مثل الدانمارك، وبريطانيا، ففي الدانمارك أنشئ المصرف الإسلامي الدولي بعد مفاوضات مع السلطات الحكومية، توصلت في النهاية الى تفاهم مشترك يقوم على أساس أن السلطات النقدية لا يمكنها إعفاء المصرف من القوانين المصرفية السارية المفعول، كما أن إدارة المصرف يمكنها مباشرة ممارسة العمل المصرفي الإسلامي ضمن إطار القوانين المصرفية السارية.

ويستفاد مما سبق أن أية مؤسسات مالية أو نقدية أخرى لابد أن تخضع لإشراف البنك المركزي الإسلامي مثل شركات التأمين وبورصة الأوراق المالية وشركات الرهون ومنشآت البيع بالآجل... الخ. أي أن مثل هذه المؤسسات لابد أن تكون كافة معاملاتها مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً: وظائف البنك المركزي الإسلامي؛

سيتم توضيح وظائف البنك المركزي الإسلامي من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١)

١. وظيفة إصدار النقود؛

في الوقت الحاضر فإن البنوك المركزية التقليدية تأخذ من الحكومات تكاليف إصدار النقود. وتعد وظيفة إصدار النقود من أقدم وأهم الوظائف التي يمارسها البنك المركزي لذلك عُرفت ببنوك الإصدار، وعملية الإصدار النقدي يفترض أن تتم بالقدر الذي يتفق مع حاجة المبادلات والسياسة العامة للدولة أي تبعا لمتطلبات الاقتصاد القومي، ولهذا يمنح البنك المركزي عادة الحق الوحيد لإصدار العملة، أو على الأقل احتكارا جزئيا لذلك⁽¹⁾.

وفي الاقتصاد الإسلامي يكون هناك محدد قوي على قدرة البنك المركزي على التوسع أو الانكماش في الإصدار النقدي إلى ما يتجاوز الناتج القومي، حيث أن التكلفة في هذه الحالة تتمثل في معدل التضخم أو معدل الكساد الذي يؤدي إلى نتائج اقتصادية ترفضها الشريعة الإسلامية لما يترتب عليها من إضرار بالتوازن الاجتماعي واعتبارات توزيع الدخل القومي... الخ. حيث أن هناك بعض الاقتصاديين الإسلاميين من يرفض الإصدار النقدي الورقي في صورة بنكنوت، ولا يعترف سوى بالنقود المعدنية فقط، طالما أن البنوك المركزية الربوية قد درجت على التوسع دون غطاء، والذي ترتب عليه حصول الأزمات الاقتصادية المتعددة في ظل كافة النظم الاقتصادية المطبقة.

وهكذا نجد أن الذهب والفضة بما يتميزان به من ثبات القيمة النسبية قادران بأن يؤديان إلى وجود نوع من الاستقرار وملائمة ظروف الناتج القومي وتجنب حدوث الأزمات. وفضلا عما سبق يمكن القول بأن النقود المعدنية المتمثلة بالذهب والفضة، لا تستخدم فقط كوسيلة للتبادل وإنما تستخدم كذلك كمخزن للقيمة، وكمعيار للمدفوعات الآجلة، خلافا لما هو عليه الحال في الاقتصادات غير الإسلامية التي أدت

1 عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، ج1، ط2، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة المستنصرية، مطبعة الديواني، بغداد، 1986، ص193

فيها النتائج السيئة المترتبة على عدم وجود غطاء للعملة وما يتبعه من حدوث أزمات مختلفة إلى مجرد الاقتصار على وظيفة واحدة للنقود وهي كونها وسيلة للتبادل⁽¹⁾.

٢. وظيفة بنك البنوك؛

بنك البنوك هو البنك الذي تحتفظ لديه المصارف بنسبة من ودائعها باعتبارها احتياطات إضافية تأمينية لها، وهو المقرض الأخير لها عند نقص السيولة، حيث يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية وسندات الخزينة التي تملكها المصارف، كما يقوم بعمل المقاصة بين المصارف المحلية لتسوية حساباتها نتيجة لتعاملها فيما بينها⁽²⁾.

ويختلف الأمر في ظل النظام المصرفي الإسلامي، حيث أن التعامل بالفائدة غير جائز أخذاً أو عطفاً، وهو ما يعني عدم وجود أية فرصة لاستخدام أدواتي سعر الفائدة أو سعر الخصم للتأثير على أداء المصارف الإسلامية لوظائفها أو أداء البنك المركزي الإسلامي لدوره كبنك للبنوك الإسلامية. كما أن هناك بعض الاختلافات الأخرى في مجال الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة.

٣. وظيفة بنك الحكومة؛

تتضمن قيام البنك المركزي بعدد من المهام منها ما يأتي⁽³⁾:

- تقديم القروض وتوفير التسهيلات الائتمانية للحكومة.
- القيام بدور المستشار المالي للحكومة عن طريق تقديم المشورة في الشؤون المالية والنقدية.
- ضمان تعهدات الحكومة للغير خاصة للمؤسسات النقدية الدولية.
- مسك الحسابات الجارية للحكومة وتنظيم مدفوعاتها وقبول إيراداتها.

أما المقصود بوظيفة بنك الحكومة في البنك المركزي الإسلامي؛ هو ما يقوم به البنك المركزي الإسلامي من تجميع كافة المتحصلات أو الإيرادات الخاصة بالضرائب والخراج والزكاة... الخ، وكذلك الإنفاق من حساب الحكومة لدى البنك على مختلف أوجه الإنفاق العام وبذلك نجد أن كافة مدفوعات الحكومة تخرج من البنك المركزي الإسلامي، كما تصب كافة إيرادات الحكومة فيه. كما يلاحظ بأن وظيفة بنك الحكومة لا تقتصر على مجرد تجميع المتحصلات والمدفوعات الحكومية، بل تشمل أيضاً قيام البنك

1 حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية، مصدر سابق، ص ٢٤١-٢٤٢
 2 فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، منشورات مكتبة النهضة العربية، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٥، ص ١٥٢
 3 حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية، مصدر سابق

المركزي الإسلامي بتوجيه النصح والمشورة إلى الإدارة الحاكمة للدولة فيما يتعلق بما تفرضه من سياسات تجارية واقتصادية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. فضلا عن القيام بالإشراف على عمليات تحديد سعر الصرف بين العملات المختلفة والمترتبة على تبادل تجاري مع العالم الخارجي، وهو ما كان يحدث في عصور الإسلام الأولى من تحديد علاقة بين الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، . أما فيما يتعلق بالمعاملات مع العالم الخارجي الذي يتعامل مصرفيا بالربا فان البنك المركزي الإسلامي يستطيع التعامل مع المصارف الأجنبية في دول أخرى على أساس المعاملة بالمثل بمعنى أن يرفض البنك المركزي الإسلامي تقاضي فوائد ربوية مقابل ما يؤديه من خدمات أو أعمال مصرفية للبنك الأجنبي نظير قيام البنك الأخير بأداء أعمال مصرفية مماثلة لصالح أو نيابة عن البنك المركزي الإسلامي دون تقاضي أية فوائد ربوية. وكذلك يستطيع البنك المركزي الإسلامي اللجوء إلى مصرف إسلامي في دول أجنبية أو إلى فرع له في الخارج لأداء كافة ما يلزم من خدمات مصرفية خارج الحدود⁽¹⁾.

٤ . وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي ؛

تنبعث وظيفة البنك المركزي التقليدي كمقرض أخير للجهاز المصرفي من وظيفته الأساسية وهي السيطرة على حالة الائتمان وتنظيمه والحفاظة على قيمة النقد ومنع الهزات العنيفة من أن تصيب الاقتصاد. فقد تعم السوق حالة مفاجئة من زيادة الطلب على النقود لا تستطيع المصارف التجارية أن تستجيب لها من مواردها فتضطر إلى الالتجاء إلى البنك المركزي في هذه الحالة فتقترض منه ما يكفي لسد حاجة السوق . يلاحظ بأن الإسلام لا يقر سوى القرض الحسن دون زيادة على أصل القرض، ومن ثم فإن المصرف الإسلامي يستطيع اللجوء إلى البنك المركزي الإسلامي للحصول على التمويل على أساس عقد المشاركة، أو كقرض حسن، إذا رأى البنك المركزي الإسلامي أهمية منح القرض لحماية حقوق المودعين وحماية النظام المصرفي الإسلامي. وفي مثل هذه الحالة يستطيع البنك المركزي الإسلامي تخصيص كافة ما لديه من حصيلة شهادات الإقراض قصير الأجل إلى المصرف الذي يرغب في الاقتراض حتى يتجاوز ما يواجهه من أزمات. أما إذا رأى البنك المركزي الإسلامي عدم جدوى الاقتراض أو عدم كفاية ما لديه من حصيلة

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية، مصدر سابق

شهادات إقراض مركزي، فانه لا يمنح المصرف الإسلامي شيئاً، بل يستطيع فضلاً عن ذلك عدم تخصيص أية متحصلات ناتجة عن شهادات الودائع المركزية لهذا المصرف⁽¹⁾.

ثالثاً: مصادر واستخدامات أموال البنك المركزي الإسلامي

تعكس الميزانية العامة للبنك المركزي التقليدي وظائفه، ويلاحظ على الميزانية ما يلي:

أولاً: الأصول (الاستخدامات)

- ١- الذهب والعملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي.
- ٢- العملة المساعدة: وهي النقود التي تصدرها الخزانة العامة للدولة.
- ٣- أصول أخرى تشتمل على العملات الأجنبية والأصول الثابتة والأصول المتداولة.
- ٤- القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك.
- ٥- الاستثمارات: وهي التي تعكس سندات الحكومة.

ثانياً: الخصوم (جانب المصادر)

- ١- العملة المصدرة من قبل البنك المركزي.
- ٢- الودائع: جزء منها يعود إلى البنوك التجارية وجزء آخر يعود إلى الحكومة.
- ٣- الصكوك: وهي عناصر نقدية لم تُحصّل بعد، وهي صكوك خاصة بعملية المقاصة.
- ٤- حسابات رأس المال: تشمل المبالغ اللازمة لمواجهة التغير في قيمة الأصول.

أما البنك المركزي الإسلامي فيشتمل على جانبين أيضاً، ويتضمن الآتي

أولاً؛ الأصول (الاستخدامات)⁽²⁾

- ١- ودائع مركزية لدى المصارف الإسلامية.
- ٢- حسابات إقراض لدى المصارف الإسلامية.
- ٣- نقدية بالصندوق.

ثانياً؛ الخصوم (المصادر)

- ١- حسابات الإصدار.

1 فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 177.
2 حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية، مصدر سابق، ص 351-352.

٢- شهادات الودائع المركزية .

٣- شهادات الإقراض المركزية .

ويلاحظ أن التغيير في موارد البنك المركزي الإسلامي الموجودة في جانب الأصول يؤثر على حجم الودائع المركزية المستثمرة لدى المصارف الإسلامية التي تخضع لإشراف البنك المركزي الإسلامي، وتمثل النقدية بالصندوق ما يلزم البنك المركزي الإسلامي لسداد مدفوعاته النقدية العاجلة دون الخصم على ودائعه .

وفي حالة إثبات المعاملات مع مصارف العالم الخارجي، نجد أن الميزانية تصبح كما يأتي :

١- الاستخدامات (الأصول) ؛

● أصول أجنبية؛ وتشمل على النقد الأجنبي والاستثمارات بواسطة مصارف إسلامية غير مقيمة وتعمل في دول لا تطبق الشريعة الإسلامية . كما تشمل شهادات الودائع المركزية التي تصدرها مصارف مركزية في النظم غير الربوية .

● الودائع المركزية لدى المصارف الإسلامية المحلية .

● حسابات الإقراض لدى المصارف الإسلامية المحلية .

٢- المصادر (الخصوم) ؛

تشمل شهادات ودائع وشهادات إقراض مركزية لدى غير المقيمين، كالاتي؛

● حسابات استثمار لصالح جهات حكومية .

● شهادات ودائع وشهادات إقراض مركزية لجهات حكومية .

● شهادات ودائع مركزية لدى المصارف المحلية .

● شهادات إقراض لدى المصارف المحلية .

● حسابات الإصدار .

وختاماً؛ تقدم المصارف الإسلامية في إطار عملها خدمات متعددة من الحسابات الجارية والتوفير وحسابات الاستثمار، ويتبع هذه الحسابات خدمات مصرفية متعددة لا تقل جودة عن خدمات المصارف التجارية، وتبرز أهمية وجود البنك المركزي الإسلامي في مراقبة إدارة هذه الحسابات وطبيعة حيازتها واستخداماتها في المصارف الإسلامية وذلك لإزالة أي شبهات قد تشوبها مما يحقق اختلاف المصارف الإسلامية فيها .

إنَّ عمل البنك المركزي الإسلامي يعطيه الصفة التمثيلية للمصارف الإسلامية تجاه البنوك المركزية، ومن هنا تنبثق أهمية توحيد المعايير التي تعمل بها المصارف الإسلامية في ما يخص الحسابات الجارية والتوفير والاستثمار، حتى يستطيع البنك المركزي الإسلامي التحرك والتفاوض نيابة عن كل المصارف بشكل منسق، فليس المطلوب منه أن يدافع عن كل مصرف إسلامي بشكل منفرد ويبين للبنك المركزي الرسمي صحة عمله، بل يمثل جميع المصارف الإسلامية بميزان واحد ومبادئ ثابتة.

النتائج والتوصيات

- وجود جهة مسيطرة تتمتع بسلطة مركزية تستطيع فرض الرشد والتوجيه الصحيح على المصارف الإسلامية كافة،
- وجود جهة إسلامية قوية تطبق المعايير الرشيدة تتولى هذا العمل الجليل، فهو يسير أصلاً بالطريق الصحيح ولا يضره هذا التوجه الجديد،
- اقتراح أن يقوم البنك الإسلامي للتنمية بأخذ المبادرة في الاتصال بالبنوك المركزية الرسمية، والتنسيق والاتفاق معها على لعب هذا الدور، بل انتزاعه بموافقة البنوك المركزية الرسمية، وفرض نفسه بالشكل اللائق كبنك مركزي إسلامي، على المصارف الإسلامية، بهدف إعادة تصحيح المسار وترشيد العمل المصرفي الإسلامي في الدول العربية والإسلامية والعالم،
- اقتراح بتجميع وتركيز أوجه الرقابة الخارجية على البنوك الإسلامية في البنك المركزي وذلك بعد إنشاء وتطوير إدارة مستقلة به للرقابة على البنوك الإسلامية، وتطوير التأهيل العلمي للعاملين فيها بما يسمح بقيامهم بالرقابة المصرفية والرقابة على التمويل والاستثمار والرقابة المالية بالإضافة إلى الرقابة الشرعية على تلك البنوك.

تحديد هدف النخبة المصرفية لنظام نقدي بدون نقود

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

الحلقة (٢)

في الحلقة الأولى من هذه المقالة، تتبعنا تطور عملة تسوية المرافق وهو مشروع بدأ في عام ٢٠١٥ وتطور الآن من خلال إنشاء كونسورتيوم يسمى Finality International. وتتكون Finality من عدد من أكبر البنوك في العالم بما في ذلك Barclays و UBS، وجميعهم من المساهمين في المخطط.

تم تأسيس Finality International لإنشاء شبكة من البنى التحتية اللامركزية للسوق المالية (dFIMs) لتقديم وسائل الدفع على السلسلة في أسواق الخدمات المصرفية للمبيعات بالجملة غداً. ومن الناحية العملية، ما تسعى Finality لتقديمه هو بناء نظام دفع عالمي قائم على تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع، وهو نظام يمكن أن يسهل أسواق رمزية، النظير إلى النظير.

قبل أن ننظر في هذا الأمر أكثر، دعنا نفحص بعض الشخصيات الرئيسية وراء المشروع. أولاً، هناك الرئيس التنفيذي رومايوس رام، الذي عمل على مدى عقدين من الزمن في دويتشه بنك في أدوار شملت الرئيس الأوروبي للعمليات والسلع ورئيس المعاملات المصرفية في المملكة المتحدة وأيرلندا. عمل رئيس Finality، جيم تورلي، في دويتشه بنك في مناصب مختلفة. خارج الخدمات المصرفية التجارية، عمل تورلي مرة واحدة في مجلس إدارة لجنة الصرف الأجنبي بنيويورك.

ولكن ربما يكون الاسم المميز لفريق إدارة Finality هو دانيال هيلر، مستشار الشركة للشؤون التنظيمية. يوصف هيلر كخبير في تنظيم القطاع المالي والاستقرار المالي، وله سجل حافل في الخدمة في كل من بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي. كان رئيساً لأمانة لجنة أنظمة الدفع والتسوية في BIS، بينما كان المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي لسويسرا وبولندا وصربيا وأذربيجان وأربع جمهوريات في آسيا الوسطى. وفقاً لمعهد بيترسون، الذي يعد هيلر زميلاً زائراً له، فإن بحث هيلر الحالي

1 Steven Guinness, Mapping out the Banking Elite's Goal for a Cashless Monetary System - Part One, 14-02-2020: <https://stevenguinness2.wordpress.com/2020/02/14/mapping-out-the-banking-elites-goal-for-a-cashless-monetary-system-part-one/>

يركز على تأثير التقنيات الرقمية الناشئة مثل **blockchain** على القطاع المالي والاستقرار المالي والمصرفية المركزية.

في سبتمبر من العام الماضي، عقد بنك التسويات الدولية مؤتمراً حول العملات المستقرة العالمية حيث كان أحد المشاركين **Finality International** الذي قدم عرضاً في ذلك اليوم (جنباً إلى جنب مع **JP Morgan** و **Libra** وراء العملة الرقمية المخططة لـ **Facebook**). على رأس جدول أعمال هذا المؤتمر كانت الشكوك القانونية حول العملات المستقرة وكذلك كيفية تنظيمها باسم تعزيز استقرار السياسة المالية والنقدية.

بالتزامن مع نظام الدفع العالمي القائم على **DLT**، فإن التركيز الرئيسي لـ **Finality** هو وضع وتنفيذ حلول للجوانب القانونية والتنظيمية والتشغيلية والتقنية. إذا كانت ناجحة، فإن النتيجة النهائية ستكون شبكة منظمة من البنى التحتية للسوق المالية الموزعة أو اللامركزية. هذه هي النظرية على الأقل.

كما يتضح من التغطية على **Libra**، فإن البيعة التنظيمية هي واحدة من القضايا الرئيسية حول التنفيذ المستقبلي لشبكة العملات الرقمية، لذلك سوف يفيد بلا شك **Finality** أن يكون دانيال هيلر بين إدارتها، نظراً لتخصصه في الشؤون التنظيمية ودوره السابق في بنك التسويات الدولية. بعد كل شيء، كانوا هم الذين قدموا في عام ٢٠١٩ مشروع الابتكار **BIS 2025** الذي يتمحور حول التكنولوجيا التي ستدعم **CBDC**.

من المفيد في هذه المرحلة أن نذكر أنفسنا بما تم إنشاء مشروع **Utility Settlement Coin** لتحقيقه. قيل لنا قبل خمس سنوات أنه سيتم تنفيذ **USC** على **DLT**، ولديها القدرة على تحويل عمليات المقاصة والتسوية. أحد الأمثلة العملية على ذلك هو أن المعاملات عبر الحدود التي قد تستغرق عادةً أياماً للمسح ستكون فورية بفضل كل من **DLT** وتكنولوجيا **blockchain** في قلب البنية التحتية.

يوصف **USC** منذ البداية بأنه عامل تمكين للأسواق رمزية. للتوضيح، يمكن تحويل أصل مثل المال إلى رمز مميز ثم تخزينه على **blockchain** رقمي. يتبع **JPM Coin** **JPM Coin** هذا المبدأ. عملة **JPM** واحدة تحمل القيمة المعادلة للدولار الواحد، والتي سيضمونها **JP Morgan**. ويشار إلى هذا النوع من الأصول المرمزة على نطاق واسع من قبل محافظي البنوك المركزية على أنها عملات

مستقرة. الحجة التي يستخدمونها هي أن العملات المستقرة المرتبطة بالعملات المستقرة (فيات) تعمل على تقليل التقلبات في القيمة. ولكن في حين أن رمزاً واحداً قد يحتفظ بقيمة الدولار المطابق، فإنه لا يضمن القدرة الشرائية لذلك الدولار. وكما ثبت في المملكة المتحدة طوال عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن العملات الورقية ليست العلاج الشافي لعدم استقرار أسعار الصرف. كانت رؤية **USC**، التي انتقلت إلى **Fnality International**، هي أن تكون مدعومة بنسبة ١٠٠٪ بالعملة الورقية الموجودة على مستوى البنك المركزي. في البداية، سيتم التركيز على خمس عملات: الدولار واليورو والجنيه والين الياباني والدولار الكندي. وبحسب صندوق النقد الدولي، فإن هؤلاء الخمسة يشكلون أكثر من ٩٠٪ من احتياطات النقد الأجنبي العالمية. وبصرف النظر عن الدولار الكندي، فكلها جزء من حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي. يعتبر البعض حقوق السحب الخاصة هي الأسس لإطار عمل عالمي مستقبلي. منذ بداية تجدد القومية السياسية والشعبية، تم وصف حقوق السحب الخاصة التي تم إصلاحها كطريقة محتملة لإعادة تشجيع التعددية (مصطلح آخر للعملة).

USC جوهر هو أنه تم بيعه للناس كنموذج لمستقبل رقمي لامركزي. يقال لنا أن **JPM Coin** والعملات المستقرة الأخرى ستقدم طريقة بديلة للمعاملات من خلال تقنية دفتر الأستاذ الموزعة، وهي الطريقة التي تتعد عن الأرضية التي تحتكرها البنوك المركزية.

في عام ٢٠١٦، علق محافظ بنك إنجلترا مارك كارني المنتهية ولايته بأن توزيع دفتر الأستاذ يعني نسخ متعددة من النظام. يمكن أن تستمر في العمل إذا خرجت الأجزاء. هذا يزيل نقطة واحدة من خطر الفشل المتأصل في نظام مركزي.

في ظاهر الأمر يبدو واعدًا. هذا حتى تفحص ما قاله كارني بعد ذلك: نحتاج إلى التأكد من أن خصوصية البيانات في تلك النسخ الموزعة لا يمكن اختراقها عن طريق الهجوم السيبراني. إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك هي قصر توزيع دفتر الأستاذ على الأطراف الموثوقة الحالية، مثل كيانات القطاع العام الأخرى.

كما كتبت سابقاً، فإن بنك إنجلترا بصدده تجديد نظام مدفوعات **RTGS** لجعله متوافقاً مع **DLT**. ما يوضحه هذا الاقتباس من كارني هو أنه حتى قبل تنفيذ دفاتر الأستاذ الموزعة من خلال الأنظمة الخاصة

بنك إنجلترا، فإن البنك يستكشف بالفعل كيفية الحد من التوزيع. لا يصعب تصور الأساس المنطقي - يمكن لبنك إنجلترا أن يقول ببساطة أن فتح دفتر الأستاذ أمام العديد من المزودين المختلفين يمكن أن يعرض الاستقرار المالي للخطر ويزيد من خطر الإرهاب السيبراني وسرقة البيانات. لذلك، سيكون تبسيط الوصول هو الخيار الأكثر أماناً.

بالفعل هناك ارتباط بين **Finality International** وبنك إنجلترا. شارك الشريك التقني لـ **Finality**، كليرماتيكس، في إثبات لمفهوم بنك إنجلترا في عام ٢٠١٨ والذي تم تصميمه لفهم قدرة **DLT** كمكون مستقبلي لنظام الدفع **RTGS** المتجدد للبنك. ذكرت **Clearmatics** مرة أخرى إلى بنك إنجلترا أن أنظمتهم كانت قادرة على الاتصال وتحقيق تسوية في أموال البنك المركزي.

يحتمل أن يكون مفتاح جامعة **USS** في ذلك. وقد اقترح أنه يمكن أن يعمل كجسر بين عملات معدنية مختلفة - قناة مراسلة رمزية - لتمكين حاملي عملة واحدة من نقلها إلى مزود آخر. لذا بدلاً من

تغيير العملات مباشرة، ستتم العملية من خلال جامعة جنوب كاليفورنيا. تهدف **Finality International** إلى ربط البنى التحتية السوقية اللامركزية بالبنك المركزي المقابل، والذي من المفترض أن يؤدي إلى تسوية المعاملات بأموال البنك المركزي من خلال أنظمة الدفع الجاهزة **DLT**.

في الوقت الحالي، الشكل الوحيد للأموال التي يصدرها البنك المركزي هو الأوراق النقدية. مع عزم العولمة على دفع العالم نحو نظام نقدي رقمي فقط، ستحتاج البنوك المركزية إلى شكل بديل لإصدار الأموال من أجل الحفاظ على السيطرة. هذا هو المكان الذي تدخل فيه **CBDC** الصورة.

كما أوضح المنتدى الاقتصادي العالمي في مارس ٢٠١٩، فإن تقنية دفتر الأستاذ الموزعة ضرورية للإدخال المستقبلي للعملات الرقمية للبنك المركزي، لأنها **DLT** التي ستسهل استخدام **CBDC**:

إذا كان لدى البنك المركزي دوافع قوية لتوظيف اتفاقية التنوع البيولوجي لمكافحة غسل الأموال، أو مكافحة الفساد أو التهرب الضريبي، أو لأغراض مراقبة رأس المال والمراقبة، فسيكون أقل ميلاً إلى عدم الكشف عن هويته (على حساب تثبيط التبنّي). ومع ذلك، ما لم يجبر البنك المركزي أو الدولة على استخدام **CBDC**، فإن أولئك الذين يرغبون في الانخراط في نشاط غير قانوني سيستمرون في استخدام النقد والبدايل الأخرى (بالإضافة إلى العملات المشفرة الجديدة التي تمكن الخصوصية) لهذه الأغراض.

كيف يمكن للبنك المركزي إجبار استخدام CBDC؟ يمكن أن تكون إحدى الطرق من خلال صعود العملات المستقرة وعدم اليقين التنظيمي المحيط بها.

ألقى الرئيس الجديد لمركز **BIS Innovation Hub, Benoit Coeure**، خطاباً في سبتمبر ٢٠١٩ حيث ذكر أن استقرار الأسعار كان شرطاً مسبقاً للعملة للحصول على استخدام واسع النطاق، وأنه إذا استوفت العملات المستقرة هذا الشرط المسبق، فستصبح الخطوة التالية الطبيعية في تطور الأصول الرقمية".

التحذير هو أن جميع مبادرات العملة المستقرة **stablecoin** يجب أن تتوافق مع اللوائح الدولية لمكافحة غسيل الأموال ومعرفة عميلك. وبعبارة أخرى، معيار تنظيمي عالمي واحد اعتمده جميع الولايات القضائية حول العالم. في الوقت الحالي، تمضي مبادرات العملة المستقرة قدماً في التنمية وسط عدم اليقين التنظيمي الواسع النطاق، مما يسمح بنمو السرد حول **CBDC**. على حد تعبير **Coeure** من الكلمة نفسها:

لقد عملت العديد من البنوك المركزية على **CBDCs** في السنوات الأخيرة، على الرغم من سرعات مختلفة، اعتماداً على الاختلافات في الطلب على النقد من قبل المواطنين، من بين آخرين.

يعد **Sveriges Riksbank** والبنك المركزي في أوروغواي، على سبيل المثال، من بين البنوك المركزية الأكثر تقدماً في هذا المجال. تجاربهم مع **ekrona** و **epeso** توفر غذاءً مفيداً للتفكير.

لقد قام البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان بتوحيد قواهما لدراسة الاستخدام المحتمل لتكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة في البنى التحتية للسوق المالية. وستكون الخطوة الطبيعية أن تتحد البنوك المركزية العالمية وتحقق في جدوى المراكز التجارية المركزية على أساس المعايير الفنية المشتركة.

في الوقت الحالي، وفي المجال العام على الأقل، تجذب العملات المستقرة أكبر قدر من الاهتمام. في خطاب منفصل، علّق كويور قائلاً إنه نظراً لوصولهم إلى شبكات كبيرة من المستخدمين والعملاء الحاليين، فإن العملات المستقرة يمكن أن تكون أول من يكون له أثر عالمي حقيقي.

ولكن، مرة أخرى، يجب أن تكون الإجابات التنظيمية متسقة دولياً. فيما يتعلق بـ **Libra** على **Facebook**، هذا هو المجال الوحيد الذي لا يوجد فيه اتفاق حتى الآن.

إنها نقطة عملت فيها من قبل لكنني سأفعلها مرة أخرى. يعتمد المخططون العالميون إلى حد كبير على التحريض على سيناريوهات الأزمات أو الاستفادة منها للمساعدة في تعزيز أجندتهم حول مركزية السلطة. لقد حذرنا لعدة سنوات من المخاطر التي يمكن أن تمثلها العملات المستقرة، من حيث تمويل الإرهاب وغسل الأموال وسرقة البيانات. ليس من الممكن أن يثبتوا حصاناً مطارداً لتنفيذ شبكة عالمية CBDC تحت رعاية بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي.

ولكن دعونا لا ننسى الهدف الأساسي هنا. إن ارتفاع العملة الرقمية له علاقة كبيرة بجلب ما يقدر بنحو ١.٧ مليار شخص ممن يعيشون خارج أنظمة الدفع عبر الإنترنت. عندما يتعلق الأمر بمستقبل النقود، لم تواجه البنوك المركزية أبداً مشكلة في التكنولوجيا وراء العملات المستقرة أو العملة المشفرة. لكن لديهم مشكلة في عدم الكشف عن هوية التجارة من خلال استخدام النقد. إذا كانت مبادرات العملة الرقمية ستعرض النظام النقدي للخطر، وطُرحت CBDC كحل، فإن التكنولوجيا التي تدعمها ستبقى قائمة. ما لن يبقى هو الأصول المادية.

إن المجتمع غير النقدي ليس مجرد عبارة صاخبة. إنه جزء من جدول أعمال مصمم بشكل كبير وقد تقدم بشكل ملحوظ على مدى السنوات الخمس الماضية. مع وجود مبادرات مثل مركز BIS Innovation Hub قيد التنفيذ والنمو في الزخم، فإن الدفع لرقمنة الأموال بالكامل سيزداد حدة فقط من الآن فصاعداً.

لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة؟

ترجمة: د. محمد المهدي وفيق السائح

دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية - جامعة اليرموك/ الأردن

الحلقة (٢)

القسم الثالث: السلع العامة مثل: السلع التضامنية Public goods as solidarity goods

عندما تناقش السلع في سياق نظريات العدالة الاجتماعية، فإن هناك منهجين محورين: فمن ناحية قد يلجأ الفرد إلى السلع بشكل عام كوسيلة مجدية للأفراد؛ لوضع خطة الحياة الخاصة بهم، وتحقيق حياة كريمة لأنفسهم، وعلى الرغم من أن (John Rawls) يقترح ملء قائمة بمجموعة من السلع المختلفة، مثل: نظام الحريات، والوسائل الاقتصادية، وفرص الحصول على مراكز جيدة، واحترام الذات، وعلى الرغم من أن (John Rawls) يوضح أن تقييمه لهذه السلع يتعلق بالقدرات الأخلاقية الأساسية للمواطنين، إلا أن اهتماماته الرئيسية هي السلع التي يمكن للأفراد استخدامها. ومع ذلك فإن السلع التي تعتبر وسائل مجدية للأفراد لتحقيق حياة كريمة لا تزال قيد الاهتمام. وعلى النقيض من هذا المنهج (قائمة السلع) فإن مجموعة السلع الجماعية ما زالت قيد المناقشة، ولكن أي من هذه السلع تعد سلعا على أساس اجتماعي؟ قد تكون نظرية (Walzer) للعدالة مثالا على ذلك، فبعض السلع تستحق المعنى السابق (أي أن توسم بالسلع الاجتماعية) عندما يشارك الأفراد رأيهم في هذه السلعة، وأنها تتضمن حقا مبادئ التوزيع العادل، أو أنها مصنفة على أساس أنها سلع رفاهية تدعم وتعزز الأسوأ حالا في المجتمع.

¹ Why societies need public goods, Prof. Angela Kallhoff, Taylor & Francis, Critical Review of International Social and Political Philosophy] Vol. 17, No. 6, 635-651, on [14 Apr 2014], <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13698230.2014.904539>.

الباحث (Angela Kallhoff) أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا/ النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة.

وبخلاف كلا التفسيرين، فإن السلع العامة تضيف مبدأ يفتقر إليه كلا التفسيرين، فهي سلع جماعية، وما زالت سلعا تتسم بإمكانية الوصول إليها (الانتفاع بها) دون تمييز، كما أنها ما زالت تتسم بعدم إمكانية التنافس بالنسبة للمستوى الأساسي للعرض، فإن كانت متاحة بإطلاق، ستكون متاحة لكل المواطنين، أي أنها لن تقتصر على مجموعة مختارة، ونتيجة لهذا فإن السلع العامة تعزز الاندماج الاجتماعي والإحساس بالتضامن، ولها تأثير فوري ومباشر ضد حالة الفصل العنصري الموجودة في المجتمع.

ومن الأمثلة التي توضح هذه المسألة، الأحداث التي يتم بموجبها التحول من سلعة خاصة (exclusive) إلى سلعة عامة، ومن ذلك: النقل العام، حيث تمثل مقاطعة موصلات النقل العام (الحافلات) في مونتغمري، ألاباما مثالا على الانتقال من حالة العزل إلى السلعة العامة. كما تم ذلك أيضا في الولايات المتحدة، من خلال العديد من أحداث مقاطعة الحافلات، حيث نجح النشطاء السود ومن بينهم (Martin Luther King) -نبحوا- تدريجيا في إنهاء حالة الفصل العنصري، ففي الثالث عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1956م، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن قوانين المدينة المتعلقة بالجلوس في الحافلات، والتي تلزم بالفصل بين مقاعد الأشخاص السود ومقاعد الأشخاص البيض تنتهك التعديل رقم (١٤)، ويمثل هذا الحدث واحدا من أكثر الجهود المضنية والمنسقة في تاريخ حركة الحقوق المدنية، والتي يظهر فيها التحول إلى السلعة العامة، ألا ترى أن الحافلات العامة في وقتنا المعاصر يظهر فيها أبرز سمتين من السمات المحددة للسلع العامة وهما:

- انتفاء أية قيود على الانتفاع (الوصول المفتوح: open access).

- والانتفاع متاح لكل أحد (the basic availability condition).

أما هذا المثال فهو قريب جدا من المثال محل الاختبار العام لحجة الدراسة المذكور آنفا، والمتمثل في إجراء مقابلة بين إنشاء طريق عام وبين إنشاء طريق خاص. ولفهم أفضل: تفترض الدراسة وجود حالة تستدعي إنشاء طريق معين، وأنه لم يتم البدء بإنشاء هذا الطريق، فعلى رأي الباحثين في الاقتصاد السياسي: من غير المرجح أن يتم إنشاء هذه الطريق باعتبارها طريق عام، بينما يقدم الباحث (Little: 2002) نقدا لهذا الطرح من ناحية وجود العديد من أوجه القصور في طرح المثال، وأهمها: الافتقار إلى مؤسسة قد يكون لها دور في التخفيف من أعباء عملية الإنشاء ودعمها عن طريق التمويل العام. وبعد توضيح دلالة

التضامن في هذا القسم، فإن إجراء اختبار حول إنشاء الطريق ودعمه والإنفاق عليه بشكل كاف أم لا يتطلب مناقشة الأثر الشامل لهذه الطريق، فإن كانت الطريق ذات أهمية بالنسبة إلى الأفراد من ناحية أنها تربطهم بأماكن أعمالهم، فسيكون الأمر مندرجا تحت التضامن، والذي يدفع الأفراد باتجاه الاستثمار فيها (أي: المشاركة في تمويلها). ومع ذلك فإن الانتفاع بالطريق ما زال مقتصرًا على الأفراد الذين يملكون المركبات، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن تفعيل منظومة التضامن يساهم بشكل أكبر بتسويق العمل لإنشاء خط سكة الحديد، حتى لو كانت التذاكر جزءًا من نظام التحصيل المالي، على أن تكون قيمة التذاكر منخفضة وفقًا لمبدأ التضامن المشار إليه.

وحتى تتضح العلاقة بين وجود مجموعة من السلع العامة وبين العدالة الاجتماعية، فإنه ينبغي التنبيه إلى أمرين، أولهما: ليس بالضرورة أن يكون الاندماج الاجتماعي هو نفسه مع كل نوع من أنواع السلع العامة، فهناك بعض أنواع السلع العامة الأساسية التي تستحق اهتمامًا خاصًا في مناقشة العدالة الاجتماعية، وثانيهما: ضرورة المحافظة على السلع العامة وتوفيرها -على الأقل إلى حد ما- عن طريق التمويل العام، فشرط الانتفاع المتاح العادلة (fair access conditions) لن تتحقق ما لم تتم المشاركة في أعباء تمويل السلع العامة عن طريق العدالة الضريبية، أو مفاهيم الملكية الخاصة المتعلقة بالسلع العامة، فالسلع العامة لن تكون أساسًا من أساسيات التضامن (structures of solidarity) إلا إذا تحققت المساواة الحقيقية في العرض (عرض السلع العامة بين الأفراد)، بالإضافة إلى العدالة في توزيع أعباء التمويل.

القسم الرابع: السلع العامة.. سلع التواصل Public goods as connectivity goods

يمكن تحديد النوع الثاني من الآثار الجانبية الإيجابية للسلع العامة على خلفية مناقشة: أنماط الارتباط في الفلسفة السياسية، فالسلع يسيرة المنال، والتي يمكن الانتفاع بها من قبل جميع أفراد المجتمع توفر عالما مشتركا، فهذا التأثير يعد واضحا -بشكل خاص- في السلع العامة المحلية، والبنية التحتية، ووسائل الإعلام، فالأماكن العامة، والمناظر الطبيعية تستقطب الأفراد على اختلاف أصنافهم، كما أن وسائل الإعلام والشبكة العنكبوتية توفر منصة للأفراد على اختلاف أعراقهم وثقافتهم، وتمكنهم من التواصل فيما بينهم، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن هذه العوالم المتقاطعة، والأماكن المشتركة الحقيقية أصبحت أكثر أهمية من تلك الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد على أرض الواقع، وفي هذا السياق، فإن

(Taylor: 2002) ينص على ما يلي: "تزداد أهمية المساحات من هذا النوع في المجتمع المدني الحديث، حيث يتفاعل عدد كبير من الناس مع بعضهم البعض، مع أن كل واحد منهم لا يعرف الآخرين، ولا يتعامل معهم، إلا أنهم يؤثرون على بعضهم البعض، مما يشكل السياق الذي لا مفر منه لحياة مشتركة فيما بينهم".

تساهم اللقاءات بين الأفراد في نطاق الفضاء العام (مثل: عالم الانترنت) في إحداث نوع مختلف من الوعي، فكل فرد يعلم أن الأفراد الآخرين يشاركون في الفضاء العام، وأن كل فرد يدرك تماما أن كل فرد له نفس الحق في القيام بذلك، بل إن الأفراد يقرون ويعترفون لبعضهم البعض بأن لهم حق متماثل في المشاركة في هذا الفضاء، فهذا النوع من الوعي المتبادل ليس بالضرورة أن يكون مستحيلا أو صعبا، كما في حالة الاعتراف بتقدير الشخص الآخر في هذا العالم المشترك في الأحداث المتقاطعة، فليس ذلك بالأمر الصعب، ومع ذلك فقد ينظر إلى هذا التفسير على أنه أكثر واقعية من بين الخيارات الحقيقية للأفراد المختلفة أعراقهم وثقافتهم في تواصلهم مع بعضهم البعض في الفضاء العام، وهذا يتوافق مع تعليق (Rosenblum) الخاص بسياسة تقدير الآخرين ومطالبها في الحياة اليومية: "بحسب التعريف فإن سياسة التقدير تسعى إلى تغيير سلوك الآخرين، فهي تبحث عن شهادات محددة من التقدير أو الاحترام، ولا تكتفي بالعفوية السلسلة، فهذه السياسة توجه الناس وتطالبهم أن يقدروا الآخر تقديرا حقيقيا يتناسب مع تقديره لنفسه¹، ولكن إذا انتقلنا إلى أرض الواقع (منصات التواصل) حيث التفاعلات اليومية بين الأفراد، فإنه من المحتمل أن يكون تقدير الآخرين أمرا ليس له وجود في الحقيقة؛ لأن ذلك أمر صعب للغاية. يتطلب الأمر انضباطا ذاتيا كبيرا؛ لمنع القيام بأي إجراء معين، أو أية إيماءات يعتبرها أعضاء المجموعة انتقاصا أو تقليلا من تقديرهم لذاتهم، كما أنه يتطلب تعديلا في سلوك الأفراد على نحو يظهر الاهتمام بالآخرين، ويكون بمثابة دليل كاف على ذلك الاهتمام.

يبين (Rosenblum) أن الأفراد لا يرغبون دوما في انضمامهم إلى مجموعات التواصل الاجتماعي، بل إنهم يعزفون عن التواصل الظاهر على نحو متعمد عند التنقل في الصفحات العامة، وهذا يمثل حجة أخرى ضد المبالغة في النشر في المواقع العامة للأفكار المثالية: مثل احترام الذات، أو تقدير الآخرين، أو

1 - بعبارة أخرى: لا تكتفي سياسة تقدير الآخرين أن يتم تقديرهم بشكل عفوي، فهي تفترض ضرورة تقدير الآخر بحسب المكانة التي يرى نفسه فيها.

اجتماعية التواصل، بعبارة أخرى: يساهم استكشاف السلع العامة كسلع التواصل (شبكات التواصل الاجتماعي) في التعرف على مفهوم متوسط المستوى، حيث يقع بين مفهوم متواضع (متدني) للتواصل يعتمد بشكل حصري على تنظيم النزاعات بين الأفراد، وبين مفهوم مثالي يعتمد على المثل العليا والترابط بين الأفراد.

وبشيء من التفصيل، فإن اعتبار السلع العامة كسلع تواصل يتلاءم مع المطالبة بوجود الأساس المادي للمنتدى العام، ويمكن تعميم هذه المطالبة التي تم صياغتها بالفعل، ومناقشتها في نظريات المنتدى العام. قدم (Habermas) منهجا للمطالبة لإنشاء منتدى عام، وافترض أنه من الأمور المهمة أن يلتقي الأفراد كأحرار ومتساويين حتى يتسنى لهم تشكيل منتدى عام، ويكون بمثابة فضاء عام للتداول والتواصل فيما يتعلق بالعناصر ذات الاهتمام المشترك، كما أنه يعترف بدور الصحافة في هذه العملية المتعلقة بتشكيل جمهور المنتدى، أدرك (Habermas) في المسودات الأولى لنظريته أن المنتدى العام يحتاج إلى ظروف مناسبة توفرها المجالات التي توزع بين المواطنين. بشكل عام: تساهم السلع العامة في هذه التجربة كتعبير واضح عن الإنصاف (أو المساواة) داخل المجتمع، كما أنها تدعم الوعي المتبادل للمواطنين كأفراد يتمتعون جميعا بمجموعة متساوية من المتطلبات الأساسية. تكررت أهمية وسائل الإعلام المطبوعة التي تتسم بخصائص السلع العامة على ما يرى (Michael Warner) لدى استكشافه نشأة المجال العام في القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة، وقد بين أن دور النشر تلعب دورا رئيسا.

يبدو أن الشبكة العنكبوتية هذه الأيام تشبه الكتب والمجلات، ففيما يتعلق بهذه الوسائط الجديدة، فإن (Sunstein) يرى أنه لا ينبغي الاستهانة بأدوار الشبكة العنكبوتية والتلفاز وتأثيرها على عموم الجيل المعاصر.

باختصار: فإن بعض السلع العامة تعمل كسلع للتواصل؛ لأنها تحدث تأثيرا مزدوجا، فهي تدعم العدالة والمساواة من جهة، وتعمل في الوقت نفسه كأساس مادي¹ يسهل عملية المشاركة والتبادل بين الأفراد. تركز نظرية (Habermas) المتعلقة بعموم الناس (Public: الجمهور) على ما يمكن تسميته: نخبة الجمهور أو نخبة عموم الناس (crown of the public)، وهم أولئك الأشخاص المشتركين

1 - ويرجع ذلك إلى المساواة في قيود الدخول المنخفضة (entrance barriers) أو الرسوم المنخفضة بعبارة أخرى.

في المنتديات العامة (أعضاء) والذين يتبادلون الحوارات والحجج في المسائل ذات الاهتمام المشترك، أما نظرية السلع العامة فتركز بدلا من ذلك على القاعدة الجماهيرية، وهذا يعني: أن بعض السلع العامة تزود (تدعم) البنية المادية بجمهور مفعم بالحيوية (باحياجات عامة وحيوية) حتى يتسنى للسلع العامة تجديد نفسها، أضف إلى ذلك: أنها توفر مجالا رحبا للعلاقات بين الأفراد المختلفة أعراقهم وثقافتهم، حيث يمكن من خلاله معرفة بعضهم بعضا، كما أنهم يتمتعون بالعرض نفسه للمشاركة في السلع العامة.

وعند هذا المقام، فإنه من المناسب العودة إلى مثال الاختبار المتعلق بهذه الدراسة وهو: مقابلة الطريق العام مع الطريق الخاص، فهل من مصلحة المجتمع إنشاء الطريق كطريق عام حتى يساهم في تعزيز التواصل بين الأفراد؟ ومرة أخرى ستُعتمد إجابة محددة على طرح محدد، فإذا ما كان الطريق خاصا للمالك واحد ومقتصرا عليه، فإن ذلك لن يساهم في التواصل المنشود، أما المثال المقابل فهو الطريق العام، (وحتى تتضح الصورة أكثر) سنفترض أن المثال المقابل هو: إنشاء ملعب للأطفال، حيث أنه مكان يتاح فيه التواصل بين الأفراد، وأن المجتمعات بثقافتها المختلفة تنتفع به، فالأمر ببساطة: إنه ميدان عام يمكن استخدامه في الأنشطة الإبداعية. كما يمكن طرح منهج آخر للتعامل مع المشكلة، فعندما تعتبر الطرقات جزءا من البنية التحتية، فإن إمكانية الانتفاع الإجمالية من هذه البنية التحتية تعتبر مهمة؛ من أجل توليد ظرف (أو حالة) يتمكن فيه الأفراد من التنقل بحرية، دون حرمان أي فرد آخر من القيام بذلك. من الواضح أن الطرق ليست مثالا واضحا لدعم وتعزيز التواصل بمفهومه الواسع، ومع ذلك فإنه من الممكن القول على أقل تقدير: الطرق الخاصة تعيق نظاما ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى تواصل المواطنين بعضهم مع بعض.

القسم الخامس: السلع العامة كسلع تعريفية

ساهم (Judt) في الآونة الأخيرة في إعادة عرض السلع العامة من زاوية مختلفة، فقد عرضها باعتبارها "تصورات واضحة للهوية الجماعية"، فبينما يغطي كتابه (ILL FARES THE LAND) العديد من القضايا المنوعة، فإن إحدى القضايا تركز على تقديس القطاع الخاص (The Cult of the Private) يقول (Judt): "إن الشبكة الكثيفة للتفاعلات الاجتماعية والسلع العامة قد تم تخفيض مستواها إلى الحد الأدنى، ونتيجة لذلك فلقد بدأنا بتفكيك نسيج الدولة"، ومع أنه لا يمكن للسلع

العامّة أن توفر الدواء الشافي للعجز الديمقراطي، إلا أنها قد تساهم في تعزيز تعريف المواطنين ببلدهم الأم.

وحتى نتعامل مع هذه الطروحات، فإنه ينبغي اختصار الأفكار في هذا المقام إلى فكرة مفادها: إن السلع العامّة قد تساهم في مصلحة المواطنين للمشاركة في الشؤون المشتركة. فالآثار الإيجابية للسلع العامّة والمصالح المتوخاة بتوفيرها ليست كيانا متوافقا مع بعضه البعض، بعبارة أخرى: إن هناك العديد من المصالح (أو الآثار الإيجابية) المختلفة والتي تحمل أفكارا حول السلع المشتركة (Common Good) حيث تتعارض مع بعضها البعض. وعلى عكس الصور الأخرى، فإن المعارضة على السلع العامّة لا تبدأ من الصفر، بعبارة أخرى: تركز المعارضة على سلع محددة، قد يكون شكلها وأحياناً وجودها على المحك، وعلى وجه التحديد: قد ينخرط المواطنون في نزاع (معارضة) على السلع العامّة باعتبارهم منتفعين محتملين، ومشاركين في توفير هذه السلعة، وهذا على عكس المواقف التي لا تحتاج إلى تسوية، فقد يفرض النظام حلاً وسطاً في مرحلة ما، وعلى وجه التحديد: تحفز المواجهات حول السلع العامّة على إيجاد حل وسط، إذ لا يمكن البدء من الصفر، ولكنها تحتاج في النهاية إلى الوصول إلى تحقيق المصالح الأساسية لمجموعات مختلفة من الناس.

إذا كان صحيحاً أن المجتمعات تحتاج إلى الرأي والرأي الآخر (وجود المعارضة) فإن السلع العامّة تخدم هدفاً ذا أهمية مرتبطة بالجانب السياسي: بما أن السلع متاحة لعمامة الناس (الجمهور) وأن أعباءها توزع على المواطنين، لذلك فإنه من الممكن أن السلع العامّة تدعم وتعزز الالتزام السياسي، أضف إلى ذلك أنه قد تبين أن وجود السلع العامّة يعني: إمكانية تطبيق الديمقراطية. ولدى مناقشة الآراء المختلفة، إيداناً بالوصول إلى القرارات النهائية في الشؤون السياسية، فقد لاحظ (Ackerman) و (Fishkin) أن مثل هذا النوع من المناقشات توصل المشاركين إلى تحمل بعض المسؤولية لإيجاد المعالجات والحلول لمشاكل العامّة، فهم ينظرون إلى ما هو أبعد من مصالحهم الخاصة عند اتخاذهم أي قرار لتوفير السلع العامّة، فعلى الرغم من أن السلع العامّة قد تكون سلعا محلية وقد تكون سلعا عالمية، إلا أنه جرت العادة أن يتواجد العديد من صور السلع العامّة في المجتمعات المحلية، فالفضاء العام بما هو ذلك الفضاء المتواجد في مدينة معينة، حيث تتوفر وسائل الإعلام والتعليم، وهما أمران يهتم بهما عمامة الناس في المدينة، لذلك فإنه

يبدو أن السلع العامة محلا مناسباً لإشراك الأفراد في الشؤون المشتركة في المجتمع، وتحديد السلع العامة المحلية التي يهتم بها عامة الناس .

وفي نهاية هذا القسم، نعود إلى المقابلة بين الطريق العام وبين الطريق الخاص باعتبارها محل الاختبار في هذه الدراسة، فمما يثير الاهتمام أن (Judt) اعتبر الحافلات وسيلة مادية للتعرف على المواطنين، فالطريق ليس محلاً لتوليد الآثار الإيجابية، إلا أن وسائل النقل العام وسيلة لتحديد هوياتهم، وبالتالي: فإن توفير وسائل النقل العام (الحافلات والترامات) غير كاف لتحقيق الآثار طالما كانت الرسوم المالية مرتفعة للغاية إلى حد لا يتمكن فيه الأشخاص من تحمل تكاليفها. حظيت وسائل النقل العام في (فيينا) بالتقدير والحفاوة (Öffis) وهي اختصار ودي للنقل العام (öffentlicher Verkehr)، فمدينة فيينا ليست مدينة فيينا دون وسيلة النقل العام: الترامات (The Trams).

القسم السادس: إعادة تقييم للآراء التحريرية المتحفظة

إذا كان الافتراض السابق المتعلق بالآثار الإيجابية للسلع العامة صحيحاً، فإنه ينبغي أن نتناول جانباً آخر متعلقاً بنظرية السلع العامة، حيث تم التعبير عنه وتوضيحه من قبل بعض الاقتصاديين الذين لا يفضلون مشاركة الحكومات في توفير السلع العامة بشكل مفرط، فهذا القسم يتناول مرة أخرى الأساس المنطقي للتحريريين الذين يدافعون عن فكرة مفادها: ينبغي على الدولة القومية ألا تشارك بشكل مفرط في القطاع الخاص.

وبعد أن تم إيضاح الواجبات السيادية المتعلقة بالدفاع ونظام العدالة، والتعرف على طبيعة وأسباب ثروة الأمم، يقول (Smith): أما الواجب الثالث والأخير من الواجبات السيادية أو الثروة المشتركة هو إنشاء وصيانة تلك المؤسسات العامة والأشغال العامة، ومع أنها قد تكون على أعلى درجات المنفعة للمجتمع، إلا أنه نظراً لطبيعتها، فإنه لا يمكن تسديد (استرداد) النفقات لأي فرد، أو أي عدد قليل من الأفراد، وبالتالي: فإنه ليس من المتوقع أن يقوم فرد معين، أو عدد قليل من الأفراد بإنشائها أو المحافظة عليها (صيانتها).

ومن السلع التي ينبغي على المؤسسات السياسية الاهتمام بها وتوفيرها: المؤسسات العامة والأشغال العامة اللازمة لتوفير الدفاع عن المجتمع، وإقامة العدل، ومؤسسات تسهيل عمليات التبادل التجاري في المجتمع، كالطرق والجسور والقنوات الصالحة للملاحة والمرافئ وما شابه ذلك، وتعزيز عملية التعليم في المجتمع،

أضف إلى ذلك: التأكيد على قيمة هذه القضايا باعتبارها سلعا تخدم التوسع التجاري الحر، وتساهم في إعداد الأفراد للمشاركة في التجارة، ويؤكد (Smith) مرة أخرى على الأساس المنطقي الكامن وراء أطروحة تدخل الدولة، وذكر أنه على الرغم من أن البنية التحتية والتعليم يحققان منافع كبيرة للمجتمع، إلا أنه لن يتقدم أي مستثمر لتوفيرها؛ لأنها ببساطة لن تعود بالنفع المباشر على المستثمرين، وخلص (Smith) إلى ضرورة تدخل الحكومات في المصالح العامة طويلة الأجل والاهتمام بها.

أما (Friedman)، فمع أنه يقف موقفاً ضد تدخل الحكومة في مجال السوق، إلا أنه يدافع عن أطروحة التدخل فيما يخص صوراً محددة من السلع العامة¹، حيث أنه دعا إلى توفير الإعانات الحكومية للمدارس الابتدائية وكليات الفنون الحرة² (liberal art colleges). ومما عرضه في مقترحه: الحاجة إلى الاستثمار في الانتاجية الاقتصادية للطلبة، وإعادة تقييم للتأثيرات المجاورة فيما يخص السلع العامة الطبيعية، فمما هو معلوم أن تأثيرات الجوار تنشأ عندما يؤثر حدث معين يقوم به أحد الأفراد على أفراد آخرين، دون إمكانية فرض الرسوم عليهم أو تعويضهم، فالتلوث في الممرات المائية (شبكة المجاري) والطرق السريعة، والحدائق العامة والتعليم ما هي إلا أمثلة يناقشها (Friedman) في هذا السياق. وعلى الرغم من أن الحججة المبنية على "تأثيرات الجوار" يمكن أن تكون سبباً للحد من النشاط الحكومي، فإنه يمكن أن تكون سبباً للتوسع فيه، إلا أنه في الصفحات التي تناولت هذه المسألة، فإنهم يقدمون حججهم كأساس لضرورة المشاركة الحكومية في توفير السلع العامة، أما حجة (Friedman) والمؤيدة لتدخل الحكومات في العمليات الطبيعية للسوق فتقوم على تصور المشهد بشكل معاكس، بعبارة أخرى: لو لم يحصل تدخل حكومي في السوق فإنه سترتب على ذلك آثاراً اقتصادية سلبية (ضارة)، إجمالاً: على مستوى صور السلع العامة التي تم مناقشتها، فإن الآثار السلبية للتدخل في السوق تفوق بكثير الآثار السلبية لعدم التدخل.

1 - غالباً ما يشار إلى حجة (Friedman) على أنها اعتراض على تأثير التنظيم السياسي على مجموعة من الخيارات الخاصة والحريات الفردية، ويتم التعبير عن ذلك من خلال العديد من العبارات: عندما تمنح صوتك يومياً في السوبر ماركت فإنك تحصل على ما منحه صوتك بالضبط، وكذلك يفعل الآخرون، وكذا يقال في صندوق الاقتراع، حيث أنه يفرز نتائج مطابقة دون إجماع، وإجماع السوق التجارية دون مطابقة، وهذا هو السبب في استحسان استخدام صندوق الاقتراع بقدر الإمكان، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تكون فيها المطابقة ضرورية. (Friedman and Friedman 1990, p. 66).

2 - يشير مصطلح الفنون الحرة بشكل عام إلى الموضوعات أو المهارات التي تهدف إلى توفير المعرفة العامة وتشمل الفنون والإنسانيات والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بدلاً من المواد المهنية أو الفنية.

ومع أن وجهتي النظر عند (Smith) و(Friedman) أنه ينبغي أن تكون الاستثمارات في السلع العامة في الحد الأدنى، إلا أن هناك العديد من الحالات التي لو افتقرت إلى الاستثمار في السلع العامة، ستجعل من الوضع العام أسوأ، ويتوافق هذا مع الرؤى الحديثة بأن بعض السلع العامة: البنية التحتية والتعليم العام بشكل خاص تساهم على نحو إيجابي بدعم الاقتصاديات وتنميتها.

ومع ذلك، فإن هناك حجة أخرى ذات أهمية، وتنبنى هذه الحجة على أساس النهج التحرري في تناوله للسلع العامة، والذي يقوم على أساس مفاده: إن المؤسسات السياسية والحكومات بشكل خاص، هي المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تدعم أو توفر السلع العامة، ولذلك فإن عليهم القيام بهذا الواجب، ومع ذلك، فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بظهور السلع العامة ونشأتها تصور (تبرز) تطوراً آخر فيما يخص تزايد السكان، والإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، يتناول (Lindert) بالتفصيل التطور التاريخي للسلع العامة، وسلع الرفاهية (سلع الرعاية الاجتماعية: Welfare Goods) والتحويلات الصافية منذ القرن الثامن عشر¹، ويوضح أن الدولة القومية تعتبر متأخرة تاريخياً عن السلع العامة، كما أنه وضح عند دراسة جذور دولة الرفاهية (الدولة الاجتماعية) أن الجمعيات والمؤسسات الدينية في المجتمعات المدنية تدعم سلعاً مثل التعليم أو الرعاية الصحية والتي تطورت ونمت أكثر فأكثر، ويكرر هذا الادعاء (الأساس السابق) من قبل العديد من الباحثين الذين درسوا تاريخ توفير سلع الرفاهية (السلع الاجتماعية)، يقول (Jason Kaufman): إن توفير (تقديم) التعليم والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر قد تم تنظيمه في داخل مجتمعات المهاجرين، ولم يكن تركيز الدولة القومية آنذاك على تقديم الرعاية الصحية أو التعليم للمواطنين، بل كان للتأخي دور كبير للقيام بذلك داخل تلك المجتمعات (مجتمعات المهاجرين).

1 - يمكن الرجوع إلى دراسات (Scharpf) لإعادة تقييم المكاسب الاقتصادية الناتجة عن صافي التحويلات المتعلقة بتوفير السلع العامة. (Scharpf: 2000)

ويمكن استخلاص النتائج التالية من الحقائق السابقة: الحكومات ليست المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تدعم السلع العامة¹، بعبارة ثانية: يمكن لسائر المؤسسات أن تقوم بدعم وتوفير السلع العامة، كما أن هناك مسائل أخرى تتعلق بالاعتماد على الحكومات²، وحتى تتم مناقشة دور الحكومات، فإن هناك فرضية ملفتة للنظر أثناء المناقشة ونادرا ما تكون واضحة، على الرغم من أنها تبدو أساسية في مخاطبة الحكومات باعتبارها المزود الرئيس للسلع العامة، وقد وصف (Stiglitz) هذه الفرضية الأساسية بأنها نظرية شعبية (Folk Theorem) وهي نظرية معروفة على نطاق واسع، ولا يمكن تتبع أصولها بسهولة، كما أنها جزء لا يتجزأ من التاريخ الشفوي، وتعمل هذه النظرية تحت (The Surface of Reservation) ويعني ذلك: أن أي نشاط يمكن للحكومة أن تقوم به، فإنه يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به على نحو جيد، أو على نحو أفضل. الثقة في قوة الأسواق عالية، وفي نفس الوقت فإن اختصاصات القطاع العام لم تحدد بشكل واضح، ومع ذلك فإنه ينبغي أن نأخذ القدرات الفردية للمؤسسات السياسية والحكومات بعين الاعتبار.

ففيما يتعلق بالسلع العامة، يبدو أن للقدرات الفريدة للمؤسسات السياسية التي تفتقر إليها المؤسسات الخاصة أهمية خاصة، ويظهر ذلك من خلال أمرين: أولهما أن الحكومات ملزمة بالرعاية سعيا وراء مجتمع أكثر تنظيما، ففي الوقت الحاضر، تعتبر الحكومات هي المؤسسات الوحيدة التي تملك القدرة والسلطة لضمان شروط الوصول المتساوية إلى السلع العامة³، فقد تعمل الأسواق على تحسين الحياة المعيشية، ولكنها لا تعمل على تحسين الوضع العام من ناحية توفير جميع أنواع السلع بشكل تلقائي. وثانيهما أن الحكومات في وضع أفضل بكثير من ناحية توفير السلع العامة من ممثلي القطاع الخاص،

1 - يمكن تعزيز وجهة النظر بحجة أخرى: فبدلا من التأكيد على عدم رغبة المؤسسات الخاصة في الاستثمار في السلع العامة، وبدلا من تكرار مشاكل العمل الجماعي المتعلقة بتوفير السلع العامة، فإن (Barrett) يقدم العديد من الأسباب التي تجعل من التعاون الطوعي ليس ممكنا فقط، بل تجعل منه وسيلة مرغوبة في توفير السلع العامة، ومن بين هذه الأسباب مكاسب معينة يمكن أن يحصل عليها كل من يدعم توفير السلع العامة، ومنها تأثيرات الجهود المنسقة في بناء أنظمة السلع العامة مثل: بناء نظام لحماية الغلاف الجوي باعتباره من السلع العامة العالمية، فالجهود المنسقة في توفير السلع العامة العالمية تساهم في التغلب على التحديات الكامنة وراء أطروحة تدخل الحكومة في توفير السلع العامة.

2 - الادعاء بأنه ينبغي على الحكومات تنظيم السلع العامة من أجل صيانتها والمحافظة عليها ما هو إلا أمر قد تم التأكيد عليه في الأدبيات المتعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة، ومع ذلك فإن (Ostrom) يقدم حججا تتعلق بالموارد الطبيعية المشتركة، وأن هذا الادعاء ليس له ما يبرره، بعبارة أخرى: قد يؤول التدخل الحكومي إلى وضع سيء للغاية، فالحكومات قد تفتقر إلى المعرفة الضرورية من أجل إنشاء مؤسسات عقلانية (كفاءة) تحمي الموارد المشتركة، وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف الإشراف والمراقبة قد تكون مرتفعة، وللاطلاع على الحجج والدراسات ذات الصلة والتي تؤيد هذا الادعاء، يمكن مراجعة دراسات (Ostrom: 1990).

3 - أي ضمان الانتفاع المتاح بقدر متساو لكل الأفراد.

وعلى الرغم من أنهم متأخرون في توفير السلع العامة، إلا أنهم في وضع ليقوموا بهذا الدور على نحو أكثر كفاءة وعدالة.

القسم السابع : خاتمة Conclusion

ينقسم الحوار حول قيم السلع العامة حتى يومنا هذا إلى قسمين، أما أولهما فمتشدد (Hard Arguments) وثانيهما فمتساهل (Soft Arguments) وتحاول هذه المساهمة البحثية أن تتجاوز هذا الانقسام، فوفقا للحجة الأولى: حجة الفريق المتشدد، فإن هذه الدراسة تعتمد على المقاربة مع السلع العامة، والتي تأخذ - أي: الدراسة - الخصائص المحددة لهذه السلع من حيث الآثار الخارجية الإيجابية، لقد طرحت هذه الدراسة العديد من المسائل: أولها أن السلع العامة تعبيرات واضحة عن التضامن بين المواطنين، وثانيها أن بعض السلع العامة تدعم التواصل الاجتماعي، وتعمل كأداة معبرة عن المصالح والمساعي المشتركة بين المواطنين، وثالثها أن السلع العامة قد تكون تصويرا جليا للإحساس المشترك بالمواطنة. وفي هذا السياق فإن جانبا آخر يحتاج إلى التوضيح، فالسلع باعتبارها سلعا متاحة للجميع، فإن توفير السلع العامة دليل كاف على التضامن، كما أنه التزام مشترك بإتاحة الإنجازات الجماعية لكل مواطن، فنظام السلع العامة يرتبط بشكل وثيق بالتقدم الاجتماعي، فالتحول الكبير نحو عصر المواطنة (Age of Citizenry) في القرن التاسع عشر بات مميذا بأن السلع القيمة لم تعد مقتصرة على بعض الفئات، ولكنها باتت متاحة لكل أحد. أما الخصخصة باعتبارها بديل عن السلع العامة، فإنها قد تعرض هذه الإنجازات للخطر، ففي الدول الأوروبية الغنية بتراث السلع العامة، فإن السلع العامة في تلك الدول بيعت للمستثمرين من القطاع الخاص على نطاق واسع¹، ومع ذلك فإن بعض الباحثين ما زال متبينا لفكرة مفادها: إن السلع العامة تلعب دورا قويا في تطوير وتعزيز الأداء الكفوء للاقتصاد².

1 - تزايدت حالات الخصخصة في جميع أنحاء العالم منذ العام 1990م، والتي بلغت ذروتها عام 1999م، ثم وصلت إلى جميع قطاعات الإنتاج الصناعي تقريبا، وبعض تلك السلع التي تناولتها المناقشات على أنها سلع عامة: البنية التحتية والاتصالات، والطاقة والخدمات والمرافق العامة، والزراعة والمؤسسات المالية وقطاع الائتمان، وقطاع التصنيع ووسائل الإعلام، ومع أن أوروبا تظهر في المراتب الأولى فيما يتعلق بالخصخصة حجما وعددا، إلا أنها باتت ظاهرة عالمية تعم البلدان.

2 - لمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة دراسات (Sachs: pp. 251-255, 278-284, 2005).

وأخيراً: فإن وجهات النظر المتباينة حول السلع العامة، والتي تم تطويرها في هذه الدراسة، توصل إلى استنتاج مختلف ومفاده: إن شكل النظام المالي أو شكل الملكية لا يعد مرتكزا أساسيا عند مناقشة السلع العامة، بل إن آثار الخصخصة فيما يخص قيود الانتفاع¹ (Entrance Barriers) المفروضة على السلع العامة تعد أمرا مزعجا وشاقا (ومكلفا) على الأفراد، وعلى وجه الخصوص: بما أن الناس يفتقرون إلى حوافز معينة لتطوير أنماط التفاعل والتبادل بين الأفراد، فإن السلع العامة تعتبر مناسبة لتعزيز أنماط التبادل الحضاري، ومع ذلك فإن الأثر الإيجابي يعتمد على بنية محددة من قيود الانتفاع المفروضة على السلع العامة.

شكر وتقدير

تشكر الباحثة (Angela Kallhoff) زملاءها في جامعة شيكاغو، والذين كانوا على استعداد تام؛ لمناقشة المسودات السابقة لهذه الدراسة، وتخص بالذكر: (Martha C) و(Nussbaum) و(Winnifred Sullivan)، بالإضافة إلى أعضاء الفريق البحثي في مركز (Martin E. Marty).

تمويل الدراسة: تم دعم هذه الدراسة والمتعلقة بالسلع العامة بوساطة منحة بحثية لـ (Feodeor Lynen) في مؤسسة (Alexander of Humboldt-Foundation)، حيث أتاح هذا التمويل عامين من البحث والدراسة في جامعة شيكاغو، وتمت الباحثة (Angela Kallhoff) بشكل خاص لمركز (Martin E. Marty)؛ لما قدمه من دعم لهذه الدراسة بالتعاون مع الزملاء الباحثين.

نبذة عن حياة الباحث: تعد الباحثة (Angela Kallhoff) أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا / النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة، كما أنها نشرت مقالات عديدة عن أخلاقيات البيئة والفلسفة السياسية، كما أنها أعدت بحثا بعنوان: لماذا تحتاج الديمقراطية السلع العامة؟.

1 - قيود الانتفاع تعني الرسوم المفروضة على الانتفاع بالسلع العامة، والتي تقيد من حرية المستهلكين عند الانتفاع بتلك السلع.

ثلاثة طرق للتنبؤ بأسعار صرف العملات

ترجمة: د. سامر مظهر قنطججي

إن التنبؤ بأسعار الصرف مهمة صعبة للغاية، ولهذا السبب فإن الكثير من الشركات والمستثمرين يتحفظون ببساطة من مخاطر عملاتهم. ومع ذلك، يمكن لأولئك الذين يرون قيمة في التنبؤ بأسعار الصرف ويريدون فهم العوامل التي تؤثر على تحركاتهم استخدام هذه الأساليب؛ فوجود توقعات لسعر الصرف لاتخاذ القرارات مهم للغاية لتقليل المخاطر وتحقيق أقصى قدر من العائدات.

التنبؤ بأسعار الصرف مع تعادل القوة الشرائية PPP

ربما يكون تعادل القوة الشرائية هو الأسلوب الأكثر شيوعاً. يعتمد التنبؤ PPP على القانون النظري لسعر واحد، الذي ينص على أن البضائع المتطابقة في مختلف البلدان يجب أن يكون لها أسعار مماثلة. على سبيل المثال، قلم الرصاص في كندا يجب أن يكون بنفس سعر قلم الرصاص في الولايات المتحدة بعد مراعاة سعر الصرف واستبعاد تكاليف المعاملات والشحن.

يتوقع تعادل القوة الشرائية أن يتغير سعر الصرف لتعويض تغيرات الأسعار بسبب التضخم على أساس هذا المبدأ الأساسي. لاستخدام المثال أعلاه، افترض أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار أقلام الرصاص في الولايات المتحدة بنسبة ٤٪ خلال العام المقبل بينما من المتوقع أن ترتفع الأسعار في كندا بنسبة ٢٪ فقط. الفرق بين التضخم بين البلدين هو: $4\% - 2\% = 2\%$

هذا يعني أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار أقلام الرصاص في الولايات المتحدة بشكل أسرع مقارنة بالأسعار في كندا. في هذه الحالة، يتوقع PPP أن ينخفض الدولار الأمريكي بنسبة ٢٪ تقريباً للحفاظ على أسعار القلم بين البلدين متساوية نسبياً. لذلك، إذا كان سعر الصرف الحالي ٩٠ سنتاً أمريكياً لكل دولار كندي، فإن PPP يتوقع سعر صرف:

$$(1+0.02) \times (\text{US } \$0.90 \text{ per CA } \$1) = \text{US } \$0.92 \text{ per CA } \$1$$

وهذا يعني أن الأمر سيستغرق الآن ٩١.٨ سنتاً أمريكياً لشراء دولار كندي واحد.

¹ Joseph Nguyen, 4 Ways to Forecast Currency Exchange Rates, Investopedia, 10-6-2019, [Link](#)

القوة الاقتصادية النسبية

كما يوحي الاسم، فإن نهج القوة الاقتصادية النسبية ينظر إلى قوة النمو الاقتصادي في مختلف البلدان من أجل التنبؤ باتجاه أسعار الصرف. يعتمد الأساس المنطقي لهذا النهج على فكرة أن وجود بيئة اقتصادية قوية ونمو مرتفع محتمل من المرجح أن يجذب استثمارات من المستثمرين الأجانب. ومن أجل شراء الاستثمارات في البلد المرغوب فيه، سيتعين على المستثمر شراء عملة البلاد - مما يؤدي إلى زيادة الطلب الذي يجب أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

هذا النهج لا ينظر فقط في القوة الاقتصادية النسبية بين البلدان. يأخذ نظرة أكثر عمومية وينظر في جميع تدفقات الاستثمار. على سبيل المثال، هناك عامل آخر يمكنه جذب المستثمرين إلى بلد معين وهو أسعار الفائدة. ستجذب أسعار الفائدة المرتفعة المستثمرين الذين يبحثون عن أعلى عائد على استثماراتهم، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة، مما سيؤدي مرة أخرى إلى ارتفاع قيمة العملة. على العكس، يمكن لأسعار الفائدة المنخفضة أن تحفز المستثمرين في بعض الأحيان على تجنب الاستثمار في بلد معين أو حتى اقتراض عملة تلك الدولة بأسعار فائدة منخفضة لتمويل استثمارات أخرى. فعل العديد من المستثمرين هذا مع الين الياباني عندما كانت أسعار الفائدة في اليابان عند أدنى مستوياتها. تُعرف هذه الاستراتيجية عادة باسم التجارة المحمولة.

لا تتنبأ طريقة القوة الاقتصادية النسبية بما ينبغي أن يكون عليه سعر الصرف، على عكس نهج تعادل القوة الشرائية. بدلاً من ذلك، يمنح هذا النهج المستثمر إحساساً عاماً بما إذا كانت العملة سترتفع أم تنخفض وتشعر بشكل عام بقوة الحركة. عادةً ما يتم استخدام هذا النهج مع طرق التنبؤ الأخرى لإنتاج نتيجة أكثر اكتمالاً.

نماذج الاقتصاد القياسي

طريقة شائعة أخرى تستخدم للتنبؤ بأسعار الصرف تتضمن عوامل تجميع تعتقد أنها تؤثر على تحركات العملات وإنشاء نموذج يربط هذه العوامل بسعر الصرف. تعتمد العوامل المستخدمة في نماذج الاقتصاد القياسي على النظرية الاقتصادية، ولكن يمكن إضافة أي متغير إذا كان يعتقد أنه يؤثر بشكل كبير على سعر الصرف.

طريقة شائعة أخرى تستخدم للتنبؤ بأسعار الصرف تتضمن عوامل تجميع تعتقد أنها تؤثر على تحركات العملات وإنشاء نموذج يربط هذه العوامل بسعر الصرف. تعتمد العوامل المستخدمة في نماذج الاقتصاد القياسي على النظرية الاقتصادية، ولكن يمكن إضافة أي متغير إذا كان يعتقد أنه يؤثر بشكل كبير على سعر الصرف.

على سبيل المثال، افترض أن أحد المتنبئين لشركة كندية قد تم تكليفه بالتنبؤ بسعر صرف USD/CAD خلال العام المقبل. انهم يعتقدون أن نموذج الاقتصاد القياسي سيكون وسيلة جيدة لاستخدام وقد بحثت العوامل التي يعتقدون أنها تؤثر على سعر الصرف. من خلال أبحاثهم وتحليلاتهم، استنتجوا أن العوامل الأكثر تأثيراً هي: فرق سعر الفائدة بين الولايات المتحدة وكندا INT، والفرق في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومعدل نمو الدخل IGR بين الاثنين. بلدان. نموذج الاقتصاد القياسي الذي توصلوا إليه يظهر على النحو التالي:

$$\text{USD/Cad}(1 - \text{Year}) = z + a(\text{INT}) + b(\text{GDP}) + c(\text{IGR})$$

حيث:

z = ثابت الصرف الأساس

a, b, c = معاملات تمثل الوزن النسبي لكل معامل

INT = الفرق في أسعار الفائدة الأمريكية والكندية

GDP = الفرق في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

IGR = معدل الفرق في معدلات نمو الدخل

بعد صنع النموذج، يمكن توصيل المتغيرات INT و GDP و IGR لإنشاء توقعات. ستحدد المعاملات a و b و c مقدار تأثير عامل معين على سعر الصرف واتجاه التأثير (سواء أكان موجباً أم سالباً). ربما تكون هذه الطريقة هي أكثر الطرق تعقيداً واستهلاكاً للوقت، ولكن بمجرد إنشاء النموذج، يمكن بسهولة الحصول على البيانات الجديدة وتوصيلها لتوليد توقعات سريعة.

إن التنبؤ بأسعار الصرف مهمة صعبة للغاية، ولهذا السبب فإن الكثير من الشركات والمستثمرين يتحفظون ببساطة من مخاطر عملاتهم. ومع ذلك، يمكن لأولئك الذين يرون قيمة في التنبؤ بأسعار الصرف ويريدون فهم العوامل التي تؤثر على تحركاتهم استخدام هذه الأساليب كمكان جيد لبدء أبحاثهم.



أبو منير

حوكمة شركات التأمين التعاوني في فلسطين

دراسة فقهية تأصيلية

د. سليم علي الرجوب

أستاذ مساعد في الفقه وأصوله - جامعة القدس - فلسطين

يعد التأمين من القضايا المستجدة التي فرضت نفسها بقوة في واقع الحياة اليوم، فأصبحت أمراً لازماً، وحقيقة حتمية، وهي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد المعاصر، هذا؛ إضافة إلى أنها - كغيرها من القضايا المعاصرة - تحتاج إلى ضبط وتوجيه ومتابعة واهتمام، كيما تأتي على الوفق المطلوب، ومن هنا تأتي الحوكمة ضماناً أكيدة لجودة العمل، واستمراريته، مع زيادة فاعليته، وانتاجه، وقد جاء هذا البحث في حوكمة شركات التأمين التعاوني في فلسطين دراسة تأصيلية وضعا للنقاط على الحروف، وإظهاراً لأهمية هذا الموضوع، وبيانا للبديل الإسلامي في هذا الميدان الهام، الذي انتشر فيه وبشكل لافت التأمين التجاري، بنظرته المادية الربحية، بعيداً عن روح التعاون والتكافل والتكامل التي ينميها البديل الشرعي، وقد اشتمل هذا البحث على مبحثين، وخاتمة، وتفصيل ذلك في مبحثين الأول الحوكمة: ونشأة، ومفهوماً، وأهدافاً، والثاني حوكمة شركات التأمين التعاوني.

المبحث الأول: الحوكمة: نشأة، ومفهوماً، وأهدافاً

المطلب الأول - نشأة الحوكمة: تعد بدايات القرن الماضي عندما برزت مشكلة الوكالة (agent problem) الناتجة عن فصل الملكية عن الإرادة، حيث يقوم المساهمون في الشركات المساهمة العامة بتوكيل إدارة الشركة إلى مجلس الإدارة الذي يتم انتخابه، والذي يفترض أن يدير الشركة بما يحقق مصالح المساهمين، ولكن التجربة أثبتت أنه كثيراً ما تتضارب مصالح الإداريين مع مصالح المساهمين، هذا بالإضافة إلى غير ذلك من ضعف الشفافية، وعدم الوضوح.. من هنا برزت أهمية حوكمة الشركات التي تحدد العلاقة بين أطراف الشركة، وتوضح آلية إدارة الشركة بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والمسؤولية فيما يخص الشركة بشكل عام، وقد برزت الحاجة لها بشكل كبير ومُلِحٍّ مع ظهور الأزمة المالية في نهايات القرن الماضي، فقد أكدت بعض الدراسات أن عدة دول: كأمريكا، وشرق آسيا، وروسيا.. قد عاش اقتصادها تراجعاً كبيراً نحو إفلاس شركات مالية عدة، مما زعزع الثقة في هذه الشركات من قبل المساهمين والمستثمرين، وتؤكد الدراسات أن التجاوزات الإدارية والقانونية للحصول على المال - سواء بشكل شخصي، أو لصالح المؤسسة - السبب الرئيس في وجود مثل هذه الأزمات المالية، ومن هنا ظهرت

الحاجة إلى إنشاء جهاز إداري يقوم على مراقبة الشركات والمؤسسات المالية بشكل عام داخل الدول، بهدف تقوية الاقتصاد وازدهاره عن طريق مراقبة الأفراد والشركات وكذلك الحكومات في الميدان الاقتصادي تحديداً¹.

وهذا بدوره يخلق الثقة من قبل المستثمرين في مثل هذه الشركات، ويعزز الاستثمار.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة: لغةً، واصطلاحاً: الحوكمة لغةً: جرت عادة الباحثين أن يوظفوا بين يدي كتاباتهم بتعريفات لغوية لما حوت من مصطلحات علمية في عناوينها تحديداً؛ بياناً لوجه استمدادها فيما أطلقت عليه، وسبب استعمالها حيث هي، وعند الرجوع إلى المعاجم اللغوية فإنك لا تجد استخدامها لهذا المصطلح - الحوكمة - بدلالته التي جرى استعماله بها في الاقتصاد المعاصر. وهو - كما يبدو - اشتقاق غير قياسي²؛ لأنه لا يجري وفق قواعد اللغة في اشتقاق المصادر، فقد جاء على وزن (فوعلة)، وليس هو من مصادر اللغة الاشتقاقية، فهو مصطلح دخيل على اللغة، وقد أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام ٢٠٠٢م ترجمة للكلمة الانجليزية **governance** والتي من معانيها (حكم) .

الحوكمة اصطلاحاً: مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي تستخدم في المجال الاقتصادي، ومن هنا، فإن ذلك يستوجب بيان معنى الحوكمة لدى الاقتصاديين، وقد ورد لها جملة تعريفات، منها:

- تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للحوكمة بأنها " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"³.
- ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفته بأنه: " مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح"⁴.

1. انظر: الحوكمة في فلسطين، هيئة سوق رأس المال، ص10. والصلاحين، عبدالمجيد، بحث بعنوان: الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ص4.

2. دياب، رنا مصطفى، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين (دراية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة الأقصى، غزة - فلسطين، ص47.

3. <http://wormac.com/define-of-governance-and-origins>.

4. أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، ص5، صادر عن مركز (أبو ظبي للحوكمة) وهو عبارة عن سلسلة نشرات تثقيفية.. كذلك بحث: نظام حوكمة الشركات المدرجة في سوق الشركات الناشئة، صادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ص2.

- ومن هذه التعريفات كذلك: الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة¹.

من مجموع هذه التعريفات نخلص إلى أن المقصود بمصطلح الحوكمة: هو الإدارة الحسنة للمؤسسات والشركات التجارية التي تدر ربحاً بما يمنع تغولها واستفرادها بالمستهلك، وكذلك يحفظ انهيارها، فهو نظام يسعى إلى خلق حالة من التوازن والاستقرار في المؤسسات المالية بشكل عام.

وعليه؛ يمكن القول إن مصطلح الحوكمة هو استعمل في علم الاقتصاد المعاصر بقصد حسن إدارة المؤسسات المالية بهدف المراقبة والمتابعة لهذه المؤسسات، وهذا يصنف لغة في باب الحكم، والحاكمية، ولعل هذا كان السبب وراء هذا الاطلاق.

وأرى أنه يمكن أن يستبدل به سواه من المصطلحات العربية الأكثر مواءمةً وانطباقاً للواقع المراد، فقاموس العربية زاخر، وبساطها واسع، ومن ذلك على سبيل المثال: الإدارة الرشيدة، أو المؤسسة، المحاسبة المؤسسية، نظام المراقبة، جودة المؤسسات.. وهكذا.

المطلب الثالث: الهدف من الحوكمة (مبررات وجودها)، والأطراف الرئيسية فيها: تهدف الحوكمة إلى تعزيز الثقة في الشركة من قبل المساهمين، بما تحويه من: حسن الإدارة، والشفافية، والمحاسبة ونحوه، وهذا بدوره يحقق المصلحة العليا التي من أجلها نشأت الشركة، ويعطي المستثمر حافزاً نحو الاستثمار، ويشجع الآخرين على ذلك.

أما أطرافها الرئيسية فهي ثلاثة عناصر²:

- مجلس الإدارة (Board of Directors)،
- الهيئة (الإدارة) التنفيذية (Managers)،
- والمساهمون (Shareholders).

المبحث الثاني: حوكمة شركات التأمين التعاوني، وخصائصها، وفيه خمسة مطالب:

¹ <https://ae.linkedin.com/pulse/ahmed-alkilani>

² محددات الحوكمة ومعاييرها، د. محمد ياسين غادر، ص 17، بحث منشور.

المطلب الأول - الأهداف، والمحددات، والعناصر: سبق بيانا أن المقصود بالحوكمة - بشكل عام - هو انتظام المؤسسات المالية المرادة في إطار الرقابة المقننة، وهو ما تم التعبير عنه بـ: حسن الإدارة، أو الإدارة الرشيدة.

وهذا المفهوم تحتاجه شركات التأمين بشكل عام، والتعاوني منها بشكل خاص، بل هي في أمس الحاجة إليه.

أولاً - أهداف حوكمة شركات التأمين التعاوني: تهدف الحوكمة إلى تحقيق جملة أهداف من شأنها رفع سوية شركات التأمين بشكل عام، عن طريق رفع المستوى الأدائي، والخدماتي، وتعزيز الثقة بها من قبل الجمهور، ومن هنا يمكن إجمال الأهداف التي تحققها الحوكمة في الآتي¹:

١. الشفافية²، وتعني الوضوح وعدم الغموض في ادارة العمل أمام المستثمرين، مما يخلق الثقة، ويحقق النجاح في أفضل صورته.

٢. المسؤولية، ويقصد بذلك التصرف من قبل الإدارة التنفيذية للشركة، وكذلك مجلس الإدارة بروح المهنية، وأخلاقيات العمل الصحيح، والناجح، وهذا بدوره يزيد في الإنتاج، ويعزز ثقة الجمهور بالشركة.

٣. المساواة، ويقصد بذلك عدم حجب صغار المستثمرين في الشركة عن ممارسة الحقوق التي يكفلها لهم قانون، من: المحاسبة، والتصويت، والنقد البناء، والمشاركة في الجمعية العمومية.. فصاحب السهم الواحد، له كامل الحقوق التي يتمتع بها من يمتلك الأسهم الكثيرة.

٤. المساءلة، أي محاسبة الإدارة، والمقصود بذلك خلق حالة من الانسجام بين مصالح الإدارة، ومصالح المساهمين.

فهذه البنود الاربعة تختصر أهدافا كثيرة، وهي بدورها تحقق جملة أمور:

١. ثقة المواطن بشركات التأمين التعاوني، وهذا بدوره ينعكس إيجابا على الاقتصاد بشكل عام، ويحد من المخاطر المالية.

1. أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، ص10.

2. مصدر صناعي من شفاف، والشفافية: قابلية الجسم لإظهار ما وراءه، ويستعار للشخص الذي يظهر ما يبطن، فيقال: رجل ذو شفافية. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرون، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، ج 2 ص1218.

٢ . تحسين الاداء المالي للشركة، ومن ثم الشركات بعامه .

٣ . التسويق لشركات التأمين التعاوني من خلال التحلي بأخلاق العمل الجاد والمهني .

٤ . زيادة الثقة في شركات التأمين التعاوني، والذي بدوره يعزز سبل التعامل معها، ويفتح الآفاق أمام عمل تأميني جاد ومنضبط .

ثانيا - عناصر الحوكمة في شركات التأمين التعاوني : عرفنا أن الحوكمة نظام رقابي يتمثل في مجموعة من القوانين واللوائح والاجراءات التي تهدف إلى صون حقوق المساهمين، والمستثمرين بشكل عام، وزيادة الربح، وهي بهذه الحالة تتعلق بإدارة العمل، ولو كان العمل مقصوراً على شخص بمفرده، أو جهة محدودة العدد بمفردها تلتزم قانوناً هرمياً منظماً لاختلاف الأمر، فهي إذن تطلب عند تعدد جهات المسؤولية داخل الشركة، منعا لتضارب الأوامر، وتداخل الصلاحيات .

ومعلوم أن شركات التأمين بشكل عام من هذا القبيل، أي أنها تحوي جهات عدة، ومن ثم يسهم الجميع في العمل الإداري داخل الشركة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك المستفيدون منها أكثر من جهة أيضا .

لذا فإننا نجد للحوكمة أطرافاً (عناصر) ثلاثة عند من تحدثوا عنها¹، وهي على النحو الآتي :

- المساهمون، وهم أصحاب رؤوس الأموال في الشركة، وهم من يحق له انتخاب مجلس الإدارة .
- مجلس الإدارة : وهؤلاء يقومون بتوجيه ومراقبة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية، وعرض التقارير على أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين) .
- الإدارة التنفيذية : ومهمتها إدارة الشركة بصورة مباشرة، ورفع تقارير دورية بسير العمل إلى مجلس الإدارة، وكذلك عرض التقارير بشفافية إلى المساهمين .

ما سبق بيانه يمثل أطراف الحوكمة في المؤسسات كافة، بما في ذلك شركات التأمين التعاوني، فهي كغيرها من الشركات بحاجة إلى الحوكمة : تحقيقاً لمبدأ الشفافية، وجودةً في العمل، وزيادةً في الثمرة المرجوة .

لكن الفارق الرئيسي والكبير بين شركات التأمين التعاوني وشركات التأمين التجاري في أمر آخر، وهو: نظام الرقابة الشرعية، ممثلاً بهيئة الرقابة الشرعية التي تهدف إلى أسلمة التأمين: عملاً، وتدقيقاً، فتضبطه

1. أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، ص9.

وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فيقبل منها ما كان موافقا لأحكام الشرع، ويرد منها ما كان مخالفا لها، ويصحح منها ما كان بحاجة إلى تصحيح، وهكذا..

ونظام الرقابة الشرعية في شركات التأمين التعاوني يتمثل في هيئة الرقابة الشرعية، وهم مجموعة من فقهاء الشريعة المتخصصين في ميدان الفقه الإسلامي عموما، والمعاملات المالية خصوصا، مهمتهم - كما سبق - التدقيق والتحقيق في كامل المعاملات والعقود التي تجريها شركة التأمين التعاوني كيما تأتي مستقيمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية¹.

هذه الهيئة تمثل عنصرا رئيسا في عناصر الحوكمة، يضاف إلى عناصرها الأصيلة²، وهو جانب مهم فيها، يستحيل إغفاله، أو تقييده، أو إضعافه، بل يجب تعزيزه؛ لأهميته، وضرورته.

المطلب الثاني - معايير الحوكمة الفاعلة في شركات التأمين التعاوني: تطبيق الحوكمة الفاعلة يتوقف على تحقيق أمرين:

الأمر الأول - داخلي - يقوم على ضبط العلاقة، وتوزيع الصلاحيات بين العناصر الرئيسية المكونة للحوكمة: من جهاز إداري، وتنفيذي، وجمعية عمومية بما يعمل على توزيع الصلاحيات، والتقليل - إن لم يكن إنهاء - التعارض بين المهام لكل طرف من الأطراف.

الأمر الآخر - خارجي - ويهدف إلى خلق استقرار حقيقي يشجع على الاستثمار، ويبعث على الطمأنينة والارتياح من قبل المستثمر، والجمهور على السواء، من خلال المراقبة الفاعلة والمنظمة للمعاملات داخل الشركة³.

المطلب الثالث - حاجة شركات التأمين التعاوني إلى الحوكمة: تمثل شركات التأمين بشكل عام جانبا مهما داخل المجتمعات، لذا؛ كان العمل على تنظيم هذه الشركات: عملا، وأداء ضرورة ملحة، نظرا لمدى فاعليتها وما تقدمه من خدمات في المجتمع بأسره، وبما أن الحوكمة تعني تطوير نظام الرقابة والشفافية في الشركات، وهذا بدوره يعزز الرغبة في التعااطي مع هذه الشركات: بالاشتراك، والمساهمة، والاستثمار..

1. انظر: مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسام الدين عفانة، ص10.

2. الحوكمة في فلسطين، هيئة سوق رأس المال، ص14.

3. انظر: مداخلة بعنوان: الحوكمة: المفهوم، والأهمية في مؤتمر (حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري) إعداد: بوقرة رابح، وغانم هاجرة، ص9. ومداخلة بعنوان: الحوكمة في المصارف الإسلامية، في مؤتمر التمويل الإسلامي، واقع وتحديات، في 9 ديسمبر 2010، جامعة عمار ثليجي - الأغواط، للباحثين: ابن ثابت علال، وعبدي نعيمة، ص6. وانظر: رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: (واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين)، للطالبة رنا مصطفى دياب، ص 43.

وقد عد بعض أهل العلم المعاصرين أن الحوكمة في الشركات عامة ضرورة شرعية يقول الدكتور عبدالمجيد الصلاحين في بحث له: (يفترض ألا تقتصر النظرة إلى الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية على ما تجلبه الحوكمة من مصالح ومنافع للمؤسسة المالية وما تدرؤه من مفسد عنها بل عن الاعتبار الأول الذي ينبغي أن تلحظه المؤسسة المالية الإسلامية يتمثل في أن الحوكمة الصحيحة والسليمة تمثل واجباً والتزاماً دينياً وشرعياً وأخلاقياً لا بد منه وبناءً على ذلك فينبغي أن تفهم المؤسسة المالية الإسلامية الحوكمة الصحيحة السليمة على أنها فريضة ينبغي القيام بها وأن تلك الحوكمة هي جزء مهم من الدين لأنها داخلة في مفهوم النصيحة التي جعلها النبي صلى الله عليه وسلم واجباً على كل مسلم لكل مسلم كما دل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله: قال الله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم)¹، وبذا يصبح الامتثال لمقتضيات الحوكمة وتطبيق معاييرها باعتبارها جزءاً من النصيحة، وإذا كان الأمر كذلك فإن من الأهمية بمكان أن تعمل الجهات والمؤسسات التي تشكل المظلة للمؤسسات المالية الإسلامية على توحيد معايير الحوكمة وتطبيقها، بل وتطويرها والارتقاء بها بما يؤدي إلى قيام تلك المؤسسات بدورها المأمول منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يوفر لها قدرة على المنافسة في سوق الصيرفة الإقليمي أولاً والعالمي ثانياً...².

إضافة إلى ما سبق فإن حاجة شركات التأمين بشكل عام إلى الحوكمة ملحة؛ حتى لا يتم الالتفاف على قرار التعويض للمؤمنين، فلو أن شركة تأمين ما خصصت مبلغ مليون دولار تعويضاً للمركبات مثلاً، ثم تجاوز مقدار التعويضات المطلوبة المبلغ المذكور، عندها ما الذي يمنع الشركة من تأخير التعويض، أو التقليل منه، أو المماطلة فيه لأشهر وربما لسنوات؟

هذا فضلاً عن صياغة عقود مبهمه تحتمل أكثر من تفسير، ونحو ذلك، ومن هنا كان لا بد من تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين بشكل عام والتعاوني منها بشكل خاص، تحققاً لمبدأ الشفافية، وما تواجهه من تحديات بشكل عام³.

1. مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة. ج 1 ص 53، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة - بيروت.
 2. عبدالمجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية، ص 26.
 3. سماح محمود حلمي نجم، حوكمة شركات التأمين في فلسطين، ص 104، رسالة علمية غير مطبوعة، جامعة النجاح الوطنية.

المطلب الرابع - التأصيل الشرعي لحوكمة شركات التأمين التعاوني: تهدف الحوكمة إلى تحقيق سياسة اقتصادية رشيدة، تنتهج المهنية في الإدارة، والعمل ككل، وتحقيق العدل في الأمور كافة: توزيع الصلاحيات بما يضمن تعزيز المحاسبية، والشفافية، كما أنها تحقق مبدأ الشورى بين جميع الأطراف، والشورى تعني إلغاء للاستبداد، والتفرد بالقرار.

ولو أمعنا النظر في هذه العناصر كافة لوجدنا أنها مبادئ أصيلة في الفقه الإسلامي، بل الشريعة جمعاء، وبيان ذلك فيما يأتي:

- حسن الإدارة، سبق أن الحوكمة تعني نظاماً إدارياً رشيداً في الشركات بشكل عام، ومن ذلك شركات التأمين، والتأمين التعاوني تحديداً، وما ذلك إلا حفظاً للمال، الذي هو مقصد من مقاصد الشريعة الغراء، فقد أوصت الشريعة بحفظ المال، ودعت إلى تنميته بالطرق المشروعة، وتشغيله فيما هو نافع ومفيد، ونهت عن تبذيره، والإسراف فيه، كما نهت عن دفعه إلى من لا يحسن التصرف فيه، يقول تعالى: **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا**، وأمر أن لا ندفع مال اليتيم إليه حتى نتيقن مقدرته على إدارة هذا المال إدارة رشيدة، قال تعالى: **وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ**. وكل هذا من تمام المسؤولية وحسن التصرف في المال.

- مبدأ العدل، أي عمل يتم بمشاركة آخرين، يحتاج إلى تطبيق العدالة بين أفراد، وإلا فمآله الفشل، وشركات التأمين التعاوني أحوج ما تكون إلى تحقيق هذا المبدأ، لإدارة الصلاحيات بين الأطراف، وتوزيع الحقوق.

وما من شك في أن العدالة مبدأ أصيل في دين الله تعالى، قال تعالى: **"إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء..."**، وقال تعالى: **"إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات..."**¹، ونهى المولى عز وجل عن أن نحيد عن

1. سورة النساء (57).

العدل حتى مع الأعداء، قال تعالى: "ولا يجرمكم شنآن قوم..."، ويمثل هذه النصوص جاءت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "اعدلوا بين أولادكم..."¹.

- مبدأ الشورى، الشورى مبدأ عظيم في الإسلام، وهي المكمل لصفة العدالة، فلا تستقيم العدالة بغير الشورى، فمهما بلغ الإنسان في العلم، وتحصل له من الخبرة، والدراية بأمور الحياة تفوته أمور كثيرة، عندها لا بد له من مشاورة أهل المعرفة والخبرة، ليستدرك على ما فات، فهي طريق قويم ونهج مستقيم لبلوغ العدالة، وتمثلها في أبلغ تجلياتها، والله تعالى قد أمرنا بها، قال تعالى: **وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**، وقال: **وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه، فقد ورد أنه لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم.²

والمشورة صفة ملازمة للحوكمة، وتبرز فيها بشكل واضح وعملي، فهي تمنع التفرد بالقرار، وتمنح كل طرف من أطرافها حظه في المساهمة فيه، لذا لا نبالغ إن قلنا: إن الشورة جزء لا يتجزأ من الحوكمة.

- كذلك المحاسبة، والشفافية، وهما مبدأان أصيلان في الإسلام، ولا يخفى محاسبة النبي صلى الله عليه وسلم للسعاة الذين كان يرسلهم لجمع الزكوات والأموال المستحقة على المسلمين، وكذلك محاسبة

1. أخرجه البخاري في صحيحه باب الهبة للولد، انظر: البخاري، محمد بن اسماعيل، الصحيح، باب (الهبة للولد)، الطبعة الهندية، ج 1 ص 1198، رقم (2585)، الطبعة الهندية. وأبو داود في السنن باب الرجل يفضل بعض ولده في النحل، انظر: أبا داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، باب (في الرجل يفضل بعض ولده في النحل)، رقم (3544)، دار الفكر، ج 2 ص 315. تعليق الألباني: صحيح.

2. انظر: أحمد، أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1421 - 2001، د 31 ص 244. وأورده الترمذي بصيغة التضعيف بقوله: (يروى عن أبي هريرة... الحديث)، ولم يذكر حكما عليه، انظر: الترمذي، محمد بن عيسى، أبو عيسى، السنن، دار إحياء التراث، بيروت، تحقق: أحمد محمد شاكر، حكم الألباني: ضعيف، ج 4 ص 213. وأورده ابن حجر في فتح الباري، في (قوله: باب قول الله تعالى "وأمرهم شورى بينهم"، "وشاورهم في الأمر")، وقال: (رجاله ثقات، إلا أنه منقطع)، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت- لبنان، سنة الطباعة: 1379، ج 13 ص 340.

عمر رضي الله عنه لولاته وقادة الجند في أمور المال، وسواها، وكذلك الشفافية والوضوح كان ذلك واضحاً جلياً في سيرته صلى الله عليه وسلم وسيرة صحابته عليهم رضوان الله تعالى¹.
وبما أن الحوكمة بمفهومها المعاصر تشتمل العناصر السابقة جميعاً لذلك فهي مقبولة في الدين، بل إنه يحض عليها.

المطلب الخامس - مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني في فلسطين: من خلال البحث والمتابعة نجد أن ثمة شركتان للتأمين التعاوني في فلسطين، هما: شركة التكافل للتأمين، وشركة تمكين للتأمين، أما بقية الشركات في مجال التأمين فهي شركات تأمين تجاري تسعى إلى تحقيق الربح دون اعتبار لآليات العمل.

الواقع أن شركات التأمين التعاوني في فلسطين: شركة تمكين للتأمين، وشركة التكافل للتأمين ما تزالان في البدايات، ومع ذلك فهما في تطور مستمر، ففي التقرير الصادر عن شركة التكافل للتأمين بتاريخ ٢٠١٧-٧-٢٠ أقر مجلس الإدارة ميثاق ودليل الحوكمة للشركة، وأكد على الاستمرار على نهج الشركة في الالتزام الكامل بمبادئ الحوكمة والشفافية، حيث راکمت الشركة من انجازاتها بالتزامها بمبادئ الحوكمة والشفافية بما يتوافق مع مدونة الحوكمة المعتمدة لدى هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين. وفي الفقرة الرابعة من ذات التقرير بين أسماء لجنة الحوكمة، وبين مسؤوليات وصلاحيات هذه اللجنة والتي منها:

- التأكيد على التزام الشركة بأعلى معايير الشفافية في الإفصاحات للبيانات المالية.
- تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات الفلسطينية الإلزامية.
- تطبيق القواعد والمبادئ الاختيارية في مدونة الحوكمة إن ظهر حاجة لذلك².

1. انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (ط 1) 1422هـ، باب احتيال العامل ليهدي له، رقم الحديث (6979)، ج 9 ص 28. ونص الحديث: (اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ اللَّئِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، قَالَ: هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمَّكَ، حَتَّى تَأْتِيكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» ثُمَّ خَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: " أَمَا بَعْدُ، فَإِنِّي اسْتَعْمَلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَّيْتُ اللَّهَ، فَيَأْتِي فَيَقُولُ: هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتُ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفَنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقْرَةٌ لَهَا حَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ نَيْعَرٌ " ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُبِّيَ بِيَاضٍ إِبْطِهِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ» بَصَرَ عَيْنِي وَسَمِعْتُ أُذُنِي). وانظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، كتاب تاريخ الأمم والرسول والملوك، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط 1)، 1407، ج 2 ص 480.

2. <http://www.altakaful-ins.ps/downloads/reports/20180326055223.pdf>

وهذا يدل على التزام شركة التكافل للتأمين مبادئ وقواعد الحوكمة في هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، وأظن أن شركة تمكين للتأمين التي لم تتم عامها الأول بعد، ومع ذلك نجدتها تتقدم نحو الريادة والازدهار بشكل لافت وحثيث سيكون هذا الأمر من أولوياتها في المرحلة القادمة.

ومن هنا فإنني أهيب بمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية في الشركة وكل المعنيين بضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك فهي تعد في الشركات المساهمة في فلسطين التابعة لهيئة سوق رأس المال، ومن ثم ينطبق عليها قانون هيئة سوق رأس المال الفلسطينية المتعلقة بالحوكمة.

في ختام هذا البحث يمكن تسجيل النتائج الآتية:

١. الحوكمة مصطلح حديث النشأة يقصد به الإدارة الرشيدة، ويهدف إلى الحد من المشكلات الاقتصادية التي ظهرت مؤخرا في دول عدة في العالم، والذي أدى إلى انهيار وتراجع كثير من الشركات المالية، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة الثقة بهذه الشركات وبالاقتصاد ككل، فظهرت الحوكمة للحد من هذا التراجع، ولخلق الثقة وتعزيزها لدى المستثمرين، والمساهمين، والإدارات جميعا بهذه الشركات.

٢. تعد حوكمة شركات التأمين التعاوني ضرورة شرعية؛ لما له من نتائج إيجابية على أطراف الشركة جميعا، وعلى الاقتصاد بشكل عام.

٣. لا بد من تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لدى شركات التأمين التعاوني؛ طلبا للريادة، والازدهار، وتعزيزا للثقة بهذه الشركات.

٤. أوصي بتبني العمل بمبادئ الحوكمة من قبل شركات التأمين التعاوني، لاسيما شركة تمكين للتأمين.

قائمة المراجع

١. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت- لبنان، سنة الطباعة: ١٣٧٩.
٢. أحمد، أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ - ٢٠٠١،
٣. اساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، صادر عن مركز (أبو ظبي للحوكمة).
٤. البخاري، محمد بن اسماعيل، الصحيح، الطبعة الهندية.
٥. الترمذي، محمد بن عيسى، أبو عيسى، السنن، دار إحياء التراث، بيروت، تحق: أحمد محمد شاكر.
٦. الحوكمة في فلسطين، هيئة سوق رأس المال.

- ٧ . الحوكمة في فلسطين، هيئة سوق رأس المال،
- ٨ . دياب، رنا مصطفى، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة الأقصى، غزة - فلسطين.
- ٩ . رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: (واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين)، للطالبة رنا مصطفى دياب .
- ١٠ . سماح محمود حلمي نجم، حوكمة شركات التأمين في فلسطين، رسالة علمية غير مطبوعة، جامعة النجاح الوطنية.
- ١١ . الصلاحين، عبدالمجيد، بحث بعنوان: الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.
- ١٢ . الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، كتاب تاريخ الأمم والرسول والملوك، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط ١)، ١٤٠٧.
- ١٣ . عبدالمجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية.
- ١٤ . محددات الحوكمة ومعاييرها، محمد ياسين غادر، بحث منشور.
- ١٥ . مداخلته بعنوان: الحوكمة: المفهوم، والأهمية في مؤتمر (حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري) إعداد: بوقرة رابح، وغنام هاجرة.
- ١٦ . مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسام الدين عفانة.
- ١٧ . مسلم، الصحيح، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ١٨ . معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرون، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٩ . نظام حوكمة الشركات المدرجة في سوق الشركات الناشئة، صادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.
- ٢٠ . وأبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ٢١ . ومداخلته بعنوان: الحوكمة في المصارف الإسلامية، في مؤتمر التمويل الإسلامي، واقع وتحديات، في ٩ ديسمبر ٢٠١٠، جامعة عمارة ثليجي - الأغواط، للباحثين: ابن ثابت علال، وعبدي نعيمة.

٢٢. [http://wormac.com/define-of-governance-and-origins./](http://wormac.com/define-of-governance-and-origins/)

٢٣. <http://www.altakaful-ins.ps/downloads/reports/20180326055223.pdf>

٢٤. <https://www.linkedin.com/pulse/ماهو-مفهوم-الحوكمة-و-حوكمة-الشركات-العائلية-ahmed-alkilani/?originalSubdomain=ae>

نافذة تطوير البحث العلمي في الجامعات العربية

د. فادي محمد الدحدوح

خبير في البحث العلمي والدراسات

إن البحث العلمي يشهد مرحلة غير مسبوقة من التغيير المتنامي، حيث أصبح من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمستقبل، وأضحى التخطيط الاستراتيجي هو الوسيلة الفعالة للاستقامة والمحافظة على الحركة في الاتجاه الصحيح، إذ أنه عملية مستمرة يستطيع التعليم العالي من خلاله أن يحافظ على اتجاه تطوره في المستقبل، وذلك بإجراء التغييرات التي تتلاءم مع التحولات السريعة في البيئتين الداخلية والخارجية له.

إن فكرة التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي ليست بالأمر اليسير، ولا سيما في ظل تعاضم الأزمات والكوارث وما يحدث حالياً من أزمة جائحة كورونا في عالمنا العربي والعالمي خير دليل، وتسارع التحديات في مؤسسات التعليم العالي كالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات والثورة المعرفية، واستجابة إلى التحديات الطارئة مثل نقص الدعم المالي، والتقدم التقني السريع، وقدم البرامج الأكاديمية المقدمة في الجامعات، اتجهت العديد من الجامعات لاستخدام التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التغييرات الاستراتيجية المفيدة للتوافق والتكيف مع البيئة المتغيرة بشكل سريع.

التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي هو نافذة تطوير البحث العلمي، وأداة الرؤية الاستراتيجية ووسيلتها الأساسية، فضلاً عن دوره في نمو الثقافة والحضارة بشكل عام، لذلك تلجأ المؤسسات إليه، للبحث عن إرشادات وحلول لما يواجهها من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتخطيط البحث العلمي عبارة عن عملية عقلانية وعمل موجه يراعي الإمكانيات المتاحة، ويجب أن يتم وفق منظومة تحليل الوضع الحالي لكل جامعة، ليسهم كل ذلك في تحسين الكفاءة الداخلية للجامعة، وتحقيق جودة مخرجاتها، وبناء بيئة جاذبة للكفاءات المتميزة، وتحقيق متطلبات التقويم والاعتماد الأكاديمي على المستويين المحلي والعالمي، وتعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة، وانطلاقاً من ذلك يجب أن تتبنى الجامعات العربية مشروع التخطيط الاستراتيجي لتطوير البحث العلمي لترسم من خلاله خارطة طريقها المستقبلي بما يحقق أهداف الريادة العالمية للعملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع بالشكل الذي يجعلها في طليعة الجامعات العالمية المتميزة.

وقد تزايدت الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي نتيجة ما تشهده الجامعات من عمليات تطوير وتحديث، وما تواجهه من مشكلات وتحديات ترتبط بعدة محاور أولها البحث العلمي والذي يعاني من نقص المعرفة اللازمة، وغياب التعاون العلمي بين الجامعات على المستوى المحلي والدولي، وثانيها عملية التدريس؛ حيث تعاني من نمطية المقررات الدراسية، واستخدام طرق التدريس التقليدية، وثالثها خدمة المجتمع؛ حيث يعاني من ضعف الترابط بين البحوث التي تقوم بها أعضاء هيئة التدريس وخطط التنمية، والانفصال الواضح بين كليات الجامعات وكثير من مؤسسات المجتمع.

إن تبني استراتيجية التخطيط للبحث العلمي في الجامعات العربية بشكل متكامل، والعمل وفق أسلوب إداري حديث يؤسس للجامعات التأقلم مع البيئة الداخلية والخارجية بأعلى معايير التميز والمنافسة والجودة هو أحد أهم المطالب للمرحلة الحالية والقادمة، لتقف الجامعات ومراكز البحث العلمي مع كافة القطاعات على رؤية عمل مشتركة تؤسس للصمود والتحدي والبقاء، كما إن إعداد برنامج تطوير نظم البحث العلمي بالجامعات العربية من خلال دراسة المشكلات القائمة وإيجاد الحلول المثلى لها، وإيجاد المؤشرات الكمية والكيفية التي يمكن أن ترشدنا إلى تحليل نظام البحث العلمي القائم حيث تمثل المعايير والمؤشرات النواة الأساسية التي يتم من خلالها تحليل النظام بمختلف عناصره ومكوناته التي تشمل المدخلات والعمليات والمخرجات والبيئة، ومن ثم إيجاد الحلول بالنسبة لما ينبغي أن يكون عليه التعلم لكي يتميز بالفاعلية والكفاءة.

إذاً جامعاتنا العربية بحاجة للسير بخطى واضحة لتطوير وتحديث بنيتها للبحث العلمي بشكل متكامل، وذلك من خلال نقل وتوطين التقنيات الإلكترونية، وإنشاء المختبرات وتجهيزها بالأجهزة الحديثة والأدوات والمواد والمستلزمات، والاهتمام بالمكتبات وقواعد البيانات الحديثة وجاهزية التعامل مع أي أزمات قد تمنع العملية التعليمية وتعرقها في أوقات الطوارئ، وفي خضم هذه العملية يتم تطوير رأس المال الإبداعي في جامعاتنا من خلال اكتشاف ورعاية وتمكين المبدعين من الباحثين، والاستفادة منهم في المواقع المختلفة، والعمل على تعزيز التعاون والشراكة المحلية والدولية فيما يخدم "تطوير الدراسات العليا، مع التركيز على الجوانب الفكرية والإبداعية والمهارية في المناهج التعليمية، وتفعيل نظم الإشراف المشترك واتفاقيات التعاون مع الجامعات العالمية، والحرص على الجدية في الإشراف وفي تحكيم الرسائل العلمية، مع التعويض المادي الملائم للدارسين وهيئة الإشراف والتحكيم.

دور التأمين في التنمية

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA - المصارف الإسلامية

إن التنمية من الموضوعات الهامة لما فيها من تحقيق مصالح وتحسين بيئة معيشية واجتماعية وإحداث للنهضة الاقتصادية؛ وتهتم التنمية بالجوانب المادية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومتوسط دخل الفرد وتحسين الخدمات بجانب الاهتمام بالجانب الاجتماعي¹.

التنمية هي عملية إنشاء وتطوير المزيد من الاستثمارات، وتحقيق التنمية رهين توفر العديد من المتطلبات.

إسهام التأمين في توفير بعض متطلبات التنمية:

١. **التأمين والاستثمار:** الاستثمار يتطلب القدرة والحافز والرغبة، إن المستثمر ممثلاً في الفرد أو في الشركة يدرك جيداً أنه يعمل في ظل أوضاع غير مؤكدة وأنه محاط بشتى أنواع المخاطر؛ وإذا لم يتولد لديه قدر لا بأس به من الأمن فغالباً لن يُقدم على إقامة ما ينبغي إقامته من مشروعات؛ والتأمين يوفر له قدراً كبيراً من هذا الشعور بالأمن²، كما يوفر له الضمانات على استثماراته من المخاطر التي قد تتعرض لها المشروعات وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل ويزداد حجم الاستثمارات نتيجة عدم الحاجة الى التأمين الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين لمواجهة الظروف الطارئة والأخطار المختلفة بدون خبرة كافية مثل شركات التأمين التي يتوافر لديها الكوادر المؤهلة لإدارة المخاطر المختلفة للمشروعات مقابل أقساط محددة³.

٢. **إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي:** وبالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت قياسي مما يحفز على التوسعات والابتكار واستخدام وسائل إنتاجية

١ د. حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي؛ الآفاق والمعوقات والمشاكل، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2010، ص25

٢ د. شوقي أحمد دنيا، الدور التنموي للتأمين التعاوني، الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي. بتصرف

٣ د. احمد السيد عبد اللطيف حسن، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته، مركز فقيه للأبحاث والتطوير 1997م، ص4

أحدث من التالفة نتيجة الحادث بالإضافة للاستقرار النفسي والاجتماعي للعاملين نتيجة توفير تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة والتأمين على الدخل وتأمين المعاشات¹.

٣. زيادة حجم التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة: من خلال التأمين البحري والجوي لأن تغطية المخاطر التي تتعرض لها السلع الواردة من الخارج أو المصدرة للخارج يساعد على زيادة كميات السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم المختلفة².

أولاً: دور التأمين في التنمية الاقتصادية³:

يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال:

- تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع: يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...)، وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستمرار الاجتماعي.

- التأمين وسيلة ائتمان: يسهل عملية اكتساب القروض والديون بفضل الضمانات التي يدها للموردين وبالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة والضمان الذي يمنحه.

- التأمين والتضخم: يلعب التأمين دور مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة؛ لأن الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتماً إلى حجز الأموال التي كانت ستنفق كما يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب.

1 د. احمد السيد عبد اللطيف حسن، مرجع سابق، ص4

2 د. احمد السيد عبد اللطيف حسن، مرجع سابق، ص4

3 د. زروق إبراهيم، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة في الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية؛ الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول، 2012

ثانياً : دور التأمين في التنمية الزراعية والتنمية الحيوانية¹ :

يوفر القطاع الزراعي والقطاع الحيواني الأموال للأفراد من الدخول الناجمة عن بيع المنتجات والتي تزيد عن استهلاكهم وكذلك تستفيد الدولة من فوائض هذين القطاعين بالتصدير إلى الخارج وهذا يؤثر تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات وميزانية الدولة بجانب المساهمة في زيادة الناتج القومي وبالتالي تصبح الفائدة عامة لكل المجتمع.

ولحماية الثروة الحيوانية والزراعية من المخاطر لا بد من استخدام الوسائل والأساليب المناسبة ونذكر بعض التغطيات التي تعزز أعمال التنمية الزراعية والحيوانية على سبيل المثال لا الحصر:

١. يعمل التأمين الزراعي على تغطية الاستثمار الزراعي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو المزارع بالمبلغ الذي استثمره في الزراعة في حالة التلف بسبب آفة طبيعية كالجراد أو الحشرات أو جفاف أو سبب عدم نزول المطر أو العواصف والبرد والصقيع.
٢. يغطي تأمين الثروة الحيوانية في حال مرضها أو سرقتها.
٣. توفير تغطيات النقل المختلفة لكل مراحل الاستثمار سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من آلات وأجهزة أو بنقل الإنتاج إلى مكان التخزين أو التصدير.
٤. توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين.
٥. توفير تغطيات للغلال والحظائر من المخاطر التي تهددها كالحريق والسرقة وغيرها.
٦. توفير تغطيات تأمينية للعاملين في حقل التنمية الزراعية والحيوانية تشمل مخاطر الوفاة والإصابة بالعجز والتكافل المعاشي للعاملين وأسرهم.

ثالثاً : دور التأمين في التنمية الصناعية² :

تعمل الصناعة على تهيئة التنمية الزراعية والثروة الحيوانية من خلال تصنيع الأجهزة اللازمة بغية استخدامها في هذه التنمية؛ كما تعتبر الصناعة الأكبر والأعظم أثراً في زيادة الدخل والناتج القومي؛ أما الدور الذي يمكن أن يقوم به التأمين في تحقيق التنمية الصناعية فيتمثل في العديد من التغطيات التأمينية وذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

¹ د. حامد حسن محمد، مرجع سابق. بتصرف
² د. حامد حسن محمد، مرجع سابق. بتصرف

١. حماية جميع مستلزمات التصنيع من آلات ومعدات ومواد خام من التلف والفقدان بموجب تغطيات تأمينات النقل المختلفة. فيما لو لم يتم تغطيتها بأي من التغطيات التأمينية وتعرضت للتلف أو الفقدان فإن الأموال التي أنفقت في شراء هذه الآلات والمعدات ستضيع وبالتالي فإن التأمين يحد من حجم الخسارة عبر شرائها مرة أخرى أو إعادة إصلاحها وصيانتها وبذلك يمكن تحقيق عملية التنمية الصناعية واستدامتها.

٢. تأمينات أخطار المقاولين في تنفيذ عمليات التشييد وتجهيز خطوط الإنتاج حيث بموجب هذه التغطيات تدفع التعويضات في حال تعرض المعدات والآلات للتلف مما يضمن تنفيذ عملية التنمية الصناعية.

٣. تأمين توقف الآلات (التأمين الهندسي) ويبدأ بعد الانتهاء من التركيب لتبدأ العملية الإنتاجية مع احتمال إصابة المعدات المستخدمة بضرر يؤدي إلى توقفها وبالتالي توقف العملية الإنتاجية ولكن في ظل التغطية سيتم صيانة الآلات المتضررة أو استبدالها وبالتالي ضمان سريان عملية الإنتاج.

٤. توفير تغطيات الحريق والسرقة والتلف بسبب الزلازل والبراكين والصواعق والتعويض عن قيمة الأضرار التي قد تلحق بالمصنع وبالتالي لا تتأثر العملية الإنتاجية ولا يفقد المستثمر ماله.

٥. تغطيات للعاملين في حقل التنمية الصناعية في العلاج والعجز الكلي وتغطية الأمراض الناجمة عن المهنة نفسها وذلك بتعويض العامل المصاب.

رابعاً: دور التأمين في التنمية الاجتماعية¹:

يساعد التأمين على زيادة الإنتاج والإنتاجية من جراء الطمأنينة، إذ يعمل المؤمن عليه من دون خوف أو قلق على مستقبله ومستقبل أفراد أسرته؛ وهذا ما يساهم في تحسين المستوى المعاشي ويفتح آفاق التعلم والتزود بمتطلبات الحياة مما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تطوراً وتقدماً.

ونذكر بعض التغطيات التأمينية التي تساهم في عملية التنمية على سبيل المثال لا الحصر:

١. تغطيات التأمين الطبي التي توفر العلاج للإنسان مخافة أن يتعرض للهلاك، وفي حالة عدم توفر تكاليف العلاج هذه سيعاني من المشقة والضيقة وتوقف قدرة الإنسان على الإنتاج والعطاء.
٢. تغطية البطالة عند فقد العمل حيث يدفع للشخص دخلاً مناسباً.

¹ د. حامد حسن محمد، مرجع سابق. بتصرف

٣. تغطية إعادة التأهيل لمن أصيب إصابة تمنعه عن مزاولة عمله ليعود الشخص منتجاً كما كان ورفع المعاناة المادية والمعنوية للشخص المصاب

٤. تغطية حماية الدخل في حال تعرض للتوقف أو فقدان وذلك بدفع مقدار التعويض المتفق عليه حتى يعيد إصلاح مصدر دخله.

٥. تغطيات الوفاة بالنسبة للأسر حيث يتم دفع مبلغ لها الذي يحول دونهم والتشرد.

٦. تغطية المعاش في حالة إحالة الشخص للتقاعد حيث ينقطع دخله وعندها يتم دفع التعويض فيما يحقق له الإعانة والاستعاضة عن دخله المفقود بسبب التقاعد.

٧. تغطية مصروفات التعليم للأبناء في حال عدم المقدرة المالية أو بسبب عجز عائل الأسرة أو الوفاة. وكنتيجة¹؛ فإن لقطاع التأمين دوراً حيوياً في الاقتصاديات المعاصرة من خلال إدارة المخاطر والمدخرات والاستثمارات والكوارث المالية؛ كما له دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها ومن أهمها أنه يكفل الأمان للمؤمن له ويخلق له جو من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، وزيادة كفايته الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك من خلال الأقساط وتوظيفها في صور عديدة وزيادة الكفاية الإنتاجية، والحفاظ على الثروة المستغلة، كما يساهم أيضاً في تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية إضافة إلى أن له أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة؛ ورغم تنوع محفظة التأمين المتوفرة في السوق الوطني، إلا أننا نجدها محدودة وذلك لغياب الثقافة التأمينية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة.

ونجد أن المشكلة الرئيسية تكمن في الثقة غير المتبادلة بين شركات التأمين والأفراد، حيث أن الزبون أو المتعامل مع شركات التأمين عموماً لا يذهب إلى شركة التأمين إلا إذا كان مجبراً على ذلك، والدليل أن التأمين على السيارات (الذي هو إجباري) ومقارنة مع التأمين على الحياة (الذي هو اختياري) لنجد فارق من حيث عدد المؤمنين أو من حيث القيمة النقدية.

يمكننا وضع بعض التوصيات والتي لا بد مراعاتها لتطوير قطاع التأمين للمساهمة بأكثر فعالية في التنمية وتمثل في:

¹ د. زروقي إبراهيم، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مرجع سابق

١. الارتقاء بالمهن التأمينية والإسهام الفعال في توفير الخبرات .
٢. المشاركة في تنمية الوعي التأميني في الدولة .
٣. تنمية أسواق التأمين وفعاليتها .
٤. الاهتمام بالتأمين التكافلي .
٥. التأكد من أن عناصر برنامج إدارة المخاطر تمنح للمؤمن له التأمين المناسب لتغطية الأخطار المحتملة .

أثر هندسة مالية سهم الغارمين على البيئة الاستثمارية

د. حازم محمود عيسى الوادي

جامعة الطفيلة التقنية، كلية إدارة الأعمال، رئيس قسم اقتصاد الأعمال

الحلقة (٢)

المبحث الثالث : تأثير هندسة مالية سهم الغارمين على المخاطرة :

المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي : يتكون من :

أولاً : شروط المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي : يشترط في المخاطرة التي تسبب الدين وتستحق الأخذ من سهم الغارمين ما يلي :

- ١ . الحاجة لقضاء الدين، وإن ملك كفاية حاجاته الأساسية : كالمسكن، والأثاث، والمركب، والخدم، أو ملك مالا نقداً أو عينا، ولكنه لا يستطيع السداد منه حالا ويلحق التأخير عليه الضرر، يقول النووي في ذلك : " أنه لا يعتبر المسكن والملبس والفرش والآنية وكذا الخادم والمركوب إن اقتضاهما حاله بل يقضى دينه وإن ملكها قال وقال بعض المتأخرين لا يعتبر الفقر والمسكنة هنا بل لو ملك قدر كفايته وكان لو قضى دينه مما معه لنقص ماله عن كفايته تُرك له ما يكفيه وأعطي ما يقضي به الباقي"¹ .
- ٢ . أن يكون الدين في طاعة أو مباح، أما إذا كان الدين في معصية فالأصح أن يعطى حالة ظهور توبته، يقول النووي في ذلك : " أن يكون دينه لطاعة أو مباح فإن كان في معصية كالخمر ونحوه وكالإسراف في النفقة لم يعط قبل التوبة هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور"² .
- ٣ . أن يكون استحقاق الدين خلال حول الزكاة، فقال النووي : " حكاه الرافعي أنه إن كان الأجل يحل تلك السنة أعطي وإلا فلا يعطى من صدقات تلك السنة"³ .
- ٤ . يعطى صاحب الدين ليقضى دينه وإن تعدد الحول، يقول النووي : " قال أصحابنا إنما يعطى الغارم ما دام الدين عليه فإن وفاه أو أبرئ منه لم يعط بسببه"⁴ .

١ . النووي، 6 / 208.

٢ . النووي، 6 / 208.

٣ . المرجع السابق 6 / 208.

٤ . المرجع السابق 6 / 209.

٥ . أن يكون الدين من حق العباد، وليس من حق الله عز وجل كالكفارات والزكاة، حتى أن بعض الفقهاء أجازوا دفع زكاة الأصول للفروع والفروع للأصول مع وجوب النفقة حالة الدين، يقول السرخسي في ذلك: " ويجوز دفع الزكاة إلى من تلزمه نفقته من سهم الغارمين بل هم أفضل من غيرهم لا من سهم الفقراء والمساكين، إلا أن يكفيهم ما يعطيهم إياه"¹.

ثانياً: أنواع المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي: تنقسم المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي للأقسام التالية:

الدين لإصلاح ذات البين:

وهو ما سماه الحديث بالحماله، وقال فيها الخطابي: " الكفالة والحميل الكفيل والضمين وتفسير الحماله أن يقع بين القوم التشاجر في الدماء والأموال ويحدث بسببهما العداوة والشحناء ويخاف منها الفتق العظيم فيتوسط الرجل فيما بينهم ويسعى في إصلاح ذات البين ويتضمن مالا لأصحاب الطوايل يترضاهم بذلك حتى تسكن الثائرة وتعود بينهم الألفة فهذا الرجل صنع معروفًا وابتغى بما آتاه صلاحاً فليس من المعروف الصدقة قدر ما يبرأ به ذمته ويخرج من عهده ما تضمنه منه"²، وبذلك تشمل الحماله كل من: إخماد الفتنة حال وقوعها أو قبل وقوعها، ودية المقتول، وتعويض الموت السريري والعجز والأرش، والكفالة، والوكالة، وما في حكمها...

أصحاب الكوارث والجوائح:

فسر الخطابي ذلك فقال: " رجل أصابته جائحة في ماله فأهلكته والجائحة في غالب العرف هي ما ظهر أمره من الآفات كالسيل يغرق متاعه والنار تحرقه والبرد يفسد زرعه وثماره في نحو ذلك من الأمور وهذه أشياء لا تخفى آثارها عند كونها ووقوعها فإذا أصاب الرجل شيء منها فذهب ماله وافتقر حلت له المسألة ووجب على الناس أن يعطوه الصدقة من غير بينة يطالبونه بها على ثبوت فقره واستحقاقه إياها³، وبذلك تشمل الجوائح كل من: الغرق، والحرق، والمرض، والجراد، والزلازل، والبراكين، والهزات الأرضية، والصقيع والانجماد، والكساد والتضخم القطاعي الكبير، والاضطرابات والمقاطعات لقطاعات معينة، والخطأ الإداري غير المتعمد، والاختراعات الجديدة، والقوانين الجديدة المؤثرة، والحملات الإعلانية، وتغيير ذوق المستهلكين، وما في حكمها.

1. السرخسي، ص 106.

2. الخطابي، 2/ 66.

3. المرجع السابق 2/ 66.

الفقر الشديد :

فسر الخطابي ذلك فقال: " فيمن كان له ملك ثابت وعرف له يسار ظاهر فادعى تلف ماله من لص طرقة أو خيانة ممن أودعه أو نحو ذلك من الأمور التي لا يبين لها أثر ظاهر في المشاهدة والعيان فإذا كان ذلك ووقعت في أمره الريبة في النفوس لم يعط شيئاً من الصدقة إلا بعد استبراء حاله والكشف عنه بالمسألة عن أهل الاختصاص به والمعرفة بشأته"¹، وبذلك الفقر الشديد بعد الغنى يشمل: السرقة، والإتلاف، والسلب والغصب والنهب، وخطر قطع الطريق، والنصب والاحتيال، والهدم، والغرر والغبن الفاحش، وحوادث السير، وما في حكم ذلك...

حوافز هندسة مالية سهم الغارمين على الاستثمار: حوافز الاستثمار هي: " القوى المحركة للسلوك على بذل مزيد من الجهد في طلب نماء الموارد المادية والبشرية كما ونوعاً بهدف إنتاج الطيبات والحصول على منافعها المادية والمعنوية من خلال الالتزام بقواعد وضوابط شرعية يلتزم بها ويعمل من خلالها"². بعد هذا التعريف يتم بيان كيف استطاعت هندسة مالية سهم الغارمين من تحقيق الحوافز التالية للاستثمار:

أولاً: الاستقرار السياسي والأمني :

الاستقرار السياسي يعني: البعد عن الفتن والعنف والقلق والاضطرابات والصراعات والحروب بكافة أشكالها ووسائلها بين أفراد المجتمع³. الاستقرار الأمني يعني: أن يكون الفرد آمناً من الاعتداء عليه في نفسه وعرضه وماله ومسكنه أو أي حق من حقوقه شريطة عدم الإضرار بالآخرين في تصرفاته⁴، وبذلك نضمن لكل أفراد المجتمع الإسلامي الضرورات الخمس وهي حفظ: النفس والدين والنسل والعقل والمال، إن تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي وإيجاد الحرية المنضبطة بالضوابط الشرعية، التي تتحقق بعدل السلطان، والأخوة، وإخماد الفتن، وهذه تعطي الحافز والطمأنينة والنظرة التفاؤلية للمستثمرين.

1. المرجع السابق 2/66.

2. بني هاني، ص 27.

3. المرجع السابق ص 220.

4. المرجع السابق ص 220.

والتحري عن الحقيقة¹، فالإسلام يدعوا المستثمر إلى دراسة الجدوى للأخذ بالأسباب والتخلص من الأخطار الإرادية، ويدعوه إلى عدم التلکؤ من الأخطار الالارادية لان هندسة مالية سهم الغارمين سيكفلها، وفي هذا تحفيز للمستثمرين على الاستثمار .

ثالثا : حماية الاستثمارات القائمة :

إن الإفلاس والخروج من السوق لأي مشروع قائم لا يفضلته الشرع الإسلامي، بل دعا الإسلام إلى عدم تصفية الاستثمارات القائمة إلا لحاجة – والحاجة إما خسارة أو استثمار آخر – على أن يستبدلها باستثمارات أخرى، ودليل ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "مَنْ باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمنا أن لا يبارك فيه"².

ويقاس على ذلك كل الاستثمارات القائمة بكل القطاعات الصناعية، والزراعية، والخدمية، والحرفية، والتجارية، والسياحية، إذا ما أراد أصحابها تصفيتها لحاجة، باستبدالها باستثمارات أخرى بنفس القطاع أو قطاع آخر، وهذا ما أكده الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، فأوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه أسامة بن زيد حينما سير جيشه للشام قائلاً: " لا تقتلن امرأة ولا صبيا ولا هرما، ولا تقطعن شجرا مثمرا، ولا تخربن عامرا، ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لمأكله، ولا تحرقن نخلا، ولا تغرقنه، ولا تغلن ولا تجبن"³، وفي هذا تحفيز للمستثمرين على إبقاء استثماراتهم وفي حالة تعرضها لخطر فهندسة مالية سهم الغارمين تضمن ذلك، أو استبدالها باستثمار آخر أفضل منه .

رابعا : التسهيلات الائتمانية :

إن لهندسة مالية سهم الغارمين أثر على النشاط الائتماني لأن الدائن يضمن تحصيل حقه إذا عجز المدين عن السداد، ففيه توليد الثقة في مجال التسهيلات الائتمانية لتكون أكثر كفاءة وحجما وفعالية في الإنتاج، فيحفز: الأغنياء، ورجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال، وراغبين الاستثمار الذين لا يملكون التمويل اللازم على الاستثمار .

1. الشوكاني، 1983م 1/501.

2. سنن ابن ماجة، حديث رقم 2491.

3. الإمام مالك، 2/448.

حتى أن البعض اقترح تأسيس صندوق لتقاص الديون من سهم الغارمين، لتمول الديون المفقودة والمستحقة، فالصندوق يدفعها أولاً بأول للدائنين حسب حاجاتهم وضرورتهم، وذلك للسيطرة على الآثار الجانبية المنعكسة على الدائن جراء عدم حصوله على الدين وقت الاستحقاق¹.

خامسا: سوق مالية:

تساهم السوق المالية في تشجيع وتنمية الوعي الاستثماري في المجتمع وذلك بتعبئة المدخرات وتحويلها إلى رؤوس أموال توظف في المشروعات والاستثمارات الأكثر إنتاجية²، وذلك بطريق شراء الصكوك فيها، فالمستثمرون في الصكوك حينما يعلمون أن هندسة مالية سهم الغارمين تكفل المنشآت حالة تعرضها لأي طارئ يعرضها للخسارة والإفلاس، فيحفزهم على الاستثمار بالصكوك دون تردد.

سادسا: البنى التحتية:

البنى التحتية هي: "رأس مال اقتصادي على شكل طرق، وسكك حديدية، ومصادر مياه، ومنشآت تربية، وخدمات صحية وغيرها، والتي بدونها لا يمكن أن تكون الاستثمارات في المصانع وغيرها من المشاريع الاستثمارية ذات مردود اقتصادي كامل"³.

إذاً البنى التحتية تشمل: شبكات طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، وخطوط سكك الحديد، ووسائل النقل العامة، والمراكز الصحية والمستشفيات، والمدارس والمعاهد والجامعات، ومحطات ومراكز التدريب والبحث العلمي، وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووسائل الدعاية والإعلان كالمحطات الفضائية وشبكات الانترنت والتواصل الاجتماعي، والسدود وقنوات الري والصرف، وشبكات المياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي، ومحطات معالجة المياه العادمة، والمدن الصناعية والحرفية، والمناطق الحرة، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات ربطها، ووسائل إنارة الطرق الرئيسية والأماكن العامة... وغير ذلك.

فإقامة هذه المشاريع محفز للحركة العمرانية، والتجارية، والصناعية، وباقي القطاعات الاقتصادية، فهي معزز للبيئة الاستثمارية ومحفز رئيس للاستثمارات في كافة القطاعات.

1. قحف، 1979م ص 163.

2. شطناوي، 2009م ص 60.

3. سقواده، 1976م ص 9.

وبذلك اعتبر العلماء وفقهاء المسلمين توفير البنى التحتية من فروض الكفاية التي تأثم الأمة جميعها بتركها، فقليل في ذلك: " من فروض الكفاية التي تأثم جميع الأمة بتركها، الصنائع المباحة المحتاج إليها لمصالح الناس، وحفر الآبار والأنهار وكريها، وعمل القناطر والجسور وإصلاحها، وإصلاح الطرق والمساجد لعموم حاجة الناس إلى ذلك" ¹.

يتولى بناء البنى التحتية الدولة أو بعض الأفراد، لكن إقامتها تحتاج لمبالغ ضخمة، ولا يتردد الأفراد في إقامتها لأنها من الصدقات الجارية ثم علمهم بأن هندسة مالية سهم الغارمين ستدفع ديونهم حال وجودها مما يحفزهم على الاستثمار بها.

سابعا: التقدم الفني :

التقدم الفني هو: " منظومة من الحقائق والقواعد التي تعبر عن تفوق العقل البشري في كافة المجالات الحياتية، وتطبيق هذه الحقائق والقواعد على وسائل الإنتاج في إطار العملية الإنتاجية في مختلف القطاعات لتصبح بمثابة الوسائل الأساسية في حركة المجتمع الحضارية" ².

وبذلك فإن السبيل لعمارة الأرض يتحقق باستخدام الأساليب الممكنة والإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة وتوجيهها للإنتاج، وهذا يتم باستخدام الطرق العلمية والفنية لتطوير أساليب الإنتاج وتشجيع الابتكار والاختراع ³.

والمستثمر يواكب التطور العلمي والفني ويجري البحوث اللازمة لتطوير وتحسين إنتاجه، وحينما يعلم أن هندسة مالية سهم الغارمين ستمول غرمه حالة حصوله نتيجة إجراء البحوث والدراسات واستخدام الفن الإنتاجي المتقدم المتوفر لتطوير وتحسين نوعية إنتاجه، سيكون حافزا له للوصول لذلك.

ثامنا: القوانين والتشريعات :

المستثمر يفضل القوانين والتشريعات الثابتة لتوفر له الطمأنينة والحافز على الاستثمار والإنتاج، أما القوانين والتشريعات المتغيرة فتشكل مخاطرة للمستثمر.

إن قوانين وتشريعات الاقتصاد الإسلامي تتصف بالخصائص التالية ⁴:

1. البهوني، 1319هـ 1/651.

2. بول، 1970م ص 68.

3. عفر، 1985م 3/54.

4. شبير، 2001م ص 17 وما بعدها.

١ . أساسها المبادئ العامة والقواعد الكلية، وتركت تفصيلاتها لاجتهاد الفقهاء لتشمل كل ما يستجد من معاملات .

٢ . الأصل فيها الإباحة، وهذا يتوجب عرض كل مستجد على النصوص الشرعية والقواعد العامة ومقاصد الشريعة، ليتحقق مراد الشرع من العدل والابتعاد عن الظلم .

٣ . فقه المعاملات مبني على مراعاة العلل والمصالح، فأحكام المعاملات تدور مع المصالح التي قصدها الشارع من تشريع الحكم، فيجب أن لا تخرج عن ذلك .

٤ . فقه المعاملات يجمع بين الثبات والتغير: فالأحكام الأساسية في المعاملات ثابتة كتحریم الربا وفرض الزكاة، بينما الأحكام الاجتهادية متغيرة تبعا للعرف والظرف كالنقود المتداولة .

وبذلك فإن القوانين والتشريعات الإسلامية تتصف بالثبات في قواعدها ومبادئها، وتتصف بالمرونة في فرعياتها ليتحقق تطبيق الثوابت من القواعد والمبادئ على أرض الواقع، فهي ثابتة في الأحوال الطبيعية، وتتغير في ظروف خاصة طارئة، مما تشكل حافزا للمستثمر للاستثمار لأنه يعلم حالة تغير القوانين والتشريعات ووقوعه في إعسار أو دين فإن هندسة مالية سهم الغارمين تدفع دينه وتفك عسره .

تاسعا: التضخم:

حث الإسلام على استقرار قيمة النقود، هذا ما أكده الفقهاء المسلمین، فقيل في ذلك: "وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يكون إلا بثمن تُقَّوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة ولا يُقَّوم هو بغيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف ويشتد الضرر، كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعم الضرر وحصل الظلم ولو جعلت ثمننا واحدا لا يزداد ولا ينقص بل تُقَّوم به الأشياء، ولا تُقَّوم هي بغيرها لصلح أمر الناس"¹ .

وبذلك فإن أهم الأضرار التي تلحق بالمنتج حالة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود هي: ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في الإنتاج والتي قد لا يستطيع المنتج عكسها على المستهلك بالكامل، وانخفاض الأرباح بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، وانتشار عدم الثقة بين

١. ابن القيم، 1987م 2/137.

الممولين (المقرضين) والمستثمرين بسبب مخاوف الممولين من انخفاض قيمة قروضهم فيشكل عقبة أمام المستثمرين.

فجاء الإسلام بحلين لتلك المشكلة: الأول: رد قيمة القرض حالة ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة القرض بنسبة عالية¹، والثاني: قيام هندسة مالية سهم الغارمين بدفع قيمة القرض حالة تعسر المستثمر عن السداد، مما شكل حافزا أمام الممولين بتمويل المستثمرين، وحافزا أمام المستثمرين بالاستثمار.

عاشرا: كفاءة الإدارة:

وضع الإسلام القواعد الأساسية في اختيار المدير وأعضاء الإدارة وهي: القوة: تشمل القوة البدنية على تحمل مشقة العمل، والعلمية على أداء العمل، والأمانة: أي أمانة على أموال المنشأة، وعلى مصالحها الحالية والمستقبلية، والإتقان في أداء العمل، والصدق، والخبرة، والرغبة في قبول التحدي والمنافسة، والخبرة، والاختبار، ودليل ذلك قوله تعالى: **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** (القصص: ٢٦).

ويقول ابن تيمية في ذلك: "فإن عدل عن الأحق الأصح إلى غيره، لأجل قرابة بينهما، أو ولاء عتاقة أو صداقة، أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة جنس، كالعربية والفارسية والتركية والروسية، أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة، أو غير ذلك من الأسباب، أو لضغن في قلبه على الأحق، أو عداوة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين"².

وبذلك فإن الإسلام أوجب الكفاءة كأساس لاختيار الموظف، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وما يلحق بالمنشأة نتيجة سوء الإدارة وبسبب خارج عن إرادتهم فجعل لهم هندسة مالية سهم الغارمين لفك إعسارهم وسداد غرمهم، وفي هذا حافزا ومشجعا للمستثمرين للاستثمار والتوسعة في استثماراتهم.

النتائج

1. ذهب إلى ذلك المالكية في أحد الأقوال، وأبو يوسف من الحنفية، أنظر: الرهوني، 1306هـ 5/120. - ابن عابدين، 2/59.
2. ابن تيمية، 1969م ص 8 - 9.

١ . الغارمون كل مَنْ استدان لأمر مباح أو محرم وتاب، ولا يستطيعون الوفاء بديونهم، وسبب الاستدانة: الاستهلاك، وإنشاء مشروع إنتاجي مباح ونافع، والوقف، والتعدي على أموال الغير بغير قصد، وكوارث الحياة، ودين الميت، ودية القتل، وإصلاح البين، وإخماد الفتنة، والشخصية الاعتبارية، والأصول والفروع.

٢ . يعطى الغارم بمقدار ما يقضي دينه، أما صاحب العمل المنتج: إذا كان شخصا فيعطى ما يقضي دينه، وإذا كان وقفاً من شخصٍ أو أشخاص فيعطى ما يقضي دينه أو دينهم، أما الشخصية الاعتبارية (الشركة المساهمة) فتعطى ما يكفي نفقاتها لمدة حول.

٣ . المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي هي: المقامرة والغرر والضمان، أما كونها مقامرة فلأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث، وغرراً لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين، والتي يمكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية، والضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعه الهلاك والتي تعني المخاطرة.

٤ . سبب المخاطرة الإسلامية كل ما يحصل من غير إرادة الإنسان، كانحراف في الأحداث خلال فترة زمنية محددة، أو حالة عدم التأكد تصاحب قرار الاستثمار، أو حادث مادي يؤدي لخسارة الاستثمارات، أو انحراف العائد نتيجة تغيرات غير متوقعة في الأحداث مما يسبب خسارة كلية أو جزئية في الأصل المملوك.

٥ . المخاطرة الإسلامية تشمل: حياة الإنسان مادياً ومعنوياً وجسدياً، والمال العيني والنقدي.

٦ . شروط المخاطرة الإسلامية: الحاجة، الدين في طاعة وإن كان في معصية فيشترط التوبة، واستحقاق الدين في حول الزكاة، ويكون الدين من حق العباد لا حق الله كالزكاة والكفارات.

٧ . أنواع المخاطرة الإسلامية: إصلاح ذات البين، وإخماد الفتنة، وأصحاب الجوائح والكوارث، والفقير الشديد المهلك.

٨ . استطاعت هندسة مالية سهم الغارمين من تحفيز المستثمرين على الاستثمار وذلك بعد التخطيط والتنظيم والإشراف والمراقبة والمتابعة والتوجيه، وتم ذلك بقيام هندسة مالية سهم الغارمين بتأمين المرتكزات الأساسية للاستثمار وهي: توفير الاستقرار السياسي والأمني، وأمر المستثمر بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة، ووفر الاقتصاد الإسلامي الحماية اللازمة للاستثمارات القائمة، ووفر

التمويل اللازم للاستثمار، وأوجد سوق مالية نشطة، وشجع على التقدم العلمي والفني، وسن القوانين والتشريعات المتصفة بالثبات، وأوجد الاستقرار الاقتصادي، وأمر بتوظيف الكفاءات الإدارية كل حسب اختصاصه ورغبته، ثم إذا حصل طارئ مؤثر على سير العملية الإنتاجية فتقوم هندسة مالية سهم الغارمين بتمويل ذلك لإعادة العملية الإنتاجية إلى وضعها الطبيعي.

التوصيات

يوصي الباحث ما يلي:

١. تطبيق شرع الله عز وجل، لتنعم الكائنات الحية على الكرة الأرضية بالسعادة، والطمأنينة، والأمن، والعدل، والرفاهية.
٢. جمع وتوزيع الزكاة من قبل ولي الأمر ليتحقق المراد من فرض الزكاة، وتحقق التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتوظيف الموارد الاقتصادية من بشرية ومالية وطبيعية.
٣. التوسع في هندسة مالية سهم الغارمين ليشمل الغارمين في القطاع الإنتاجي، فيحفزهم على الإنتاج، ليزداد إنتاج الطيبات من السلع والخدمات.
٤. إجراء المزيد من البحوث والدراسات على هندسة مالية سهم الغارمين لبيان الحكم الشرعية والاقتصادية.

المراجع:

1. Gerhand Schroeck, Risk Management and Value, Creation in Financial in situations, Wiley USA, 2002.
2. Insurance, Johnwiley and sons, 1999 Vaughan, Emmett and another, Fundamentals of risk.
٣. ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد، زاد المعاد في هدى خير العباد، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، ط ١٤ مؤسسة الرسالة - بيروت.
٤. ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد، أعلام الموقعين تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٥. ابن تيمية، تقي الدين أحمد، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ط ٤، ١٩٦٩م، دار المعرفة - بيروت.
٦. ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مختصر الفتاوى المصرية.
٧. ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق حامد أحمد الطاهر، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م دار الفجر للتراث - القاهرة.
٨. ابن عابدين، محمد أمين، تنبيه الرقود على مسائل النقود، ضمن رسائل ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٩. ابن عابدين، محمد أمين، حاشية ابن عابدين، مطبعة استانبول.

١٠. ابن عبد البر الأندلسي، الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)، الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة ط ١ / ١٤٢٤ / ٢٠٠٤، مؤسسة النداء - أبو ظبي .
١١. أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال بتعليق محمد حامد الفقي .
١٢. الإمام الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة - بيروت .
١٣. الإمام ملك بن أنس، المدونة الكبرى .
١٤. الباجي، سليمان بن خلف، المنتقى شرح الموطأ، دار الكتاب العربي - بيروت .
١٥. بني هاني، حسين علي، حوافز الاستثمار في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية .
١٦. البهوني، منصور بن إدريس (ت ١٠٥١ هـ)، كشاف القناع عن متن الإقناع، المطبعة العامرة الشرقية - القاهرة ١٣١٩ هـ .
١٧. بول، بوريل، ثورات النمو الثلاث، ترجمة أديب عامل، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٧٠ .
١٨. الجوهري، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح ط ٣، ١٤٢٩ / ٢٠٠٨ هـ دار المعرفة - بيروت .
١٩. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، معالم السنن تحقيق الطباخ .
٢٠. الرهوني، محمد بن أحمد بن يوسف، حاشية الرهوني على شرح الزرقاني، المطبعة الأميرية - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
٢١. الزرقا، مصطفى أحمد، نظام التأمين، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ط ١ / ١٩٨٠ م .
٢٢. السرخسي، شمس الدين، بغية المسترشدين بتلخيص فتاوى المتأخرين .
٢٣. سقواده، يحيى، أهمية الحوافز الاقتصادية للاستثمار في قطاعات الصناعة والتعدين والسياحة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية - عمان تموز ١٩٧٦ م .
٢٤. سنن ابن ماجة .
٢٥. سنن أبي داود .
٢٦. شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط ٤ / ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م دار النفائس - عمان .
٢٧. شطناوي، زكريا، الآثار الاقتصادية للأسواق الأوراق المالية، ط ١، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٩ م دار النفائس - عمان .
٢٨. الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٢٩. صحيح مسلم .
٣٠. الطائي، يوسف وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، ط ١ / ٢٠١١ م دار اليازوري - عمان .
٣١. عبد السلام، ناشد محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية الأصول العلمية، ط ١ / ١٩٨٩ م دار الثقافة العربية - القاهرة .
٣٢. عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الجزئي، ط ١ / ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م دار البيان - جدة .
٣٣. قحف، منذر، الاقتصاد الإسلامي، ط ١ / ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م دار القلم - الكويت .
٣٤. القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، ط ٢ / ١٩٩٩ م / ٥١٤٢٠ مؤسسة الرسالة - بيروت .
٣٥. القرضاوي، يوسف، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، بحث منشور في كتاب اقتصاديات الزكاة، تحرير: منذر قحف .
٣٦. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
٣٧. القرني، محمد علي، مخاطر تمويل الائتمان في تمويل المصرف الإسلامي دراسة فقهية اقتصادية، دراسات اقتصادية إسلامية، جدة - السعودية، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، م ٩، ع ١ محرم ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ .
٣٨. مطر، محمد، إدارة الاستثمار، ط ٥، ٢٠٠٩، دار وائل للنشر والتوزيع - عمان .

هدية العدد: كتاب إدراك الحقائق طريق الإيمان

مع قراءة منهجية لكتاب المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي حجة الإسلام

د. سامر مظهر قنطقجي

[رابط التحميل: https://kantakji.com/6608](https://kantakji.com/6608)

